

دولة ليبيا

الأكاديمية الليبية – فرع مصراتة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم الاقتصاد

تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في

ليبيا خلال الفترة (1980 – 2008 م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الإجازة العالية

(الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالبة

سامية عمران حريب

تحت إشراف

د. مجيب حسن محمد

د. بشير عبد الله بلق

الفصل الدراسي خريف (2013 م)

إقرار الأمانة العلمية

أنا الطالبة سامية عمران حريب المسجلة بالأكاديمية الليبية / فرع مصراتة بقسم الاقتصاد تحت رقم قيد(32010) أقر بأنني التزمت بكل إخلاص بالأمانة العلمية المتعارف عليها لإنجاز رسالتي المعنونة بـ(تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة 1980 / 2008م) لنيلالدرجة العلمية(الماجستير) وأني لم أقم بالنقل أو الترجمة من أية أبحاث أو كتب أو رسائل علمية تمّ نشرها داخل ليبيا أو خارجها إلا بالطريقة القانونية وبتابع الأساليب العلمية في عملية النقل أو الترجمة وإسناد الأعمال لأصحابها ، كما أنني أقر بعدم قيامي بنسخ هذا البحث من غيري وتكراره عنواناً أو مضموناً.

وعلى ذلك فإنني أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفتي لذلك إن حدثت هذه المخالفة حالياً أو مستقبلاً بما في ذلك سحب الدرجة العلمية الممنوحة لي.

والله على ما أقول شهيد

الاسم : سامية عمران حريب

التوقيع : 

التاريخ : 2014 / 10 / 25 م

قرار لجنة المناقشة للطالبة

سامية عمران محمد حريب

للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم الاقتصاد

قامت اللجنة المشكلة بقرار السيد/ رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة رقم (104) الصادر بتاريخ 2013/12/03 م بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالبة / سامية عمران محمد حريب لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم الاقتصاد وعنوانها:

((تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة 1980 / 2008م))

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة (12:00 ظهراً) يوم الثلاثاء الموافق 2014/01/28م بقاعة المناقشات بالأكاديمية وتقويم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعته الطالبة في بحثها قررت اللجنة ما يلي: قبول الرسالة ومنح الطالبة : سامية عمران محمد حريب درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم الاقتصاد.

| التوقيع | الصفة | أعضاء اللجنة المناقشة |
|---|----------------------|---------------------------------|
|  | مشرفاً أولاً ومقرراً | السيد/ د. مجيب حسن محمد |
|  | مشرفاً ثانياً | السيد/ د. بشير عبدالله بلق |
|  | عضواً | السيد/ أ.د. منجد عبداللطيف أحمد |
|  | عضواً | السيد / د.محمد عامر الحمادي |

يعتمده

د. محمد المهدي اشتوي

رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة

التوقيع: 

التاريخ: 2014/ 10 / 14 م

د. ميلود إمام الواكشي

رئيس قسم الاقتصاد بالأكاديمية

التوقيع: 

التاريخ: 2014 / 10 / 14 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ
وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْعِزَّةِ الْعَظِيمَةِ

الآية 9 من سورة الزمر

الإهداء

إلى روح أخي ووالديّ العزيزين - رحمهم الله جميعاً -

إلى من أخذت الكثير من وقته ومجهوده ، ومن وقف بجانبني في
سبيل تحصيلي العلمي ... أخي الأكبر - أطال الله في عمره ..

إلى كل إخوتي وأخواتي ، وزوج أختي وأبنائها ، وجميع أفراد
أسرتي

إلى كل الزملاء و الأصدقاء الأعزاء

إلى أرواح شهداء ثورة 17 فبراير الأبرار

إلى كل من علمني ولو حرفاً

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

نشكر الله أولاً وآخراً على توفيقه لإتمام هذا العمل، راجين منه- عز وجل- التوفيق والسداد.

ومن ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر المشرفين الكريمين على الرسالة، الأستاذ الدكتور (مجيب حسن محمد) والدكتور (بشير عبد الله بلق)، اللذين أوليا هذه الرسالة رعايتهما، ومنحا الباحث من وقتها وجهدهما، ولم يبخلا بتقديم التوجيه والإرشاد والمتابعة من أجل الخروج بالرسالة على أفضل صورة ممكنة .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الدكتور منجد عبد اللطيف، والدكتور محمد عامر الحمادي لتكرمهما بمناقشة وتقييم الرسالة، وصرفهم جزءاً من وقتهم الثمين لأجل قراءتها. ولا يفوتني أن أشكر الدكتورة الفاضلة (سلام الشامي) على صبرها وسعة صدرها ووقوفها بجانبني، وتقديمها النصح والمساعدة، والشكر موصول كذلك للدكتور (رمضان أبو راوي) الذي كان له الفضل الكبير والمبادرة الخيرة في دعمي ومساندتي، فقد أفادني كثيراً بتوجيهاته وإرشاداته القيمة.

كما لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني وأفادني بأية معلومة حول هذا الموضوع، وبخاصة زميلي الأستاذ (محمد حويلي) على ما قدمه من مساعدة ودعم.

فلسم جميعاً كل الشكر والتقدير

ملخص البحث

يعمل التغير في عرض النقود على التأثير على المستوى العام للأسعار، ومن ثم على ميزان المدفوعات، لذلك فإن معرفة حجم وسلوك هذا التغير يساعد السلطة النقدية في التنبؤ بحالة ميزان المدفوعات، مما يمكنها من اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الاستقرار الخارجي.

وتناول هذا البحث تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي، خلال الفترة (1980-2008)، وهدف إلى تحليل أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)، وتنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، مما يجعل السلع والخدمات المنتجة محلياً أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى حدوث زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، ومن ثم تحسن في ميزان المدفوعات، إلا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، حيث مع ضعف هذه المرونة قد يكون تأثير التوسع في عرض النقود عكسياً على ميزان المدفوعات، لذلك تفترض الدراسة أن الزيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى حدوث تغيرات (موجبة أو سالبة) في ميزان المدفوعات الليبي.

وقد اعتمد الباحث في استخلاص النتائج على منهجين، تمثل الأول في المنهج التحليلي الوصفي، من خلال عرض التغيرات التي حدثت في ميزان المدفوعات، والتغيرات التي حدثت في عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، أما الثاني فتمثل في المنهج القياسي من خلال استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي لمعرفة أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي، وقد تمثلت أساليب القياس المستخدمة في : اختبار جذر الوحدة (لدي- فولر) الموسع، للكشف على مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج، وكذلك اختبار التكامل المشترك (لإنجل- جرانجر)، لمعرفة مدى وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، هذا بالإضافة لبعض الأساليب الإحصائية التي من خلالها تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس.

وأظهرت نتائج [التحليل الوصفي] أنه في بعض السنوات حدثت زيادة في عرض النقود، وكان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، وهناك سنوات أخرى كان فيها زيادة في عرض النقود وفائض في ميزان المدفوعات؛ ويعود السبب في فائض ميزان المدفوعات إما لفائض الميزان التجاري، أو لانخفاض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل، أو للآثنين معاً، أما العجز في ميزان

المدفوعات؛ فيرجع إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، أو بسبب زيادة العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل، أو للأثنين معاً.

بينما أظهرت نتائج [التحليل القياسي] أن جميع المتغيرات مستقرة عند فروقها الأولى، وذلك كما اتضح من خلال اختبار (ديكي- فولر) الموسع، كما أظهر اختبار (إنجل- جرانجر) وجود تكامل مشترك بين جميع المتغيرات الداخلة في النموذج، مما يدل على عدم زيف النموذج المقدر، كما جاءت إشارة متغير عرض النقود بمفهوميه (M_2, M_1) موجبة، غير أن معلمة عرض النقود (M_2, M_1) كانت منخفضة جداً، مما يدل على أن عرض النقود في ليبيا ليس له تأثير مهم على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وهذا ما أتضح أيضاً من خلال التحليل الوصفي، حيث تبين أن تغيرات عرض النقود ليس لها علاقة بالتغيرات في ميزان المدفوعات، ففي بعض السنوات كان هناك زيادة في عرض النقود، وعجز في ميزان المدفوعات، وفي سنوات أخرى حقق عرض النقود نمواً، وحققت ميزان المدفوعات فائضاً، كما تبين من خلال النموذج القياسي أيضاً أن ميزان المدفوعات يتأثر بعوامل أخرى، تمثلت في: صافي الائتمان المحلي DC وقد كان له تأثير سالب على ميزان المدفوعات، والمتغير الوهمي D_1 (وهو يمثل الفترة التي تم فيها تطبيق الموازنة الاستيرادية في الاقتصاد الليبي، لغرض الحد من الواردات وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات)، وقد جاءت إشارة المتغير الوهمي D_1 موجبة، أي أنه يؤثر بشكل طردي على ميزان المدفوعات.

وبالرغم من انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج، إلا أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج حققت دلالة إحصائية عالية، بالإضافة لارتفاع الدلالة الإحصائية للنموذج المقدر، وخلوه من مشاكل القياس، وبذلك تم قبول فرضية البحث، التي تنص على أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى حدوث تغيرات (سالبة أو موجبة) في ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980- 2008)، إلا أن تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي لا ينطبق مع النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال النموذج القياسي؛ وذلك بسبب خصوصية الاقتصاد الليبي، وأن التغيرات التي حدثت في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى أكثر أهمية من عرض النقود في التأثير على ميزان المدفوعات الليبي.

Abstract

Changes in the money supply may influence the general level of prices, and hence the balance of payments. Therefore, it is important to know the size and behaviour of this impact as it helps the monetary authority in forecasting the balance of payments, which enables it take the appropriate measures to achieve external stability.

This research approaches the impact of money supply on the Libyan balance of payments during the period (1980-2008). It aims to analyze the impact of the Libyan balance of payments throughout the period (1980 - 2008). The economic theory states that the increment of the money supply leads to a decline in the value of the local currency, making goods and services produced locally more competitive in international markets. This leads to increment in exports and decline in imports; then an improvement in the balance of payments. But, that depends primarily on the flexibility of the productive apparatus of the state, where the weakness of this flexibility, it may be the effect of the expansion of the money supply inversely on the balance of payments. So the current study assumes that the increment in the money supply may lead to changes (positive or negative) in the Libyan balance of payments.

The researcher, in extracting results, has adopted two approaches: the first is the analytical descriptive method, which presents the changes that have occurred in the balance of payments and the changes in the money supply in the Libyan economy during the study period, while the second represents the econometric method through using the "standard economics" for recognizing the effect of money supply on the Libyan balance of payments. The techniques used here are in the extended "unit root test" (Dickey – Fuller) test to investigate the stationarity of the time series of the variables included in the model. In addition the joint complementary test (Engel – Granger) has been used to see whether there is a long run relationship between the variables of the model.

In addition to some statistical techniques through which the form is confirmed free from the econometric problems.

The results of descriptive analysis show that in some years there is increment in the money supply and there is deficit in the balance of payments. during the period (1980 - 2008). as in some years, there was an increase in the money supply and there was a deficit in the balance of payments, while in other years there was a an increase in the money supply and a surplus in the balance of payments.

The reason behind the balance of payments surplus is either the trade balance surplus, or to decline of the deficit in the balance of services and unrequited transfers, or both together. But the deficit in the balance of payments; is attributable to the increase in imports and decrease of exports, or because of the increased deficit in the balance of services and unrequited transfers, or both together.

The results of the econometric techniques show that all variables are stationary at the first difference, as it turns out through the (Dickey–Fuller) test. The (Engle–Granger) test also shows the presence of integration between all the variables included in the model, which indicates the absence of spurious regression in the estimated model.

The sign of the variable of money supply comes in two definitions (M_1 , M_2) positive but the sign of money supply (M_1 , M_2) is very low. This indicates that the money supply in Libya does not have an important impact on the balance of payments during the study period.

This is what also turns-out through the descriptive analysis. It is found out that changes in the money supply has nothing to do with the changes in the balance of payments. In some years, there has been an increment in the money supply and a deficit in the balance of payments. In other years, the money supply achieves growth and achieves a balance of payments surplus. It is also shown through the standard model that the balance of payments is impacted by others

factors, net domestic credit (DC) with negative impact on the balance of payments and the dummy variable (D_1), which represents the period of application of the import budget in the Libyan economy for the purpose of reducing imports and ease pressure on the balance of payments.

The sign of the dummy variable (D_1) comes positive i.e it reversely impacts the balance of payments.

In spite of the low explanatory power of the model, all the variables included in the model achieve high statistical significance. In addition to the high statistical significance of the estimated model, it is free from the econometric problems. Thus the hypothesis of the research has been accepted which states that the increase in the money supply leads to occurring changes (negative or positive) in the Libyan balance of payments during the period (1980-2008) while the impact of money supply on the Libyan balance of payments does not comply with the result that has been obtained through the econometric model due to the significance of the Libyan economy and the changes occur on the balance of payments during the study period, may be referred to other factors that might be more important than the money supply in affecting the Libyan balance of payments.

قائمة المحتويات

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|--|------------------|-------|
| أ | الآية | |
| ب | الإهداء | |
| ج | الشكر والتقدير | |
| د | ملخص البحث | |
| ط | قائمة المحتويات | |
| ل | الجداول | |
| م | الأشكال | |
| الفصل التمهيدي الإطار العام للبحث | | |
| 2 | مقدمة | |
| 4 | الدراسات السابقة | |
| 11 | مشكلة البحث | |
| 11 | فرضية البحث | |
| 11 | هدف البحث | |
| 12 | أهمية البحث | |
| 12 | منهج البحث | |
| 12 | نطاق البحث | |
| 13 | هيكل البحث | |
| الفصل الأول (الإطار النظري للدراسة) عرض النقود وميزان المدفوعات | | |
| المبحث الأول عرض النقود (المفهوم، النظريات، الأدوات) | | |
| 15 | مقدمة | 1-1-1 |
| 15 | تعريف عرض النقود | 2-1-1 |
| 18 | النظام النقدي | 3-1-1 |

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|---|---|---------|
| 19 | النظريات الأساسية للطلب على للنقود | 4-1-1 |
| 19 | نظرية كمية النقود التقليدية | 1-4-1-1 |
| 21 | النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة) | 2-4-1-1 |
| 23 | النظرية النقدية الكمية الحديثة | 3-4-1-1 |
| 24 | سرعة تداول النقود | 5-1-1 |
| 24 | العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود | 1-5-1-1 |
| 25 | أدوات السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود | 6-1-1 |
| المبحث الثاني ميزان المدفوعات (المفهوم ، الهيكل ، آليات التعديل) | | |
| 29 | مقدمة | 1-2-1 |
| 29 | تعريف ميزان المدفوعات | 2-2-1 |
| 31 | هيكل ميزان المدفوعات | 3-2-1 |
| 34 | التوازن الاقتصادي الخارجي | 4-2-1 |
| 37 | الاختلال في ميزان المدفوعات | 5-2-1 |
| 38 | أنواع العجز في ميزان المدفوعات | 6-2-1 |
| 38 | أنواع فائض ميزان المدفوعات | 7-2-1 |
| الفصل الثاني | | |
| تحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات | | |
| المبحث الأول (العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات) | | |
| 41 | مقدمة | 1-1-2 |
| 41 | السياسة النقدية وميزان المدفوعات | 2-1-2 |
| 42 | سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات | 3-1-2 |
| 43 | معالجة ميزان المدفوعات بافتراض ثبات سعر الصرف | 1-3-1-2 |
| 44 | معالجة ميزان المدفوعات بافتراض إمكانية تغير سعر الصرف | 2-3-1-2 |
| 44 | المناهج المختلفة لتحديد وضع ميزان المدفوعات | 4-1-2 |
| 45 | منهج المرونات | 1-4-1-2 |
| 46 | منهج الاستيعاب | 2-4-1-2 |

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|--|---|---------|
| 49 | المنهج النقدي | 3-4-1-2 |
| المبحث الثاني | | |
| (دراسة وتحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (2008-1980)) | | |
| 51 | مقدمة | 1-2-2 |
| 51 | تحليل ميزان المدفوعات الليبي للفترة (2008-1980) | 2-2-2 |
| 62 | السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية ودورها في تحسين وضع ميزان المدفوعات الليبي | 3-2-2 |
| 64 | تحليل عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (2008-1980) | 4-2-2 |
| 68 | علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات الليبي للفترة (2008-1980) | 5-2-2 |
| الفصل الثالث | | |
| اختبار العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (2008-1980) | | |
| المبحث الأول (كفاية تقدير العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات) | | |
| 72 | مقدمة | 1-1-3 |
| 72 | توصيف النموذج | 2-1-3 |
| 73 | تقدير النموذج | 3-1-3 |
| 75 | تقييم النموذج | 4-1-3 |
| المبحث الثاني (تحليل نتائج التقدير) | | |
| 76 | مقدمة | 1-2-3 |
| 76 | نتائج تقدير أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات | 2-2-3 |
| النتائج والتوصيات | | |
| 85 | أولاً : النتائج | |
| 90 | ثانياً : التوصيات | |
| 93 | المراجع | |
| 100 | الملاحق | |

الجدول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|--------|
| 31 | حسابات ميزان المدفوعات | 1-1 |
| 53 | الميزان التجاري الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980 - 2008) | 1-2 |
| 59 | ميزان المدفوعات الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980 - 2008) | 2-2 |
| 66 | عرض النقود في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980 - 2008) | 3-2 |
| 76 | نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات (BP , GDP, M ₁ , DC,G) | 1-3 |
| 77 | نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (BP , GDP, M ₁ , DC,G) | 2-3 |
| 79 | نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (BP , M ₁ , DC) | 3-3 |
| 79 | مصفوفة الارتباط المتعدد للمتغيرات (BP, M ₁ , DC, D ₁) | 4-3 |
| 80 | نتائج اختبار (ADF) للمتغير (M ₂) | 5-3 |
| 80 | نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (BP, GDP, M ₂ ,DC ,G) | 6-3 |
| 81 | نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (BP, GDP, M ₁) | 7-3 |
| 82 | مصفوفة الارتباط المتعدد للمتغيرات (BP , GDP, M ₁ , D ₂) | 8-3 |
| 83 | نتائج التحليل القياسي للنماذج المقدر | 9-3 |
| 100 | عرض النقود في ليبيا بالأسعار الثابتة (2003م) خلال الفترة (1980 - 2008) | (1- أ) |
| 101 | إجمالي الواردات والصادرات الليبية ، وصافي الميزان التجاري، وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة (2003م) خلال الفترة (1980 - 2008) | (1- ب) |
| 102 | الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية و الثابتة (أسعار 2003م)، والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980 - 2008) | (1- ج) |
| 103 | صافي الائتمان المحلي، والإنفاق العام (بالأسعار الثابتة والجارية) خلال الفترة (1980 - 2008) | (1- د) |

الأشكال

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|------------|---|-------|
| 17 | منحنى عرض النقود | 1-1 |
| 30 | منحنى ميزان المدفوعات | 2-1 |
| 54 | معدلات النمو في الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1980-2009) | 1-2 |
| 54 | نمو الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (1980-2008) | 2-2 |
| 55 | نمو صافي الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1980-2008) | 3-2 |
| 61 | نمو مكونات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008) | 4-2 |
| 61 | معدلات النمو في ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008) | 5-2 |
| 67 | معدلات النمو في عرض النقود (M_2, M_1) في ليبيا خلال الفترة (1980-2008) | 6-2 |
| 67 | نمو مكونات عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1980-2008) | 7-2 |
| 69 | نمو عرض النقود (M_2, M_1) في ليبيا خلال الفترة (1980-2008) | 8-2 |
| 69 | نمو ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008) | 9-2 |

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

مقدمة

الدراسات السابقة

مشكلة البحث

فرضية البحث

هدف البحث

أهمية البحث

منهج البحث

نطاق البحث

هيكل البحث

مقدمة

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة وحيوية يصعب الاستغناء عنها في تيسير المعاملات اليومية، إذ تؤدي دوراً كبيراً في تسهيل عمليات التبادل التجاري، بالإضافة لاختصارها للوقت والجهد الذي كان يبذله الأفراد من أجل إتمام الصفقات التجارية من خلال ما يعرف بنظام المقايضة، وتعد النقود من أهم المبتكرات الإنسانية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تسوية المبادلات التجارية المحلية والدولية.

كما يعد تحكم السلطات النقدية في عرض النقود محوراً للسياسة النقدية، التي تعتمد الدولة لغرض التأثير على مستوى الناتج والأسعار من أجل تحقيق الاستقرار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي؛ فما تقوم به السلطات النقدية من إجراءات لا بد وأن ينعكس على الأداء الاقتصادي، وعلى استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، فقيمة عملة أي بلد (قوتها الشرائية) تتحدد بعدة عوامل من أهمها : المستوى العام للأسعار، ووضع البلد الاقتصادي والمالي، إذ تعكس العملة في بعض جوانبها العلاقات التجارية والنقدية بين الدول.

وهناك إجماع من قبل علماء الاقتصاد بأن السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية والتجارية) تمارس تأثيراً مهماً على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، فالزيادة في عرض النقود هي من الأسباب المؤدية لحدوث التضخم، وهو ظاهرة اقتصادية غير مرغوبة؛ بسبب ما ينجم عنه من نتائج خطيرة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية.

وقد بينت دراسة (لبريون ، 1993 م) أن الاقتصاد الليبي واجه تضخماً بلغ 11% سنوياً خلال الفترة (1982- 1984 م)، وأن جزءاً كبيراً من هذا التضخم قد استورد من الخارج، وأن القوة الشرائية الداخلية للدينار الليبي قد انخفضت بنحو 26.1% في عام 1990 م، مقارنة بالسنوات العشر السابقة، إلا أن سياسة الدولة في مجال المحافظة على استقرار الأسعار قد نجحت نوعاً ما بالنسبة للسلع التموينية الأساسية، وتحملها الدعم الكبير، سواء كان من خلال الدعم المالي أو من خلال ثبات قيمة الدينار الخارجية التي قللت من حدة التضخم المستورد⁽¹⁾.

وفي دراسة (لمرزا ، 2009 م)، بين الكاتب أن اتجاه الأسعار في ليبيا خلال السنوات (1999 - 2008) مر بفترتين واضحتين، الأولى تمثلت في الفترة (1999 - 2004) وقد شهدت انخفاضاً في الأسعار بشكلٍ مطرد، أما الثانية فتمثلت في الفترة (2005 - 2008) وقد اتسمت باتجاه الأسعار نحو الارتفاع؛ ويعود السبب في ارتفاع وانخفاض الأسعار خلال الفترتين السابقتين وبشكل أساسي إلى التغيير في أسعار السلع، فانخفاض أسعار الواردات، واستمرار الدعم في توفير السلع

(1) نوري عبد السلام برون، " ممارسة السياسة النقدية في ليبيا "، مجلة دراسات في المال والأعمال، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا، عدد الربيع، (1993 م)، ص ص 9 - 10.

التموينية للفترة (1999 - 2004) كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار في تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة كمية الواردات بعد عام 2001 م بالرغم من تخفيض سعر الصرف في عامي (2002-2003)، مما أدى إلى انخفاض الأسعار، بينما تسارع الزيادة في أسعار الواردات مع ثبات الدعم السلعي كان من أهم الأسباب التي أدت لارتفاع الأسعار خلال الفترة (2005 - 2008)⁽¹⁾. وحيث إن الاقتصاد الليبي مرتبط بشكل كبير بالعالم الخارجي (إذ بلغت درجة الانفتاح حوالي 62% عام 2008 م)⁽²⁾، فإن هذا ما يجعله عرضة للتأثيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، فمعدل التبادل التجاري الصافي خلال الفترة (1990 - 1999) لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني؛ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بمعدل يزيد على معدل ارتفاع أسعار الصادرات؛ بسبب ارتفاع معدلات التضخم العالمية من جهة، وتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة أخرى، حيث إن قطاع النفط يهيمن على الغالبية العظمى من الصادرات الليبية، بينما مساهمة الصادرات غير النفطية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

كما شهدت تلك الفترة والسنوات التالية لها ارتفاعاً متزايداً في عرض النقود، حيث بلغ عرض النقود M₁ في عام 1990م حوالي 4645.4 مليون دينار، وصل في عام 1994م إلى حوالي 6057.4 مليون دينار، أي سجل ارتفاعاً بنسبة 30%، وفي عام 2007 م وصل إلى 22837.3 مليون دينار، زاد في عام 2008 م حتى بلغ 34414.6 مليون دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 51% في عام 2008 م، مقارنة بعام 2007م⁽³⁾، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث بلغ التضخم في عام 2008م حوالي 10.4%، مقابل 6.2 % عام 2007 م؛ " ويعود الارتفاع في التضخم إلى عدة عوامل تمثلت في: ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات، بالإضافة لنمو عرض النقود بمعدلات مطردة؛ بسبب الزيادة في الانفاق العام والائتمان المصرفي"⁽⁴⁾.

كما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية في عام 2008م بمعدل 30% لتصل إلى 76.8مليار دينار، مقابل 59.2مليار دينار عام 2007م⁽⁵⁾، فحقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو 18880.7 مليون دينار عام 2008م مقابل فائض قدره 23582.8 مليون دينار عام 2007 م⁽⁶⁾.

(1) علي خضير مرزا، اتجاهات التضخم في ليبيا للفترة 1999 - 2008، (دراسة غير منشورة، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2009م).

(2) إحمد علي أبو غالية وحسين الفحل، " الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج: دراسة تحليلية خلال الفترة (1995-2008) "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، فلسطين، المجلد 2، العدد 27، (يونيو 2012م)، ص 242.

(3) أنظر جدول رقم (2-3)، ص 66.

(4) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، (2008)، ص 45.

(5) مصرف ليبيا المركزي، نفس المرجع، ص 70.

(6) أنظر جدول رقم (2-1)، ص 53، و جدول رقم (2-2)، ص 59.

الدراسات السابقة

لقد تمت معالجة موضوع النظرة النقدية لميزان المدفوعات من طرف عدة باحثين، وفيما يلي ملخص لأهم ما توصل إليه الباحثون من خلال أبحاثهم في هذا الخصوص:-

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة (مجدي الشوريجي، 1988م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة السياسة الائتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري، وهدفت إلى قياس أثر السياسة الائتمانية على ميزان المدفوعات المصري في الأجل القصير، خلال الفترة (1966-1984م).

ولتحقيق هذا الهدف طبقت ثلاثة نماذج اقتصادية قياسية، تم بواسطتها تقدير معادلتين، الأولى تحدد العلاقة بين الائتمان المحلي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي، والصادرات، وصافي التدفقات الرأسمالية، وصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي، والثانية تحدد العلاقة بين الائتمان المحلي الممنوح من قبل المصرف المركزي، والصادرات، وصافي التدفقات الرأسمالية، ونسبة أسعار الواردات إلى مستوى الأسعار المحلية، وصافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- إن الزيادة المتتالية في الائتمان المحلي كانت إحدى أسباب عجز ميزان المدفوعات المصري خلال فترة الدراسة.

ب- إن السياسة الائتمانية للمصرف المركزي أكثر أهمية في تحديد رصيد ميزان المدفوعات، بالمقارنة بالسياسة الائتمانية للجهاز المصرفي.

2- دراسة (منجد عبد اللطيف أحمد، 2003 م)⁽²⁾

تناولت الدراسة تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، باستخدام النموذج النقدي، خلال الفترة (1980-1995م)، وبينت الدراسة، إن الأساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، وأن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد نقدي.

فعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن، فإن الاختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود، والمعروض منها سوف يسبب اختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية؛ لأن فائض الطلب على النقود يعني: رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى تقليل

(1) مجدي الشوريجي، السياسة الائتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات: دراسة خاصة بالاقتصاد المصري (دراسة غير منشورة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 1988م).

(2) منجد عبد اللطيف أحمد ، " تفسير العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات الليبي باستخدام النموذج النقدي "، مجلة أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر (خريف 2003 م).

الإنفاق، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع التجارية، فيتولد فائض في عرض هذه السلع، ويحدث العكس في حالة فائض العرض النقدي.

من هنا يتضح أن هناك صلة بين الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات؛ لأن معالجة هذه الاختلالات، ستتم على حساب وجود فائض، أو عجز في ميزان المدفوعات، إن هذه الصلة متأتية من العلاقة بين حجم الاحتياطات من السيولة الدولية لدى بلدٍ ما ومقدار المعروض النقدي.

فوفقاً للمنهج النقدي فإن حجم النقد في بلدٍ ما يتوقف على عاملين هما: صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، فعندما يستوجب زيادة عرض النقد لمواجهة طلباً متزايداً على النقود، فإن ذلك يكون على حساب تناقص الاحتياطات الدولية، وزيادة مقدار الائتمان المحلي.

وكلتا الحالتين تؤديان إلى الضغط على ميزان المدفوعات باتجاه العجز، أي أن حالة العجز متوافقة مع زيادة المعروض النقدي، كما بينت الدراسة أن كل ما يؤثر في الطلب والعرض في سوق النقد يصبح مسؤولاً عن إحداث الاختلال فيه، وإن هذه المؤثرات تشمل الأسعار المحلية، ومعدلات الفائدة، والتوقعات التضخمية، والسياسة الائتمانية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وبتطبيق النموذج النقدي على ميزان المدفوعات الليبي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :-

أ- فشل النموذج في تشخيص العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي.

ب- من خلال المفاهيم النظرية للمنهج النقدي، وآلية حركة متغيرات النموذج النقدي، يتضح أن هذا النموذج يتوافق مع بيئة اقتصادية تعطي ريادةً للقطاع الخاص، وآلية السوق مع توفر مرونة عالية لحركة سعر صرف العملة الوطنية، في حين أن الواضح بالنسبة للإدارة الاقتصادية في ليبيا أنها تعطي ريادة واضحة للقطاع العام، وما زالت تتمسك بسعر صرف ثابت من أجل الاستمرار في تقديم الدعم الاقتصادي للعديد من القطاعات، وهذا ما يعطل آلية النموذج النقدي.

3- دراسة (إبتسام محمد أحمد عبد الله، 2003 م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة تحليل سياسات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1979-2000)، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر سياسات تحرير سعر الصرف، والتوسع في التمويل المحلي على ميزان المدفوعات؛ لأن التحسن في ميزان المدفوعات سوف ينعكس على الموازنة العامة للدولة، وعلى أسعار السلع والخدمات، ومعدلات التضخم والتنمية الاقتصادية في البلاد، وقد افترضت الدراسة أن سياسة تحرير سعر الصرف تؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، وأن التوسع في التمويل المحلي لا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية:

(1) إبتسام محمد أحمد عبد الله، سياسات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية عن السودان (دراسة غير منشورة، جامعة الخرطوم، الرسائل والتطورات الرقمية، 2003 م).

إن سياسات تحرير سعر الصرف لم تؤدِّ إلى تحسين ميزان المدفوعات؛ لأنه كان مصحوباً بتوسع كبير في التمويل المحلي، ولأسباب تتعلق بطبيعة وهيكل الاقتصاد السوداني.

4- دراسة (الشاذلي عيسي حمد، 2004 م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة الأثر الذي سببته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1989-2000 م)، وافترضت الدراسة أن هذه السياسات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، كما افترضت أن هذه السياسات أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها :-
أ- إن زيادة عرض النقود في السودان أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات.
ب- إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤدِّ إلى تحسن ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة.
ج- إن عجز الموازنة كان ذا تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما أدى إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة التضخم، مما انعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية.
د- إن السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤدِّ إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات السوداني، عدا الأعوام الثلاثة الأخيرة وهي 1998-1999-2000 م والتي شهدت دخول البترول ضمن الصادرات السودانية.

5- دراسة (إبراهيم محمد أحمد علي، 2008 م)⁽²⁾

تناولت الدراسة سلوك ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1970-2005 م) من خلال تطبيق النظرية النقدية، وهدفت إلى اختبار إمكانية تطبيق المنهجية النقدية لتفسير العجز المستمر في ميزان المدفوعات السوداني، وعما إذا كان هنالك دور للسياسة النقدية ممثلة في التغيير في عرض النقود في تفسير ذلك السلوك، وتوصلت الدراسة إلى:
أ- إن مجموعة السياسات القصيرة الأجل (سياسة تشجيع الصادرات، سياسة إحلال الواردات، سياسات سعر الصرف)، لم تؤدِّ إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.
ب- إن المتغيرات النقدية (عرض النقود، صافي الأصول الأجنبية)، ليست لها المقدر في تفسير العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، في حين أن لها دوراً محدوداً في الأجل القصير، بينما التغيير في المتغيرات الحقيقية (الناتج الإجمالي، الإنفاق الكلي)، تؤدي الدور الأساسي في تفسير العجز في ميزان المدفوعات.

(1) الشاذلي عيسي حمد، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني (دراسة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2004 م) .

(2) إبراهيم محمد أحمد علي، سلوك ميزان المدفوعات : تطبيق النظرية النقدية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2008 م).

ج- إن العجز في الميزان التجاري يعني، أن الإنفاق الكلي أعلى من مستوى الدخل، وإن هذا الإنفاق يجب أن يمول بواسطة الاستدانة من الخارج، أو بيع الأصول المحلية للأجانب، أو استخدام الأرصدة من العملات الأجنبية، وهذا يعني ضمناً أن الأجهزة المالية في تمويلها للعجز مقيدة بالأجهزة النقدية. أما الفائض في الميزان التجاري فيعني، أن الإنفاق الكلي أقل من مستوى الدخل، وهذا يتطلب أن يكون الادخار ومستوى الضرائب أعلى من الاستثمار والإنفاق الحكومي.

6- دراسة (غالب صالح مطر، 2009م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة أداء السياسة النقدية في اليمن خلال الفترة (1995-2006 م)، وبينت أن الاقتصاد اليمني خلال فترة سابقة عانى الكثير من الاختلالات النقدية والتي من أهمها: عدم وجود سياسة نقدية سليمة واضحة المعالم، تدار وفقاً لاستراتيجية محددة، وبما يخدم متطلبات الاستقرار النقدي والاقتصادي، هذا بالإضافة إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية؛ لذلك اتبعت اليمن برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ركز على تحسين أداء السياسة النقدية، وتفعيل دورها في المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وعلى إثر تطبيق هذا البرنامج ظهر تحسن نسبي في أداء السياسة النقدية، وفي علاقتها بالسياسة المالية، وإن لم يكن في المستوى المطلوب والمرغوب فيه وبخاصة فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في الحد من العجز في ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :-
أ- عدم وجود علاقة معنوية واضحة بين الاختلال في القطاع النقدي، والاختلال في القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)، وهذا مؤشر على عدم ملاءمة التحليل النقدي لميزان المدفوعات (والذي يرى أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية بحتة).

ب- من خلال تحليل وتقييم العلاقة بين إجراءات السياسة النقدية في مجال إدارة العرض النقدي، وسعر الصرف وبين الاختلال في ميزان المدفوعات، توصلت الدراسة إلى عدم معنوية تلك العلاقة، مما يدل على ضعف إجراءات السياسة النقدية في الحد من عجز ميزان المدفوعات (نظراً لعدم توفر مقومات نجاح هذه السياسة في الاقتصاد اليمني).

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (ROGERS DHLIWAYO, 1996)⁽²⁾

بعد استقلال زيمبابوي في عام 1980م، بدأ موقع البلاد الخارجي بالتدهور، حيث حقق ميزان

(1) غالب صالح مطر، دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها في ميزان المدفوعات في اليمن (دراسة غير منشورة، جامعة صنعاء، 2009م).

(2) ROGERS DHLIWAYO The Balance of Payments as a monetary phenomenon : An econometric study of Zimbabwe's experience (Unpublished Research, AERC , University of Zimbabwe , Harare, Zimbabwe , 1996).

المدفوعات عجزاً منذ سنة 1980م وحتى سنة 1991م، ما عدا السنوات (1986، 1987، 1988)، وكان السبب الرئيسي في عجز ميزان مدفوعات زمبابوي هو العجز الدائم في الميزانية العامة، والنمو في الائتمان المحلي بأكثر من اللازم.

على ضوء ذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ميزان مدفوعات زمبابوي من خلال النظرة النقدية لميزان المدفوعات أثناء الفترة (1980-1991م)، وتفحص الدراسة دور الفائض النقدي في اختلال ميزان المدفوعات الزمبابوي، وذلك من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، وتصحيح الخطأ، والتكامل المشترك، وقد بينت النتائج التجريبية ما يلي:

أ- إن المنهج النقدي قابل للتطبيق على ميزان مدفوعات زمبابوي.

ب- إن المال قد أدى دوراً مهماً في التأثير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وأن التغييرات في الطلب على النقود أدت إلى تغييرات في عرض الاحتياطات الدولية، وأن هناك علاقة سلبية قوية بين الائتمان المحلي، وتدفق الاحتياطات الدولية.

ج- كما بينت الدراسة أن نتائج التقدير تتفق مع تنبؤات النظرة النقدية لميزان المدفوعات، والتي تفترض بأن الاختلال في سوق النقود يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، كما بينت الدراسة أن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يمكن أن يتم من خلال سياسة نقدية انكماشية، وسياسات ضريبية ملائمة، مما يعني السيطرة على التوسع في منح الائتمان المحلي، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، أما تدابير السياسة النقدية التقليدية، مثل تخفيض قيمة العملة، والضغط على الواردات، ودعم الصادرات، يمكن أن تتجح عندما يكون التوسع في الائتمان المحلي متنسقاً مع الفرق بين الطلب على النقود والمستويات الاحتياطية الدولية المستهدفة.

2 - دراسة (Frank W. Agbola , 2004) ⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لغانا، خلال الفترة (1970 - 2002 م)، وبينت الدراسة أن موازين المدفوعات للدول النامية تواجه العديد من المشاكل؛ بسبب السياسات المالية التوسعية، وتدهور في شروط التبادل التجاري، واختلالات في السعر، ولمعالجة العجز في ميزان المدفوعات غالباً ما تلجأ هذه البلدان لتخفيض قيمة عملتها المحلية، وذلك بهدف التشجيع على زيادة الصادرات، والتقليل من الواردات.

فانخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمستهلك المحلي، وانخفاض أسعار الصادرات بالنسبة للمستهلك الأجنبي، فتزداد الصادرات وتتنخفض الواردات فيحدث تحسن في ميزان المدفوعات، إلا أن نجاح هذه السياسة يعتمد على مرونة كل من الصادرات والواردات، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها:

⁽¹⁾ Frank W. Agbola , Does Devaluation Improve Trade Balance of Ghana? , Paper to be Presented at the International Conference on Ghana'S Economy , Accra , July 18-20, 2004.

إن تخفيض قيمة العملة لا يحسن الميزان التجاري لغانا في الأجل الطويل، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد الغاني، ومن ثم لا يستطيع الاستجابة لمتطلبات السوق؛ لأن استعمال سياسة سعر الصرف لإدارة الميزان الخارجي تتطلب جهازاً إنتاجياً قوياً، لذا فإن السياسة البديلة للتخفيض، هي فرض قيود على الواردات، وتحركات سعر الصرف الأجنبي.

3- دراسة (Sandie Fitchat , 2005) ⁽¹⁾

تحلل هذه الدراسة النظرة النقدية لميزان المدفوعات الناميبي للفترة (1993-2003م)، وهدفت لبيان ما إذا كان الفائض في عرض النقود يؤدي دوراً مهماً في التأثير على ميزان المدفوعات في ناميبيا، وقد تم استخدام اختبارات جذر الوحدة، والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ في التحليل، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن المتغير النقدي ليس له تأثير كبير على ميزان المدفوعات، وأن ميزان المدفوعات الناميبي ليس ظاهرة نقدية بحتة، لذلك فإن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، لا يتم بشكل آلي كما ترى النظرة النقدية لميزان المدفوعات، وإنما يجب على المصرف المركزي اتخاذ بعض إجراءات السياسة النقدية لتصحيح الاختلال، كما يجب على السلطات التركيز على إجراءات السياسة الأخرى، بدلاً من الاعتماد فقط على إجراءات السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ب- إن الزيادة في الائتمان المحلي في الاقتصاد الناميبي تؤدي إلى حدوث خسارة مستمرة في الاحتياطيات، لذا ينبغي على السلطات النقدية أن تولي اهتماماً لخلق الائتمان المحلي عند ضبط ميزان مدفوعات الدولة، حيث إن العجز المستمر في الميزانية العامة للاقتصاد الناميبي يمول عن طريق التمويل بالعجز، مما يؤدي إلى التوسع في الائتمان المحلي .

4 - دراسة (Gulzar Ali, M.) ⁽²⁾

تحلل هذه الدراسة ميزان المدفوعات الباكستاني من خلال النظرة النقدية لميزان المدفوعات للفترة (1990-2008 م)، وقد بينت الدراسة دور الفائض النقدي في التأثير على ميزان المدفوعات، علاوة على ذلك ساعدت الدراسة على تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الدولية، والائتمان المحلي في الاقتصاد الباكستاني.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قوية بين صافي الأصول الأجنبية، وسعر الصرف والتضخم، وميزان المدفوعات، بينما لم يكن هناك أي علاقة سببية بين العرض النقدي، والائتمان المحلي

⁽¹⁾ Sandie Fitchat , **The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon** , (Unpublished Research, Directorate of Environmental Affairs, Ministry of Environment and Tourism, Windhoek, Namibia , 2005).

⁽²⁾ Gulzar Ali M. , "Pakistan's Balance of Payments as a Monetary " **Journal of Managerial Sciences**, Volume V , Number 2.

وميزان المدفوعات، واستخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك، واختبار تصحيح الخطأ للوصول للنتائج، وقد بينت النتائج أنه:

بالرغم من أن بعض المتغيرات لها دور ليس بالمهم جداً في إحداث الاضطراب في ميزان المدفوعات، إلا أن ميزان المدفوعات في باكستان ليس ظاهرة نقدية تماماً، لذلك فإن الاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن أن يصحح فقط من خلال السياسة النقدية، وإنما هناك إجراءات أخرى يجب أن توضع في الاعتبار مثل: الزيادة في الصادرات، وتحسين نوعية المنتجات، والنمو في القطاعات الزراعية والصناعية، والانخفاض في الواردات .

من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة لوحظ أن أغلب تلك الدراسات توصلت إلى عدة نتائج مفادها:

أ- إن بعضاً من تلك الدراسات بينت وجود علاقة بين الاختلال النقدي والاختلال في ميزان المدفوعات، وأن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، وتمثلت هذه الدراسات في دراسة كل من (مجدي الشورجي، الشاذلي عيسى حمد، ROGERS DHLIWAYO)، بينما البعض الآخر منها توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين الاختلال في القطاع النقدي والاختلال في القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)، وتمثلت تلك الدراسات في دراسة كل من (منجد عبد اللطيف، إبراهيم محمد أحمد علي، غالب صالح مطر، Sandie Gulzar Ali, M. Fitchat).

ب- إن الزيادة في الائتمان المحلي بأكثر من اللازم تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، إذ توجد علاقة عكسية بين الائتمان المحلي وتدفق الاحتياطيات الدولية.

ج- إن الدراسة الخاصة بالاقتصاد الليبي (دراسة منجد عبد اللطيف)، بينت فشل النموذج النقدي في تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، وأن النموذج النقدي غير قابل للتطبيق على ميزان المدفوعات الليبي؛ لأن النموذج النقدي يتطلب بيئة اقتصادية تعطي ريادة للقطاع الخاص، وآلية السوق مع توفر مرونة عالية لحركة سعر صرف العملة المحلية، وهذا لا يتوفر بالنسبة للاقتصاد الليبي.

د- إن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحسين وضع ميزان المدفوعات، يتطلب جهازاً إنتاجياً قوياً، وهذا لا يتوفر بالنسبة للدول النامية، لذلك فإن السياسة البديلة للتخفيض، هي فرض قيود على الواردات، وتحركات سعر الصرف الأجنبي.

ويتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في النتائج التالية:

إن الزيادة في عرض النقود لا تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الليبي، وأن ميزان المدفوعات الليبي ليس ظاهرة نقدية، وأن هناك علاقة عكسية بين الزيادة في الائتمان المحلي وفائض ميزان المدفوعات، كما إن تخفيض قيمة العملة سوف لن يؤدي إلى تحسين وضع موازين المدفوعات في الدول النامية، التي من بينها ليبيا، وإنما يؤدي فقط إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية؛ بسبب ضعف الجهاز

الإنتاجي لهذه الدول، ومن ثم فإن سياسة الرقابة على الصرف والقيود الكمية المباشرة على الواردات، هي السياسة الملائمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الليبي.

بينما يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه تناول موضوع تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، في حين أن الدراسات السابقة بينت تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات، بالنسبة لبلدان نامية أخرى، وليس بالنسبة للاقتصاد الليبي، كما يختلف هذا البحث عن الدراسة الخاصة بالاقتصاد الليبي (دراسة منجد عبد اللطيف)، في أن تلك الدراسة تناولت تفسير جميع العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي بصفة عامة، من خلال استخدام النموذج النقدي، ولم تركز على دراسة تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي بصفة خاصة.

مشكلة البحث

تنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، مما يجعل السلع والخدمات المنتجة محلياً أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى حدوث زيادة في الصادرات، وانخفاض في الواردات، إلا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، حيث مع ضعف هذه المرونة قد يكون تأثير التوسع في عرض النقود عكسياً على ميزان المدفوعات، فالزيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع في الأسعار، وعدم حدوث انخفاض في قيمة الواردات، مما قد يسبب في حدوث خلل في ميزان المدفوعات، كما إن ليبيا تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة هي النفط، وأن هذه السلعة تسعر بعملة أجنبية هي الدولار، وليس بالعملة المحلية، وعلى ذلك فإن الصادرات النفطية لن تصبح أرخص نسبياً بالنسبة للأجانب، مما يعني ثباتاً في قيمة الصادرات، أي أنها لن تساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومن هنا يطرح السؤال التالي:-

هل الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تدهور أو تحسن ميزان المدفوعات ؟

ومن خلال التساؤل السابق وجد أن هناك ضرورة لدراسة العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2008م)، لمعرفة مدى تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي.

فرضية البحث

إن الزيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى حدوث تغيرات (سالبة أو موجبة) في ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980 - 2008).

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2008 م) وذلك من خلال التعرف على ما يأتي :-

- 1- تحليل التغيرات التي طرأت على ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة.
- 2- تحديد بعض العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي.
- 3- معرفة واختبار طبيعة العلاقة بين تغيرات عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي.

أهمية البحث

نظراً لأهمية النقود في الاقتصادات المعاصرة، فإن دراسة عرض النقود وأثره على ميزان المدفوعات الليبي، له أهمية كبيرة في مساعدة راسمي السياسات الاقتصادية في تحديد السياسة الملائمة، التي تضمن تحقيق التوازن في الميزان التجاري، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فمن خلال التأثير على ميزان المدفوعات تستطيع السلطات النقدية تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

وحيث أن عرض النقود هو أحد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار، لذلك فإن المبالغة في زيادة عرض النقود تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، كما إن تخفيضه بشكل كبير يؤدي إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات يعني عدم كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، ويحدث الاختلال نتيجة عدة عوامل من بينها التغيرات في الأسعار، فالارتفاع في الأسعار المحلية يجعل السلع والخدمات المنتجة محلياً أعلى بالنسبة للمستهلك الأجنبي فينخفض الطلب عليها، بينما تصبح السلع والخدمات المستوردة أرخص بالنسبة للمستهلك المحلي، فيزداد الطلب عليها، مما قد يؤدي إلى حدوث تدهور في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة الانخفاض في الأسعار، ومن هنا تتبع أهمية الدراسة في التعرف على تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي، لغرض الوصول إلى مجموعة من النتائج، يتم من خلالها طرح بعض الحلول والتوصيات للقائمين على السياسة النقدية في ليبيا.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع الحقائق المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل بهدف تحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي هي محل الدراسة (عرض النقود، وميزان المدفوعات)، من خلال بناء نموذج قياسي لبحث طبيعة هذه العلاقة وتقديرها.

نطاق البحث

تناول هذا البحث تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2008).

وقد تم استخدام سلسلة زمنية طويلة نوعاً ما، لكي تكون مقبولة للقياس الاقتصادي، لبيان أثر التغير في عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي، كما إن فترة الثمانينيات شهدت العديد من الاختلالات الهيكلية نتيجة لسيطرة القطاع العام على جميع مجريات النشاط الاقتصادي، وتهميش دور القطاع الخاص، فترتب على ذلك تدنٍ في حركة النشاط التجاري والصناعي والخدمي، هذا بالإضافة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال تلك الفترة، وما ترتب عليه من انخفاض في الإيرادات النفطية، مما أدى إلى انخفاض في قيمة الصادرات دون انخفاض مماثل في قيمة الواردات؛ بسبب عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات، مما أثر على وضع ميزان المدفوعات، ما دفع الدولة لتطبيق بعض السياسات لغرض تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ومع بدء التسعينيات كان هناك تحسن في أسعار تصدير النفط، إلا أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا عام 1992م كان له تأثيرٌ سلبيٌّ على الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة، بينما تميزت الفترة (2000-2008) بتحسن الأداء في مجمل النشاط الاقتصادي، نتيجةً لرفع القيود التي كانت مفروضةً على الاقتصاد الليبي، وإعطاء دورٍ بارزٍ للقطاع الخاص، بالإضافة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، مما أدى لارتفاع الإيرادات من الصرف الأجنبي.

هيكل البحث

بالإضافة للفصل التمهيدي الذي يحتوي على المقدمة والمنهجية للبحث، يتكون البحث من ثلاثة فصول أخرى، يتضمن الفصل الأول دراسة نظرية لعرض النقود، وميزان المدفوعات، والنظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع ، بينما اشتمل الفصل الثاني على دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على ميزان المدفوعات بشكلٍ عام، ثم التطرق لدراسة أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي بشكلٍ خاص، خلال الفترة (1980 - 2008)، أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم استخدام الأساليب القياسية لمعرفة أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وتنتهي الدراسة أخيراً بما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

(عرض النقود وميزان المدفوعات)

المبحث الأول : عرض النقود

(المفهوم ، النظريات ، الأدوات)

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات

(المفهوم ، الهيكل ، آليات التعديل)

المبحث الأول

عرض النقود (المفهوم والنظريات والأدوات)

1-1-1-1 مقدمة

تؤدي النقود دوراً مهماً في إنجاز وتسهيل المعاملات الاقتصادية المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي⁽¹⁾، بالإضافة إلى أن النقود تعتبر إحدى وسائل السياسة النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإن أثر عرض النقود على الاقتصاد يختلف من دولة إلى أخرى، حسب اختلاف السياسات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وعلى حسب عادات الأفراد وطبيعة تعاملهم مع المؤسسات المصرفية، وكذلك مدى تطور المصارف المركزية ووسائلها في استخدام السياسة النقدية⁽²⁾. وتبعاً لافتراضات النظرية الكمية التقليدية، كان ينظر إلى عرض النقود على أنه متغير خارجي ومستقل تحدده السلطة النقدية، أي أنه لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، وإن المصرف المركزي هو المسؤول عن تغيرات عرض النقود، وهو المتحكم الوحيد فيه، ولكن نتيجة للتطورات الحديثة التي طرأت على نظرية عرض النقود، لم يعد ينظر لعرض النقود كمتغير خارجي، وإنما أصبح ينظر إليه كمتغير داخلي، لا يخضع للسيطرة الكاملة من قبل المصرف المركزي، وإنما تشاركه جهات أخرى تتمثل في: المصارف التجارية، والأفراد، والحكومة⁽³⁾، فعند رغبة المصرف المركزي زيادة الإصدار النقدي، ورغبة الأفراد الاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع مصرفية، وقيام المصارف باستثمار هذه الودائع، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الضيق⁽⁴⁾.

1-1-2-1 تعريف عرض النقود (The Money Supply)⁽⁵⁾

يعرف عرض النقود بأنه كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وهناك اختلاف من قبل الاقتصاديين حول تعريف ملائم وعملي لعرض النقود، ويرجع ذلك إلى تباين الآراء حول أهمية النقود كوسيط للتبادل أو أهميتها كمخزن للقيمة، وهناك العديد من التعريفات القديمة والحديثة لعرض النقود يمكن استعراضها كما يلي :-

(1) مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية (طرابلس: الدار الأكاديمية ، 2007 م)، ص17.
(2) هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية (ط1 ؛ عمان : دار وائل، 2009م)، ص57.
(3) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الأول (د. م : الكويت ، 1994 م)، ص ص 425 - 437 .
(4) هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، المرجع السابق، ص 61.
(5) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد : وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد (الرياض: دار المريخ ، 1987 م)، ص46.

أ- تعريفات عرض النقود للفترة ما قبل عام 1980 م⁽¹⁾ :-

عرض النقود (M_1) ويشمل :-

" العملة في التداول، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الأفراد والمنشآت غير المصرفية، ويستثنى من هذا التعريف العملة لدى الخزنة العامة، والمصرف المركزي، والمصارف التجارية، وكذلك الودائع الادخارية أو الودائع لأجل، والنقود قيد التحصيل، لسببين: أنها ليست متداولة، وقد تسبب في ازدواج حسابي."

عرض النقود (M_2) ويشمل :-

" عرض النقود M_1 ، والودائع لأجل، والودائع الادخارية والزمنية لدى الجهاز المصرفي، ويستثنى من هذا التعريف شهادات الإيداع القابلة للتفاوض التي تصدرها المصارف التجارية الكبيرة."

عرض النقود (M_3) ويشمل :-

" عرض النقود M_2 ، مضافاً له ودائع الادخار (خارج المصارف التجارية) لدى مصارف الادخار التعاونية."

عرض النقود (M_4) ويشمل :-

" عرض النقود (M_3)، زائداً شهادات الإيداع التفاوضية الكبيرة."

عرض النقود (M_5) ويشمل :-

" عرض النقود (M_4)، زائداً شهادات الإيداع الأخرى القابلة للتفاوض."

ب- تعريفات عرض النقود منذ عام 1980 م⁽²⁾ :-

أعاد الاحتياطي الفدرالي عام 1980م، تعريف عرض النقود (M_1)، وأحل محله (M_1A و M_1B)، وتعرف (M_1A) بأنها العملة في التداول، والودائع تحت الطلب لدى الجمهور غير المصرفي، باستثناء الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية الأجنبية والمؤسسات الحكومية."

" وتعرف M_1B على أنها M_1A ، مضافاً إليها الودائع القابلة للسحب عليها بالشيكات، والقابلة للتحويل والتي تصدرها مؤسسات الإيداع."

M_2 الجديد هو عبارة عن M_1B ، زائداً اتفاقيات إعادة الشراء (Rps) التي تصدرها المصارف التجارية، وودائع الدولار الأوروبي لليلة واحدة في فروع المصارف الأمريكية في جزر الكاريبي، وخصص أرصدة سوق النقد التعاونية، وودائع الادخار، والودائع لأجل الصغيرة لدى جميع مؤسسات الإيداع."

M_3 وهو عبارة عن M_2 الجديد، مضافاً إليه الودائع لأجل الكبيرة لدى مؤسسات الإيداع، واتفاقيات إعادة الشراء (Rps) التي تصدرها المصارف التجارية، و (Rps) التي تصدرها مؤسسات الادخار."

(1) باري سيجل، المرجع السابق نفسه، ص ص 47 - 52.

(2) نفس المرجع، ص ص 53 - 58.

وأخيراً (M_3L)، و (L) هي إشارة للأصول السائلة ويشمل:-

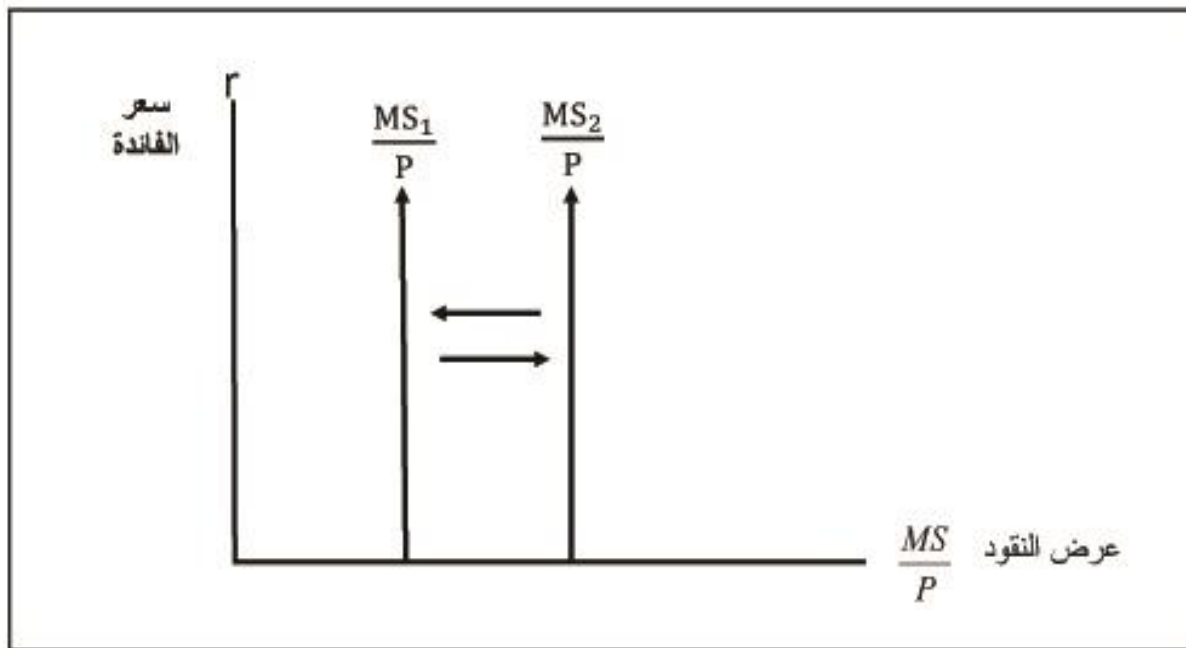
"ودائع المواطنين الأمريكيين غير المصرفية من الدولار الأوروبي، وأوراق مقبولة Bankers Acceptances، والأوراق التجارية، وسندات الادخار، والتزامات وزارة الخزانة السائلة".

وأخيراً فإن عرض النقود خلال لحظة معينة، يمثل كمية النقود (M) الموجودة في التداول في تلك اللحظة، أما عرض النقود خلال فترة زمنية معينة، فهو يتضمن عدد المرات التي تتداول بها النقود (MV)، أي عرض النقود مضروباً في سرعة دوران النقود، حيث (V) هي سرعة دوران النقود⁽¹⁾.

وإن عرض النقود بالمعنى الضيق (M_1) هو الأنسب لتحديد عرض النقود؛ لأنه لا يحتوي على الودائع لأجل، وودائع التوفير التي هي ليست جزءاً من عرض النقود؛ لأنها غير قابلة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة، أو ودائع جارية، كما إن جميع مكونات عرض النقود M_1 تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، المفروض من قبل المصرف المركزي للتحكم في كمية النقود، مما يتيح للمصرف المركزي إمكانية أفضل للرقابة على عرض النقود⁽²⁾.

ويفرق بين عرض النقود الاسمي MS ، وعرض النقود الحقيقي $\frac{MS}{P}$ ، حيث P تمثل المستوى العام

للأسعار، وإن عرض النقود الاسمي لا يأخذ في الحسبان القوة الشرائية للنقود، بينما عرض النقود



الشكل (1-1)

منحنى عرض النقود

المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 425.

(1) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك (بيروت: دار النهضة العربية، 1976 م)، ص 116 - 117.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان، مرجع سابق، ص 60.

الحقيقي يشمل القيمة النقدية للنقود، وكذلك المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.
وبينائياً، فإن عرض النقود يكون عبارة عن خط رأسي، كما هو موضح في الشكل (1-1)، حيث
 $\left(\frac{MS}{P}\right)$ عرض النقود الحقيقي، (r) هي سعر الفائدة الحقيقي، وعند قيام المصرف المركزي بزيادة عرض
النقود، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى اليمين، بينما تخفيض عرض النقود يؤدي إلى
انتقال المنحنى إلى اليسار⁽²⁾.

1-1-3- النظام النقدي The Monetary System

إن النقود هي إحدى العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي، وليس للنقود فائدة مباشرة في حد ذاتها " لكن من خلالها يمكن تبادل السلع والخدمات بسهولة ويسر، من هنا تكمن أهمية النظام النقدي الذي " لو انهار لانهارت معه آلية التبادل التي نستخدمها، والتي بدونها تتعطل قدراتنا الإنتاجية "، وربما يعد ما حدث في فترة الثلاثينيات أبان الكساد العظيم، مؤشر مهم على أهمية النقود في النشاط الاقتصادي، حيث أدى الانهيار الكبير في المصارف التجارية إلى عرقلة آلية التبادل؛ مما سبب في انتشار البطالة بشكلٍ واسع، بالإضافة إلى أن سوء إدارة النظام النقدي قد تؤدي إلى حدوث تضخم، كما حدث في بعض الدول بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية⁽³⁾.

ويضم النظام النقدي كل من المصرف المركزي، والمصارف التجارية الأخرى، ومن ثم تتكون ميزانية النظام النقدي من ميزانية المصرف المركزي والمصارف التجارية، حيث تشكل مجموع أصول وخصوم المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى، أصول وخصوم النظام النقدي، وبما أن⁽⁴⁾ :-

$$\text{مجموع أصول النظام النقدي} = \text{الخصوم النقدية} + \text{الخصوم غير النقدية} + \text{رأس المال}$$

$$\text{وأن الخصوم النقدية} = \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم غير النقدية} - \text{رأس المال}$$

لذلك فإن الخصوم النقدية لأي نظام نقدي هي عبارة عن عرض النقود، ومن ثم يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي :-

$$\text{عرض النقود} = \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم غير النقدية} - \text{رأس المال}$$

يتضح كيفية تحديد عرض النقود بالنسبة لأي اقتصاد، ويمكن وضع المعادلة السابقة كالآتي :-

(1) مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور (الرياض: دار المريخ، 1999 م)، ص 208.

(2) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 425 - 426.

(3) توماس ماير وجيمس إس دوسينبري وروبرت زد أليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق (الرياض: دار المريخ، 2002 م)، ص 27 - 28.

(4) ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي (ط 2؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1995 م)، ص 169-

عرض النقود = (الأصول المحلية + الأصول الأجنبية) - (شبه النقود + حسابات الحكومة والمؤسسات العامة + اقتراض من مصارف بالخارج + رأس المال).

ومن خلال المعادلة السابقة يتضح أن الزيادة في الأصول (المحلية والأجنبية)، مع بقاء الخصوم النقدية الأخرى على حالها يؤدي إلى زيادة عرض النقود، والعكس صحيح، وحيث أن القاعدة النقدية هي عبارة عن مجموع النقود الأساسية في الاقتصاد، إذ أن:

القاعدة النقدية = العملة في التداول + احتياطي المصارف التجارية، أي أن⁽¹⁾:

$$B = C + R$$

حيث:-

$$B = \text{القاعدة النقدية}$$

$$C = \text{العملة في التداول}$$

$$R = \text{احتياطي المصارف التجارية (ودائع البنوك لدى المصرف المركزي)}$$

" لذلك فإن القاعدة النقدية تعتبر هي الأساس لعرض النقود وحجم الائتمان "⁽²⁾، فإذا قامت المصارف التجارية مثلاً بالاقتراض من المصرف المركزي، فإن الاحتياطيات لديها سوف تزداد، ومن ثم تزداد القاعدة النقدية، ويزداد عرض النقود، والعكس صحيح، كذلك إذا زاد المصرف المركزي العملة في التداول عن طريق عمليات السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية ومن ثم سيزداد عرض النقود، والعكس صحيح⁽³⁾.

1-1-4- النظريات الأساسية للطلب على للنقود

من خلال النظريات النقدية، يمكن تفهم الدور الذي تؤديه كمية النقود في الاقتصاد، ومن خلالها يمكن معرفة الكيفية التي يؤثر بها التغيير في عرض النقود على كل من المستوى العام للأسعار، ومعدل البطالة، والنتائج القومي الإجمالي، وهناك عدة نظريات تفسر دور النقود في الحياة الاقتصادية تتمثل في: نظرية كمية النقود التقليدية، والنظرية الكينزية، والنظرية النقدية الكمية الحديثة⁽⁴⁾.

1-1-4-1 - نظرية كمية النقود التقليدية The Classical Theory OF Money

تفترض هذه النظرية، بأن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة إنفاق الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي النقدي، أي إنه كلما زادت النقود لدى الأفراد زاد إنفاقهم، وكلما زاد الإنفاق زاد الدخل النقدي⁽⁵⁾.

(1) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، المرجع السابق نفسه، ص ص 1253 - 1254.

(2) ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، المرجع السابق نفسه، ص 147.

(3) اكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، (ط2)؛ عمان: دار وائل، 2008 م)، ص 98.

(4) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، المرجع السابق، ص 1341 .

(5) سامي خليل، نفس المرجع، ص 1351 .

وينظر الكلاسيك إلى النقود على " أنها مجرد وسيلة للمبادلة، وأداة لقياس القيم، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم"، وكان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية في ظل الفكر الكلاسيكي هو المحافظة على ثبات المستوي العام للأسعار، وإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، ومن ثم عند حدوث توسع نقدي، فإنه سيؤدي إلى حدوث تضخم، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج على اعتبار أن الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية⁽¹⁾.

وتشير معادلة التبادل (Equation of Exchange) $MV = PT$ لأرفنج فيشر (Irving Fisher) إلى أن عرض النقود (M) متغير يمكن إدارته، وأن المستوى العام للأسعار (P) هو متغير سلبي يتأثر بالمتغيرات الموجودة في المعادلة، ولا يؤثر فيها، وأن الاقتصاد في المدى الطويل يكون في وضع توازني عند مستوى التوظيف الكامل وأن الاختلال قد يحدث في الزمن القصير فقط، فعند انخفاض كمية النقود مع ثبات سرعة الدوران، فإن الإنفاق النقدي سوف ينخفض، فيقل عدد المعاملات في الاقتصاد، مما يترتب عليه تعطل العمال، فترتفع البطالة وتتنخفض الأجور، والانخفاض في الأجور يؤدي إلى انخفاض في الأسعار، وسوف تستمر الأجور والأسعار في الانخفاض حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل⁽²⁾.

أما بالنسبة لسرعة دوران النقود (V) فهي مستقلة عن تغيرات كمية النقود (M)، أي أنها لا تتأثر ولا تؤثر في عرض النقود، وقد بينت النظرية بأن عرض النقود ومستوى الأسعار يتغيران في الاتجاه نفسه، ولكن ليس من الضروري أن تكون تغيرات النقود والأسعار بالنسبة نفسها، لذلك فإن العلاج الملائم للتضخم هو التقليل من كمية النقود، بينما السياسة الملائمة في حالات الانكماش هي زيادة عرض النقود⁽³⁾.

أما معادلة الأرصدة النقدية والمعروفة بمعادلة كمبردج (The Cambridge Equation)، نسبة لمؤسسها (الفريد مارشال - Alfred Marshall) من جامعة كمبردج، ومن بعده الاقتصادي (بيجو - Pigou)، فتشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين دخولهم النقدية لأغراض الإنفاق على شراء السلع والخدمات، ويرى (مارشال) أن ميل الأفراد للاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم في صورة أرصدة نقدية، يعني أنهم يمنعون جزءاً معيناً من كمية النقود عن التداول، مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود، بينما العكس يؤدي إلى زيادة كمية النقود، أي أن التغيرات في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة يؤدي إلى التأثير على

(1) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي (ط 1؛ عمان: دار وائل، 2008 م)، ص ص 129 - 130.

(2) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، المرجع السابق نفسه، ص ص 1353 - 1358.

(3) سامي خليل، نفس المرجع، ص ص 1359 - 1364.

المستوى العام للأسعار تأثير غير مباشر من خلال التأثير على حجم الإنتاج وحجم الدخل⁽¹⁾.
وقد اشتق (مارشال) وزملاؤه نظرية الأرصدة من معادلة التبادل (لفشر) التي افترض فيها أن⁽²⁾ :-

$$MV = PT \quad \text{بالقسمة على } V$$

$$M = \frac{1}{V} \cdot PT \quad \text{حيث (T : هي حجم المعاملات)}$$

$$M = KPT \quad \text{إذاً}$$

حيث $K = \frac{1}{V}$ وهي نسبة الأرصدة النقدية السائلة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها)

$$M = KP y \quad \text{أو حيث (} y \text{ : هي الدخل القومي الحقيقي)}$$

ولو أخذ في الاعتبار أوجه الاختلاف والشبه بين معادلتني والمبادلة والأرصدة النقدية لوجد أنها تتمثل في:

1- إن معادلة التبادل تشير إلى وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بينما معادلة الأرصدة النقدية بينت وجود علاقة طردية بين كمية النقود والدخل النقدي، بحيث أن التغيرات النقدية تؤثر على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار.

2- اهتمت معادلة التبادل بتحليل التغيرات في عرض النقود، وأهملت التغيرات في الطلب على النقود، بينما معادلة الأرصدة أولت اهتماماً أكثر لتحليل التغيرات في الطلب على النقود مع اهتمام أقل لتحليل عرض النقود .

3- تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب والعرض على النقود يحددان التوازن الاقتصادي " لأن هذه العلاقة تحدد المستوى العام للأسعار" سواء أكان بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1-1-4-2- النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)⁽³⁾ :-

Liquidity preference Theory

عارض كينز (John Maynard Keynes) افتراض الكلاسيك فيما يتعلق بثبات سرعة دوران النقود، وأكد على أن سرعة الدوران غير مستقرة، إذ أنه في حالة حدوث ركود فإن سرعة الدوران تنخفض؛ وذلك بسبب ارتباطها بتغيرات أسعار الفائدة.

فعند حدوث انكماش فإن أسعار الفائدة تنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود، ويحدث العكس في حالة الراج، فإذا كانت توقعات الأفراد أن أسعار الفائدة سوف ترتفع في المستقبل، فسيكون هناك توقع بأن أسعار السندات سوف تنخفض، ومن ثم سيتخلصون مما لديهم من سندات، ويفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات؛ لأن العائد منها سوف ينخفض، إذن الطلب على النقود سيزداد، وهذا يعني انخفاضاً في سرعة الدوران.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية (ط 1 ؛ عمان : دار زهران ، 2008 م)، ص 250.

(2) ناظم الشمري، نفس المرجع، ص ص 251 - 256 .

(3) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، المرجع السابق نفسه، ص ص 1395 - 1402.

وبين كينز أن النقود يمكن أن تطلب ليس كوسيط للمبادلة فقط كما افترض الكلاسيك، وإنما هناك ثلاثة دوافع وراء طلب الأفراد الاحتفاظ بالنقود وهي: دافع المعاملات، ودافع الاحتياط، ودافع المضاربة. أ- دافع المعاملات:-

" أيد كينز افتراض الكلاسيك بأن الأفراد يحتفظوا بالنقود لأنها وسيط للمبادلة والتي يمكن بواسطتها اتمام المعاملات اليومية "، وأكد على أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتناسب طردياً مع الدخل. ب- دافع الاحتياط:-

كما أوضح كينز أنه بجانب احتفاظ الأفراد بالنقود لغرض المعاملات، فإنهم يحتفظون بقدر من النقود بدافع الاحتياط، وذلك لأجل مواجهة الحاجات والظروف المفاجئة، وافترض أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يكون متناسباً طردياً مع الدخل. ج- دافع المضاربة:-

" بين كينز أن النقود هي مخزن للثروة وسمى هذا الدافع للاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة ، وقسم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى قسمين: النقود والسندات "، وأوضح أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود إذا توقعوا أن العائد منها سيكون أكبر من العائد المتوقع من الاحتفاظ بالسندات، والعكس صحيح، فعندما تنخفض أسعار الفائدة فإن الأفراد سيتوقعون أنها سوف ترتفع في المستقبل، وستتخفض من ثم أسعار السندات، لذلك فهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات، وفي هذه الحالة فإن الطلب على النقود سوف يزداد، والعكس صحيح، ومن هنا يتضح أن الطلب على النقود يرتبط عكسياً بسعر الفائدة.

وعندما وضع كينز الدوافع السابقة للطلب على النقود، فإنه كان حريصاً على أن يميز بين الكميات الاسمية، والكميات الحقيقية للنقود، وأوضح بأن النقود تتحدد قيمتها على حسب قوتها الشرائية، فإذا ارتفع المستوى العام للأسعار، فإن نفس الكميات الاسمية من النقود تصبح غير قادرة على شراء نفس ما كانت تستطيع شراؤه من السلع قبل ارتفاع الأسعار، وتوصل إلى معادلة الطلب على النقود التالية:-

$$\frac{Md}{P} = f (r , y)$$

حيث :

$$\text{طلب الأرصدة النقدية الحقيقية} = \frac{Md}{P}$$

$$r = \text{سعر الفائدة}$$

$$y = \text{الدخل الحقيقي}$$

والمعادلة السابقة تفترض أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية دالة عكسية في سعر الفائدة وطردياً في الدخل الحقيقي.

The Modern Monetary Quantity Theory

تسمى أيضاً بمدرسة شيكاغو (Chicago school)، ومؤسسها هو الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان (Milton Friedman)، ويرى أصحاب هذه النظرية أن للنقود دوراً مهماً في تحديد المستوى التوازني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، وفي الأسعار، فالتغيرات في عرض النقود لها تأثير كبير على الإنفاق، من خلال الاستثمار والاستهلاك .

وتعارض هذه المدرسة الأفكار الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، وأن التوازن يتحقق بشكل تلقائي "مع تقلبات بسيطة، وأن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة"، فالتغيرات في عرض النقود تؤدي إلى تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا تعمل من خلال سعر الفائدة كما يرى الكينزيون، الذين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة⁽¹⁾.

ووجهة نظر (فريدمان) للنقود، إنها سلعة مثل بقية السلع الأخرى، فالأفراد مثلاً يطلبون سلعة ما نظراً للمنفعة أو الإشباع الذي تقدمه لهم تلك السلعة، وإن طلبهم لعدد معين من الأشياء يتوقف على حجم دخولهم، وإن المستهلك عادةً ما يقارن بين تكلفة شراء سلعة معينة بالنسبة لتكلفة شراء السلع الأخرى، مما يؤثر على عدد ما يرغب في امتلاكه من تلك السلعة⁽²⁾.

من هنا يرى فريدمان بأن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود تتوقف على ثلاثة اعتبارات هي: "منفعة الاحتفاظ بالنقود، وقيد الدخل، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود"، وهي بذلك تتساوى ببقية السلع الأخرى والتي يراعي فيها المستهلك الاعتبارات السابقة قبل شرائها، ومن ثم فإن منفعة الحصول على الأرصدة النقدية هي إحساس داخلي يوجد في نفس كل مستهلك ولا يمكن ملاحظته، ولكن الشيء المسلم به أن الاحتفاظ بالنقود سوف يمد الأفراد والمؤسسات بالمنفعة، فهي تمكن الأفراد من مواجهة الظروف المفاجئة، كما تمكن المنشآت من مواجهة نفقات التشغيل، وكذلك من استغلال أي فرصة لزيادة الأرباح، ويرى (فريدمان) أن مستوى الأسعار والطلب على النقود متناسبان تناسباً طردياً، أي أن الارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة معينة سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على النقود بالنسبة نفسها، أما فيما يتعلق بالدخل الحقيقي، فإن التغير في الدخل بمقدار معين قد يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود بمقدار أكبر؛ والسبب في ذلك كما يرى (فريدمان)، هو أن الأرصدة النقدية هي سلع كمالية، وأن طلب الأفراد عليها سوف يزداد بنسبة أكبر من الزيادة في دخولهم الحقيقية⁽³⁾.

(1) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 291 - 292.

(2) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 1379.

(3) سامي خليل، المرجع السابق نفسه، الكتاب الثاني، ص ص 1379 - 1380.

1-1-5- سرعة تداول النقود The Velocity of Money⁽¹⁾

تدل سرعة تداول النقود على متوسط استخدام الأوراق النقدية لشراء السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، أي عدد مرات انتقال العملة من يد إلى أخرى في خلال فترة من الزمن. وحسابياً، يمكن إيجاد سرعة تداول النقود بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال فترة معينة على كمية النقود الموجودة في المجتمع في تلك الفترة، وتعتمد سرعة التداول على النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات، وبين قيمة المبادلات الاقتصادية، فإذا كانت الأرصدة النقدية أقل من قيمة المبادلات الاقتصادية لابد أن يتم تداول النقود بسرعة كبيرة، أما إذا كانت الأرصدة أكبر من قيمة المبادلات لابد أن يتم تداول النقود بشكل بطيء.

1-1-5-1- العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود

هناك عدة عوامل تؤثر في سرعة تداول النقود منها:-

أ- عوامل تتغير في المدة الطويلة⁽²⁾ :-

وتتمثل في: عوامل نفسية، وعوامل موضوعية.

1- العوامل النفسية :-

وتتعلق بالعادات السائدة في المجتمع، من ناحية الدفع وتسوية المبادلات الاقتصادية، ففترة تسلم الدخل مثلاً تؤثر على سرعة تداول النقود، فكلما قصرت المدة زادت سرعة تداول النقود والعكس صحيح، وبالإضافة إلى انتظام فترات تسلم الدخل من عدمه، فإنه كلما استقرت فترة تسلم الدخل استقرت سرعة دوران النقود، أما إذا كانت فترات تسلم الدخل غير مستقرة أدى ذلك إلى تغير سرعة دوران النقود.

كذلك إذا كانت عادة إنفاق الدخل تتم في خلال فترة قصيرة فإن سرعة تداول النقود تزداد، والعكس صحيح، كما يدخل ضمن العوامل النفسية أيضاً مدى تقدم العادات المصرفية لدى الأفراد، فكلما فضل الأفراد التعامل مع المصارف التجارية، والاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع في المصارف زادت سرعة تداول النقود.

2- العوامل الموضوعية:-

وتتمثل في مدى تقدم وتطور الجهاز المصرفي، وكذلك تسهيلات الائتمان التي تمنحها المصارف للأفراد والمشروعات، فكلما زاد تطور الجهاز المصرفي، وزادت التسهيلات الممنوحة من قبله، زاد تعامل الأفراد والمشروعات مع الجهاز المصرفي، وانخفضت نسبة الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها مما يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، والعكس صحيح.

(1) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف (ط 1؛ عمان: دار زهران، 2010 م)، ص ص 106 - 107.

(2) أحمد زهير شامية، نفس المرجع، ص ص 107 - 108.

كما إن سهولة نقل النقود بين المناطق المختلفة مع توفر درجة من الأمان والاطمئنان يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، بينما العكس يؤدي إلى انخفاض سرعة التداول.

ب- عوامل تتغير في المدة القصيرة (1) :-

ومن أهم العوامل التي تؤثر في سرعة تداول النقود في الفترة القصيرة التوقعات النقدية في فترات الكساد والرواج، ففي فترات الرواج، ترتفع الأسعار وتصبح توقعات المنظمين متفائلة، فيتوقعون استمرار الارتفاع في الأسعار، ولذلك يزداد إقبالهم على شراء الموارد الاقتصادية اللازمة لعملية الإنتاج، كذلك الحال بالنسبة للمستهلكين، إذ يسارعون إلى شراء ما يلزمهم من سلع استهلاكية، قبل ارتفاع أسعارها في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود.

أما في فترات الركود، تنخفض الأسعار وتصبح توقعات المنظمين، ورجال الأعمال متشائمة، إذ يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار فيؤجلون شراء ما يلزمهم من موارد إنتاجية إلى حين انخفاض الأسعار، فينخفض الإنفاق، وتنخفض سرعة تداول النقود، كذلك الحال بالنسبة للمستهلكين، حيث يؤجلون مشترياتهم الحاضرة إلى حين انخفاض الأسعار في المستقبل، فتتخفص سرعة التداول.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في (2) :-

ج- التغير في معدلات الفائدة

عندما ترتفع أسعار الفائدة يقل تفضيل السيولة، فارتفاع معدلات الفائدة على الموجودات البديلة للنقود مثل: الودائع الزمنية والسندات الحكومية، يدفع بالأفراد إلى تخفيض أرصدهم النقدية، أي ينخفض طلبهم على النقود، ويفضلون الاحتفاظ بالسندات والودائع الزمنية؛ لأن العائد عليها أعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع سرعة دوران النقود.

د- التغير في المستوى العام للأسعار

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم ينخفض تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود، ويزداد تفضيلهم إنفاق النقود على شراء السلع والعقارات، مما يؤدي إلى انخفاض الأرصدة النقدية المحتفظ بها، فترتفع سرعة دوران النقود.

1-1-6 أدوات السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود (3)

إن أدوات السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، ترتبط بالأطراف المؤثرة على النشاط الائتماني والمصرفي وهي: المصرف المركزي، المصارف التجارية، الأفراد.

(1) أحمد زهير شامية، المرجع السابق نفسه، ص 108 - 109 .

(2) هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، مرجع سابق، ص 81-83 .

(3) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 225 - 227 .

أ- المصرف المركزي The Central Bank

المصرف المركزي هو السلطة النقدية، والمسؤول عن السياسة النقدية بكل جوانبها وأدواتها، وللمصرف المركزي دور كبير وعميق في التأثير على عرض النقود، والتحكم فيه، بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي، كما أن له العديد من الوظائف يهدف من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية والائتمانية، من أهمها " الرقابة على الائتمان المصرفي"، ولكي يقوم بهذه المهمة فإنه " يستخدم أدوات أو وسائل معينة، بحيث تؤثر في كمية ونوعية الائتمان" الذي تمنحه المصارف التجارية للأفراد، والمؤسسات الاقتصادية، ومن أهم الأدوات التي يلجأ إليها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود هي:-

1- الاحتياطي القانوني Reserve Requirements

عند قيام المصرف المركزي بزيادة أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أو خفض نسبة السيولة لدى المصارف التجارية؛ لأن زيادة السيولة لدى المصارف التجارية تزيد من قدرتها على خلق الائتمان، بينما انخفاضها يؤدي إلى تخفيض الائتمان. والائتمان يخلق الودائع، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، أي أن هناك علاقة عكسية بين تغير نسبة الاحتياطي القانوني والتغير في عرض النقود.

2- سعر الخصم Discount rate

"وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية المقدمة من قبل المصارف التجارية"، لغرض حصولها على ما تحتاجه من السيولة اللازمة للنشاط الاستثماري والائتماني.

وسعر الخصم هو تكلفة تتحملها المصارف التجارية، في مقابل خصمها للأوراق المالية، ويهدف المصرف المركزي من سياسة إعادة الخصم، التأثير على تكلفة حصول المصارف التجارية على السيولة، وكذلك على تكلفة توفير الائتمان الذي تقدمه المصارف لعملائها، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الخصم وعرض النقود .

كما أن هناك علاقة طردية بين سعر الخصم، وأسعار الفائدة السائدة في السوق، ومن خلال هذه العلاقة يستطيع المصرف المركزي التأثير على قدرة المصارف على خلق الائتمان، فزيادة سعر الخصم يؤدي إلى خفض كمية النقود، كما أن انخفاضها يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة في الاقتصاد.

فعدت رغبة المصرف المركزي بزيادة عرض النقود فإنه يخفض سعر الخصم فتتخفض تكلفة حصول المصارف التجارية على السيولة من المصرف المركزي، مما يدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها للقطاع غير المصرفي، مما يشجع الأفراد على الاقتراض من المصارف التجارية، فيزيد حجم الائتمان، ويحدث العكس عند رغبة المصرف المركزي تخفيض عرض النقود.

3- عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الكثير من الدول، وخاصةً المتقدمة منها، وعمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق، تعني قيام المصرف المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية، وأذونات الخزنة، أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع، فبالإضافة لبيع وشراء السندات، وأذونات الخزنة تشمل أيضاً بيع وشراء الأوراق المالية، والذهب، والعملات الأجنبية⁽¹⁾.

وعند رغبة المصرف المركزي زيادة عرض النقود، يبادر إلى شراء السندات من الأفراد والمصارف التجارية، ففي حالة شراء المصرف المركزي السندات الحكومية، وأذونات الخزنة من المصارف التجارية فإن الأرصدة النقدية لهذه المصارف سوف تزداد، فتزداد الاحتياطيات المتاحة لديها، مما يرفع من قدرتها على منح الائتمان، أما إذا اشترى المصرف المركزي السندات الحكومية، وأذونات الخزنة من الجمهور، وسدد قيمة السندات بشيكات مسحوبة على حسابه، وقام الجمهور بإيداع هذه الشيكات في حسابه لدى المصارف التجارية، فإن احتياطيات المصارف تزداد، فتزداد قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم يزداد عرض النقود⁽²⁾.

وكذلك الحال إذا سدد المصرف المركزي قيمة هذه السندات نقداً فإن العملة في التداول تزداد، فيزداد عرض النقود، بينما يحدث العكس إذا قام المصرف المركزي ببيع السندات للجمهور، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض العملة في التداول، وانخفاض احتياطيات المصارف التجارية، فينخفض عرض النقود، أما بالنسبة للدول النامية فإن صغر حجم السوق المالي، ومحدودية الأوراق المالية المتداولة فيه، لا يتيح للمصرف المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة لغرض التحكم بعرض النقود؛ لذلك غالباً ما يلجأ لإصدار سندات حكومية جديدة عند رغبته زيادة عرض النقود⁽³⁾.

4- سعر الفائدة Interest rate⁽⁴⁾

"هو العائد النقدي للاقتراض، وفي الوقت نفسه هو تكلفة الاقتراض"، فإذا كان سعر الفائدة على القروض مرتفع زادت رغبة المصارف على منح القروض، فيزداد عرض النقود، كما إن ارتفاع سعر الفائدة يزيد من تكلفة احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية، مما يحفزهم على زيادة ودائعهم لدى المصارف التجارية، فتزداد مقدرة المصارف على منح القروض، ويزداد عرض النقود.

(1) حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك : الأسس والمبادئ (ط 1 ؛ عمان : دار الكندي ، 2003 م)، ص 114.

(2) حسين بن هاني، نفس المرجع ، ص ص114 - 115.

(3) Andrew B . Abel and Ben S . Bernanke , **Macroeconomics** (fifth Edition; New York: Pearson Addison Wesley , 2005), P.251

(4) ناظم الشمري، مرجع سابق، ص ص 227 - 228 .

ب- الأفراد People⁽¹⁾

" إن تقدم الوعي الادخاري والعادات المصرفية للأفراد، يؤثر على مكونات عرض النقود وهي عبارة عن العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي، والودائع الجارية والادخارية"، فكلما كانت العادات المصرفية والادخارية لدى الأفراد متقدمة، زادت رغبتهم في الاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع جارية، أو ودائع ادخارية لدى المصارف التجارية .

وكلما أولى الأفراد أهمية أكثر للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، انخفضت الودائع لدى المصارف التجارية، وانخفضت قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم انخفض عرض النقود، بينما كلما أعطى الأفراد أهمية أكثر للودائع الجارية من إجمالي الودائع، زادت قدرة المصارف على خلق الائتمان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عرض النقود.

ج- المصارف التجارية The Commercial Banks

يتمثل تأثير المصارف التجارية في تغيرات عرض النقود، من خلال سياستها الائتمانية، والتي تتأثر بدورها بحجم الاحتياطيات والتوقعات، فكلما زادت رغبة المصارف في الاحتفاظ بالاحتياطيات بدلاً من إقراضها انخفضت الأرصدة النقدية القابلة للإقراض، وانخفض عرض النقود، بينما عكس الحالة السابقة يؤدي إلى زيادة عرض النقود⁽²⁾.

وكذلك الحال بالنسبة لمقدار القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من بعضها البعض، أو من المصرف المركزي، حيث تؤثر على مقدار الأرصدة النقدية القابلة للإقراض، ومن ثم على عرض النقود⁽³⁾.

أما بالنسبة للتوقعات فالمقصود بها، توقعات المصارف التجارية حول السحوبات المستقبلية للودائع من قبل الأفراد، فإذا توقعت المصارف زيادة طلب المودعين للسحب من ودائعهم، فإن هذا يستوجب عليها الاحتفاظ بقدر أكبر من الاحتياطيات لتلبية طلب المودعين، مما يؤدي إلى تقليص القروض التي تمنحها المصارف للأفراد والمؤسسات، فينخفض عرض النقود، والعكس صحيح، وفي النهاية، فإن تأثير هذه العوامل على عرض النقود، يرتبط بمدى التطور والتقدم الاقتصادي والمصرفي للبلد، وخاصةً فيما يرتبط بتطور الأسواق المالية والنقدية وكذلك العادات المصرفية للأفراد⁽⁴⁾.

(1) ناظم الشمري، المرجع السابق نفسه، ص ص 228 - 229.

(2) حسين بن هاني، المرجع السابق نفسه، ص 116.

(3) Andrew B . Abel and Ben S . Bernanke , Op .cit . , P.251 .

(4) ناظم محمد نوري الشمري، المرجع السابق، ص 230.

المبحث الثاني

ميزان المدفوعات (المفهوم، الهيكل، آليات التعديل)

1-2-1- مقدمة

إن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي تسجل فيه قيمة الحقوق والديون الناشئة، بين دولة ما وبقية الدول الأخرى، نتيجة للمبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة⁽¹⁾.

وميزان المدفوعات هو الأداة التي تحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار على استنباط السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار، والنمو الاقتصادي⁽²⁾.

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالات معينة تعبر عن الحالة الاقتصادية للبلد، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات يعتبر مسألة حيوية ومهمة، بالنسبة لأي اقتصاد؛ لأن هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد المحلي، ومدى تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصادات الدولية، ومن خلال ميزان المدفوعات يمكن تبين القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، " كما يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات، ونوع السلع التي يتم تبادلها، مما يؤدي لمعرفة مدى التطور الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية"⁽³⁾.

1-2-2- تعريف ميزان المدفوعات (The Balance of Payments)

"هو سجل محاسبي منظم وموجز، تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين، خلال فترة معينة، عادةً تكون سنة واحدة"، ويتم تسجيل هذه المعاملات في الجانب الدائن أو المدين من ميزان المدفوعات، وذلك على حسب طبيعة تلك المعاملات، فجميع العمليات التي يترتب عليها تدفقات مالية من الدولة إلى الدول الأخرى، تسجل في الجانب المدين، وتسمى واردات، بينما العمليات التي يترتب عليها تدفقات مالية إلى الدولة من الدول الأخرى فتسجل في الجانب الدائن، وتسمى صادرات⁽⁴⁾.

وإن جميع المبادلات التجارية بين الدولة وبقية الدول الأخرى يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات، على حسب نظام القيد المزدوج، الذي بموجبه يتم تسجيل كل صفقة بقيدتين، يكتب أحدهما في الجانب

(1) David C . Colander, **Macroeconomics** (Fifth Edition; McGraw-Hill/Irwin: New York, 2004),P.443.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م)، ص 229 .

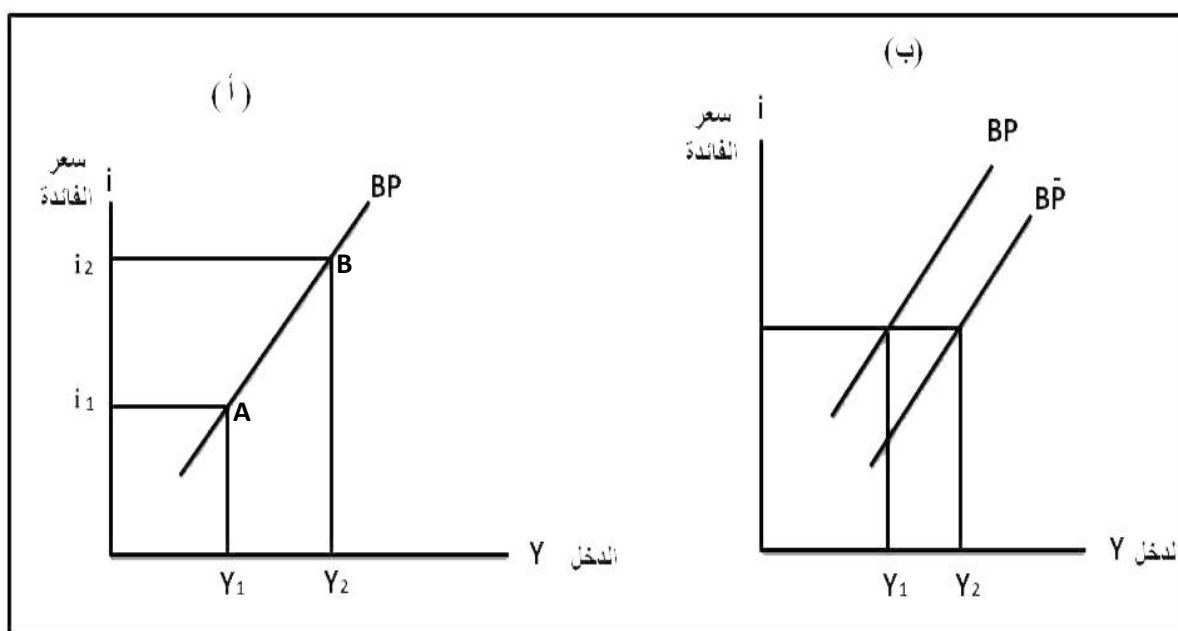
(3) السيد محمد أحمد السريتي، نفس المرجع .

(4) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005 م) ، ص 773 .

الدائن، والآخر في الجانب المدين، ويكونان متساويين في القيمة، لذلك فإن ميزان المدفوعات يكون دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية، أي أن الجانب الدائن يساوي الجانب المدين⁽¹⁾.

وبيانياً فإن منحنى ميزان المدفوعات (BP) هو عبارة عن العلاقة المباشرة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، كما يرتبط بعلاقة غير مباشرة مع سعر الفائدة وفائض حساب رأس المال زائداً الصادات، وكل النقاط التي تقع على المنحنى هي نقاط توازنية، كما هو موضح في الشكل (1-2) «أ» فالنقطة A هي نقطة توازن تربط بين مستوى الدخل Y_1 وسعر الفائدة i_1 ، فإذا زاد سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 فإن فائض حساب رأس المال سوف يزداد أيضاً، فيزداد التدفق الكلي للنقود من بقية العالم، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد، ويزداد مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، فنتج نقطة أخرى B على منحنى ميزان المدفوعات، لذلك فإن خط (BP) يكون ذا انحدار موجب (من اليسار إلى اليمين)⁽²⁾.

إن العناصر التي تتقل منحنى BP تتمثل في: التغيرات في الدخل العالمي أو في معدل سعر الصرف الحقيقي، فعند زيادة الدخل العالمي، فإن الصادرات تزداد، مما يؤدي إلى انتقال منحنى ميزان المدفوعات إلى اليمين، كذلك عند زيادة الصرف الأجنبي تزداد الصادرات، وتنخفض الواردات مما يؤدي



شكل (2-1)

منحنى ميزان المدفوعات

المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 1465.

(1) فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري (ط1؛ بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991 م)، ص 164.

(2) محمد صالح القرشي، المالية الدولية (عمان: مؤسسة الوراق، 2007 م)، ص ص 79، 84.

إلى انتقال منحني BP إلى اليمين كما هو موضح في الشكل (1-2 «ب»)، وإن أي شيء يؤدي إلى زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات سوف ينقل منحني ميزان المدفوعات إلى اليمين، "لذلك فإن تخفيض قيمة العملة أو انخفاضاً في مستوى السعر المحلي أو ارتفاعاً في مستوى الأسعار الأجنبية سوف ينقل منحني ميزان المدفوعات إلى اليمين"⁽¹⁾.

فعند سعر فائدة ثابت مع ثبات حركة رؤوس الأموال، فإن انخفاض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل، فينتقل خط BP من BP إلى $(BP)^{(2)}$.

1-2-3- هيكـل ميزان المدفوعات⁽³⁾ :-

The structure of The Balance of Payments

يوضح نموذج ميزان المدفوعات المدرج في الجدول رقم (1-1) أهم أشكال المبادلات التي يتم قيدها في ميزان المدفوعات، فمن خلال الجدول يتبين أن جميع البنود الدائنة (credit items) تقيد في الجانب الدائن بعلامة موجبة، بينما جميع البنود المدينة (debit items) تقيد في الجانب المدين بالعلامة السالبة.

جدول (1-1)

حسابات ميزان المدفوعات

| |
|---|
| 1- الحساب الجاري (العمليات الجارية) Current Account |
| أ- صادرات السلع والخدمات «+» |
| * السلع |
| * الخدمات (السياحة، التأمين، الخدمات المصرفية، الدخل من الأصول المملوكة بالخارج كالفائدة والتوزيعات..... إلخ) |
| ب- واردات السلع والخدمات «-» |
| * السلع |
| * الخدمات (السياحة، التأمين، دخل المستثمر الأجنبي من الأصول المحلية كالفائدة والتوزيعات إلخ) |
| ج- تحويلات بدون مقابل (صافي) «-» |
| * تحويلات خاصة |
| * تحويلات رسمية |
| 2- حساب رأس المال (عمليات رأس المال) Capital Account |
| أ- أصول و استثمارات محلية في الخارج (صافي) «-» |
| * استثمارات مباشرة في الخارج |

(1) محمد صالح القرشي، المرجع السابق نفسه، ص ص 85 - 86 .

(2) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 1465 .

(3) سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، ترجمة محمود حسن حسني (الرياض : دار المريخ ، 2007 م) ، ص ص 48- 49 .

* استثمارات المحفظة المالية

ب- أصول واستثمارات أجنبية في الداخل (صافي) «+»

* استثمارات مباشرة في الداخل

* استثمارات المحفظة

ج- أصول احتياطية رسمية للدولة (صافي) «+»

3- السهو والخطأ Unexplained Items, Errors & Omissions

المصدر: سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، المرجع السابق نفسه، ص49.

أولاً: - الحساب الجاري The Current Account

ويشمل هذا الحساب بندين رئيسيين هما:

أ- الميزان التجاري السلعي أو (ميزان التجارة المنظورة) **The Visible Trade Balance**

ب- ميزان الخدمات أو (ميزان التجارة غير المنظورة) **The Invisible Trade Balance**

الميزان التجاري، يشمل الصادرات والواردات السلعية (المنظورة)، والصادرات هي عبارة عن المبيعات السلعية للخارج، أما الواردات فهي تتمثل في المشتريات السلعية من الخارج، ويعد هذا البند من أهم بنود الحساب الجاري، وهو أساس العلاقات الاقتصادية بين الدول⁽¹⁾.

فالسلع التي لا تنتج في الداخل أو تنتج ولكن بتكلفة مرتفعة يتم استيرادها، " بينما السلع التي يمكن إنتاجها أرخص نسبياً فتصدر"، وهكذا فإن هذا البند يشتمل على السلع المادية الملموسة التي يمكن مشاهدتها وهي تعبر الحدود، مثل: القطن، والقمح، والمنسوجات، وغيرها، وتسجل السلع المصدرة دائنة؛ لأنه يترتب عليها مدفوعات من الخارج للدولة، أما السلع المستوردة فتسجل مدينة إذ يترتب عليها مدفوعات من الدولة للخارج⁽²⁾.

أما الصادرات السلعية (غير المنظورة) فتشتمل على مبيعات الخدمات، مثل: النقل، والتأمين، ونفقات السياح الأجانب في الداخل، وعوائد رأس المال إلخ، أما الواردات (غير المنظورة) فتضم مشتريات الخدمات مثل: خدمات النقل والتأمين المقدمة من قبل الشركات الأجنبية، ونفقات السياح المحليين في الخارج إلخ⁽³⁾.

وبالإضافة للبندين السابقين فإن الحساب الجاري يحتوي على بند آخر وهو:

ج- التحويلات بدون مقابل Unilateral Transactions

ويضم جميع المعاملات الاقتصادية الملزمة لجانب واحد، حيث يخص هذا الحساب للمعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية، أو حقوق مالية من وإلى بقية العالم دون أي مقابل،

(1) فرانسيس جيرونيلا، مرجع سابق، ص 165 .

(2) كامل البكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل (الإسكندرية: دار الجامعية، 2001 م)، ص ص 208 - 210

(3) فرانسيس جيرونيلا، المرجع السابق، ص 165.

وهذه التحويلات قد تتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، أو بالهبات والتعويضات العامة⁽¹⁾.

التحويلات الخاصة تتمثل في تحويلات الأفراد والمؤسسات الخاصة، أما العامة فتتدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذلك الهبات بأنواعها، مثل التعويضات وفقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين ، والمنح للدول النامية⁽²⁾.

ثانياً: - حساب رأس المال Capital Account⁽³⁾

يشمل هذا الحساب "جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية للدولة"، وقدرة الدولة على الدفع ويشمل: تدفقات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل، وتدفقات الذهب، والصرف الأجنبي ورؤوس الأموال الموازنة .

وتسجل تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، بينما خروج رؤوس الأموال للخارج تسجل في الجانب المدين، ويمكن التمييز بين حركات رؤوس الأموال كالآتي:-

أ- حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل Long Term Capital Movements

تشمل تحركات رؤوس الأموال من أو إلى الخارج لغرض استثمارها لمدة تزيد عن سنة، مثل: الاستثمارات المباشرة، واستثمارات المحفظة المالية في الخارج، والقروض طويلة الأجل، والأوراق المالية (أسهم وسندات)، أي بيعها وشراؤها من وإلى الخارج، وغيرها من المعاملات الرأسمالية الطويلة الأجل. وتسجل المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات للخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، مثل: القروض والاستثمارات المحلية في الخارج، وعلى العكس فإن القروض والاستثمارات الأجنبية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها مقبوضات للدولة من الخارج .

ب- حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل Short Term Capital Movements

وتشمل تحركات رؤوس الأموال من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لمدة تقل عن سنة، ومن أهم عناصر هذا البند: الودائع المصرفية والعملات الأجنبية، وأذونات الخزنة الأجنبية، والسندات الحكومية، والقروض قصيرة الأجل إلخ.

وتتميز هذه الحقوق بالسيولة العالية وسهولة حركتها من بلدٍ لآخر، وتدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى خارج البلد يمثل زيادة في الأصول الأجنبية، أو انخفاض في التزامات البلد الخارجية، لهذا تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، بينما تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل للداخل يعني نقصان في الأصول الأجنبية، أو ارتفاع في الالتزامات الخارجية للبلد، لذلك تقيد في الجانب الدائن.

(1) فرانسيس جيزونيلام، المرجع السابق نفسه، ص 166 .

(2) كامل البكري ، المرجع السابق نفسه، ص 215 .

(3) السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص ص 233 - 234 .

ج- تحركات الأصول الاحتياطية الرسمية The Official Reserves Assets Movements

تضم تغيرات الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال فترة معينة، وتشمل هذه الاحتياطات

العناصر التالية :-

1- رصيد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (المصرف المركزي، الخزانة العامة)، وتحركات الذهب النقدي يعني دخول أو خروج الذهب لأغراض نقدية، وذلك بهدف تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن الدولة تقوم بتصدير الذهب إلى الخارج ، بينما يحدث العكس في حالة وجود فائض، أما تحركات الذهب غير النقدي فيعني دخول وخروج الذهب لأغراض الزينة أو الصناعة، وهنا يعامل كسلعة ويسجل في الحساب الجاري، أما تحركات الذهب النقدي فتقيد ببند خاص بها نظراً لأهميتها، وتسجل صادرات الذهب النقدي في الجانب الدائن، بينما الواردات من الذهب النقدي فتقيد بالجانب المدين⁽¹⁾.

2- " العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة " ، وهذه العمليات هي عمليات تابعة للعمليات السابقة، لذلك تقيد بشكل ضمني مع البنود السابقة ويعتمد قيدها على الكيفية التي تقيد بها العملية الأساسية⁽²⁾.

ثالثاً:- بند السهو والخطأ Unexplained Items, Errors & Omissions

نظراً لوجود بعض المعاملات التي يصعب وضعها تحت أي بند من البنود السابقة، مثل المعاشات والتلغرافات والطرود، ونظراً لأن كل معاملة يتم تسجيلها مرتين نظرياً، بحيث يصبح مجموع البنود الدائنة يساوي مجموع البنود المدينة، وذلك طبقاً لنظام القيد المزدوج المتبع، إلا أن ذلك قل ما يتحقق عملياً إذ من الصعب جمع البيانات عن كل معاملة بدقة، مما يترتب عليه صعوبة التقييم والحساب، وغيرها من المشاكل الإحصائية التي تؤدي إلى صعوبة التعادل الحسابي، ونقادياً لتلك المشاكل أضيف بند السهو والخطأ من ضمن بنود ميزان المدفوعات⁽³⁾.

1-2-4- التوازن الاقتصادي الخارجي External economic balance⁽⁴⁾

إن ميزان المدفوعات يكون دائماً متوازناً حسابياً، أي أن الجانب الدائن يساوي الجانب المدين لأن أي عملية تجارية تتم بين الدولة والعالم الخارجي يتم تسجيلها مرتين في الميزان التجاري، مرة في الجانب الدائن، والأخرى في الجانب المدين، وبالقيمة نفسها.

لذلك فإن المجموع الكلي للجانب الدائن لا بد أن يساوي المجموع الكلي للجانب المدين، في خلال فترة معينة، فعند قيام الدولة بتصدير سلع، أو قيامها بتقديم خدمات للغير، فإن هذه العمليات تسجل في

(1) كامل البكري ، المرجع السابق نفسه، ص 223- 225 .

(2) محمود الطنطاوي الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1994 م)، ص ص 210- 211.

(3) كامل البكري، المرجع السابق، ص 226 .

(4) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 801- 803.

الجانب الدائن من ميزان مدفوعات الدولة، وحصول الدولة على قيمة هذه الصادرات أو الخدمات يسجل في الجانب المدين.

أما العمليات التي يترتب عليها قيام الدولة باستيراد سلع أو الحصول على خدمات من الغير، فيتم قيدها في الجانب المدين، بينما دفع ثمن هذه العمليات تسجل في الجانب الدائن، فإذا زاد التصدير على الاستيراد، فإن الجانب الدائن يزيد على الجانب المدين، إلا أن تساوي الجانبين لا بد أن يتحقق؛ لأن زيادة التصدير على الاستيراد يؤدي إلى زيادة الأرصدة الأجنبية للدولة، بنفس مقدار الفائض، " هذه الزيادة في الأرصدة الأجنبية هي صادرات رؤوس أموال قصيرة الأجل"، لهذا تظهر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ولذلك يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين.

هذا من الناحية المحاسبية، إلا أن هذا قلما يتحقق اقتصادياً، وكثيراً ما يظهر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، فزيادة التصدير على الاستيراد تؤدي إلى حدوث فائض في الميزان، وفي هذه الحالة يقال أن الميزان التجاري في صالح البلد، أما إذا زاد الاستيراد على التصدير، فإن الميزان التجاري يحقق عجزاً، أي أنه يكون في غير صالح البلد.

ولكي يتحقق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، فإن هذا يعتمد على أفكار ومعايير علمية محددة من أهمها :-

أ- معيار تكرارية ودورية المعاملات (معيار الميزان الأساسي)⁽¹⁾

على حسب هذا المعيار تقسم المعاملات الاقتصادية الخارجية إلى قسمين، المعاملات الأساسية أو (الميزان الأساسي) Basic balance، وبنود الموازنة Budget items.

الميزان الأساسي يشمل: المعاملات التي تتكرر بصفة دورية مثل التجارة المنظورة وغير المنظورة، وتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، والتحويلات من جانب واحد، أما بنود الموازنة فتضم المعاملات التي لا تتكرر بشكل دوري مثل: تحركات الذهب النقدي، والتغيرات في الاحتياطي من الصرف الأجنبي، وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وسميت بنود موازنة؛ لأنها تعمل على موازنة المعاملات الأساسية، ومن ثم فإن أي زيادة في المدفوعات عن الإيرادات لا بد وأن تقابلها زيادة في مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي، وعلى حسب هذا المعيار فإن ميزان مدفوعات أي بلد يكون متوازناً اقتصادياً عندما: " رصيد المعاملات الأساسية = صفر = رصيد بنود الموازنة " .

فإذا كان هناك فائض أو عجز في تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وفي الحساب النقدي، دل ذلك على وجود اختلال في ميزان المدفوعات.

ب- معيار استقلالية المعاملات الاقتصادية أو تبعيتها

وعلى حسب هذا المعيار تتم المقارنة بين مجموعتين: المعاملات المستقلة (التلقائية)

(1) محمود الطنطاوي الباز ، المرجع السابق نفسه، ص ص 213 - 214 .

Autonomous، والمعاملات غير المستقلة (الوفائية) Accommodating، المعاملات المستقلة هي التي تجرى لذاتها، نظراً لما تحققه من ربح، وليس بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتضم: التجارة المنظورة وغير المنظورة، والتحويلات من جانب واحد، وتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذلك تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تجرى لغرض المضاربة، أو للاستفادة من الأوضاع الاقتصادية السائدة⁽¹⁾.

أما المعاملات غير المستقلة، فالمقصود منها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهي تجرى على ضوء معاملات تلقائية سابقة، وتشمل: تحركات الذهب النقدي، وتغير الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة، ويحدث التوازن الاقتصادي عندما يكون رصيد العمليات المستقلة، يساوي رصيد العمليات التابعة، أما إذا كان رصيد العمليات المستقلة موجب، فإن ميزان المدفوعات يحقق فائضاً، وفي هذه الحالة المتحصلات تكون أكثر من المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

ج- معيار السيولة الصافية⁽³⁾

وهو من أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات، ووفقاً لهذا المعيار تقسم بنود ميزان المدفوعات إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى عناصر التجارة المنظورة، والتجارة غير المنظورة، والتحويلات من جانب واحد، وتحركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل. أما المجموعة الثانية فتشمل تحركات الذهب النقدي، والاحتياطي من الصرف الأجنبي، وصافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي، وتسمى "بميزان السيولة الصافية".

ويحدث التوازن الاقتصادي عند تساوي رصيد المجموعتين، بحيث كل منهما يساوي صفر، وبناءً عليه فإن الفائض الاقتصادي يتحقق عندما تزيد المتحصلات على المدفوعات.

د- معيار السيولة الشاملة⁽⁴⁾

ويضم نفس العناصر التي يحويها معيار السيولة الصافية بالإضافة إلى حقوق والتزامات المصارف التجارية ضمن بنود الحساب النقدي .

هـ- معيار التوازن السوقي⁽⁵⁾

يتحقق التوازن الاقتصادي وفقاً لهذا المعيار، حين يتكافأ جانب الطلب مع جانب العرض، للصرف الأجنبي .

(1) محمود الطنطاوي الباز ، المرجع السابق نفسه، ص ص 214 - 215 .

(2) كامل البكري ، مرجع سابق ، ص 229.

(3) محمود الطنطاوي الباز ، المرجع السابق، ص 216 .

(4) محمود الطنطاوي الباز ، نفس المرجع ، ص 217 .

(5) محمود الطنطاوي الباز ، المرجع السابق نفسه، ص 217.

1-2-5- الاختلال في ميزان المدفوعات⁽¹⁾

إن الاختلال يحدث عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز أو فائض، ويؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى إلحاق أضرار بالاقتصاد المحلي، مما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة لزيادة عرض العملة المحلية على الطلب عليها، ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عندما يتساوى العرض من الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، ويعتبر في حالة اختلال عند تفوق أحدهما على الآخر، فإذا زاد العرض من الصرف الأجنبي على الطلب، فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض، بينما العكس يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان.

ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لعدة عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

أ- العوامل الاقتصادية :- ومن أهمها

1- الاختلال المرتبط بالتنمية

قد يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات نظراً لانخفاض الإنتاجية؛ بسبب قلة أدوات الإنتاج، ويحدث ذلك في الدول النامية، مما يدفع هذه الدول لزيادة استيرادها للآلات، والتجهيزات الفنية، ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع اللازمة لعملية التنمية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة حجم الواردات .

2- الاختلال الدوري

وهو يتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي، ففي حالة الركود ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان، وتزداد البطالة، فينخفض الطلب الكلي، ومن ثم تنخفض الواردات، مما قد يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، بينما في فترات الرواج يزداد الإنتاج، وترتفع الأثمان والأجور والدخول، فيزداد الطلب الكلي، وتزداد الواردات، وتنخفض الصادرات، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

3- الاختلال الهيكلي

ويحدث ذلك في الدول النامية التي تتميز صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، إذ عادةً ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتمثلة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، كتغير أذواق المستهلكين، وانصرافهم عن هذه السلع، أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج .

4- الاختلال الطويل الأمد

قد يحدث استمرار الاختلال في ميزان المدفوعات لفترات طويلة، ففي الدول المتقدمة عادةً ما يكون

(1) فرانسيس جيرونيلام ، مرجع سابق ، ص ص 168 - 170.

الدخل مرتفعاً وكذلك الأجور، فيرتفع الطلب الكلي وترتفع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد يترتب على ذلك زيادة في الواردات وانخفاض في الصادرات .

ب- العوامل السياسية

من الممكن أن تؤدي بعض العوامل السياسية إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، فعدم الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار والإنتاج، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، كما قد يحدث الاختلال نتيجة الحروب أو للتغيرات في طرق التجارة الدولية.

ج- العوامل الاجتماعية

وتتمثل في تغير أذواق المستهلكين محلياً ودولياً، وكذلك تغير التفضيلات والأنماط السائدة، مما يؤدي إلى تغير في حجم الصادرات والواردات، التي تؤثر بدورها على ميزان المدفوعات.

1-2-6- أنواع العجز في ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف العجز في ميزان المدفوعات إلى الأصناف التالية⁽¹⁾ :-

أ- العجز المؤقت : **The provisional deficit**

ويحدث إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية، مثل: الإضرابات العمالية، أو تدهور محصول المحاصيل المعدة للتصدير، أو بسبب تغير في أذواق المستهلكين تجاه سلعة معينة، كما إن العجز المؤقت قد يحدث في حساب رأس المال، إذا أدت التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج بشكلٍ واسع.

ب- العجز الدائم : **The permanent deficit**

ويكون العجز دائماً إذا استمر لعدة سنوات، بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير المناسبة، التي تهيمن على النشاط الاقتصادي بشكلٍ دائم، ويظهر هذا النوع من العجزات في موازين مدفوعات البلدان النامية، التي تتميز بزيادة وارداتها وانخفاض صادراتها.

ج- العجز المستمر : **The continuous deficit**

ويظهر في البلدان المتقدمة، بسبب مرورها ببعض الأزمات الاقتصادية والتي تستمر لفترة طويلة. مثل: التضخم الجامح الذي يستمر لعدة سنوات، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية في النشاط الاقتصادي، أو بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية.

1-2-7- أنواع فائض ميزان المدفوعات

يصنف الفائض في ميزان المدفوعات للأشكال الآتية⁽²⁾ :-

(1) السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 238 - 239 .

(2) نفس المرجع، ص 240 .

أ- الفائض المؤقت: **The provisional surplus**

ويظهر في موازين مدفوعات بعض الدول، بسبب بعض الظروف الاقتصادية المفاجئة، أو بسبب قيام الحكومة ببعض السياسات الاقتصادية، التي من شأنها خفض الواردات، أو بسبب حدوث تحسن في الأسواق الدولية.

ب- الفائض المستمر: **The continuous surplus**

وهو الذي يتكرر حدوثه لعدد من السنوات، وإن حدثه لا يكون بشكل مفاجئ، وإنما مرتبط بقوة النشاط الاقتصادي للبلد، وبتجارته الخارجية.

الفصل الثاني

(تحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات)

المبحث الأول : العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات

المبحث الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان

المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980- 2008)

المبحث الأول

العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات

2-1-1-1- مقدمة

إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد، وتهدف السياسة النقدية لتنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، مثل: المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، والحد من البطالة..... إلخ، فالسياسة النقدية تعتبر أحد مكونات السياسة الاقتصادية، التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة.

2-1-1-2- السياسة النقدية وميزان المدفوعات

The Monetary Policy and Balance of Payments

يمكن تعريف السياسة النقدية، بأنها السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود من خلال الجهاز المصرفي، فعند رغبة المصرف المركزي اتباع سياسة توسعية، فإنه يعمل على زيادة عرض النقود، عن طريق تخفيض الاحتياطي القانوني، أو تخفيض سعر الخصم، أو عن طريق بيع السندات إلى الأفراد والمصارف التجارية، من خلال عمليات السوق المفتوحة، فيزداد الطلب الكلي، ومن ثم يزداد الدخل والعمالة، ويحدث العكس عند رغبته اتباع سياسة انكماشية، حيث يخفض عرض النقود لغرض تخفيض الطلب الكلي⁽¹⁾.

وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير على النشاط الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار، والحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيفة التي تصاحب مرحلتي الركود والتضخم، وكذلك التحكم في المعروض النقدي، وفي قيمة العملة المحلية، كما تهدف السياسة النقدية لتحقيق معدلات عالية من العمالة، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومكافحة الاختلال في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

ويمكن للسياسة النقدية تحقيق تلك الأهداف من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمتلكها المصرف المركزي، ويستطيع من خلالها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، وتنقسم هذه الأدوات والوسائل إلى (أدوات كمية، وأدوات نوعية)، الأدوات الكمية تتمثل في: تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وتغيير سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، أما الأدوات النوعية فتشمل: التعليمات والأوامر المباشرة، بالإضافة للإقناع الأدبي، وهو من الوسائل الحديثة التي يستخدمها المصرف المركزي في التأثير على حجم وتوزيع الائتمان⁽³⁾.

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 270.

(2) ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص 236-237.

(3) ميلود جمعة الحاسية، نفس المرجع، ص ص 238-245.

إن للمتغيرات النقدية تأثيراً مهماً على ميزان المدفوعات، وأسعار صرف العملة المحلية، إذ قد تسبب تلك المتغيرات اختلالاً في ميزان المدفوعات لدولة ما، فعلى حسب المنهج النقدي فإن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية، ومن خلال تعريف عرض النقود يمكن الوصول إلى العلاقة التالية⁽¹⁾ :-

$$MS = NFA + DC \dots\dots (1-2)$$

حيث :-

MS / عرض النقود ، NFA / صافي الأصول الأجنبية ، DC / صافي الائتمان المحلي
وبأخذ التغير في المعادلة (1-2) نحصل على :

$$\Delta MS = \Delta NFA + \Delta DC \dots\dots (2-2)$$

حيث : Δ تشير إلى التغير

من المعادلة (2-2) نحصل على :

$$\Delta NFA = \Delta MS - \Delta DC \dots\dots (3-2)$$

"وعلى حسب المنهج النقدي، فإن التغير في عرض النقود هو عبارة عن تيار الطلب على النقود أو الاكتناز"، وحيث إن التغير في صافي الأصول الأجنبية في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يكون مساوياً لمجموع كل من الحساب الجاري، وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي أن⁽²⁾ :

$$\Delta NFA = B + K \dots\dots (4-2)$$

حيث : B / ميزان الحساب الجاري ، K / ميزان حساب رأس المال

فإنه إذا كان هناك عجز في كلٍ من حساب رأس المال، والحساب الجاري، فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول الأجنبية، ولعلاج عجز ميزان المدفوعات، ينبغي على السلطات النقدية الحد من التوسع في منح الائتمان للوحدات الاقتصادية"، وبالمقابل إذا كانت ΔMS أكبر من ΔDC تكون هناك زيادة في الطلب على النقود، يمكن إشباعها عن طريق بيع السندات والسلع، مقابل الاحتياطات"، ونتيجة لذلك فإن ميزان المدفوعات سوف يحقق فائضاً⁽³⁾.

2-1-3- سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات⁽⁴⁾

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات، يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة، فيما يتعلق بمركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وخاصةً في حالة حدوث عجز في الميزان، لذلك عادةً ما تتدخل السلطات العامة، من أجل إحداث التوازن في ميزان المدفوعات.

(1) عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية (ط 1 ؛ عمان : دار صفاء ، 2010 م)، ص 88.

(2) سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص 255 .

(3) سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، نفس المرجع، ص 256 .

(4) كامل البكري، مرجع سابق، ص 295.

ويتم تصحيح أو تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات، إما بشكل تلقائي عن طريق قوى السوق الحرة، أو بقرار إداري صادر عن السلطات النقدية، وتختلف طريقة معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على حسب نظام الصرف المتبع.

2-1-3-1- معالجة ميزان المدفوعات بافتراض ثبات سعر الصرف

هناك نظريتان لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات عند ثبات سعر الصرف هما⁽¹⁾:-

أ- النظرية الكلاسيكية (منهج المرونات) The Classical Theory

"تهتم هذه النظرية بتأثير التغيير في الأسعار، على انتقال منحنيات طلب وعرض الصرف الأجنبي". فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن الذهب النقدي يتدفق إلى خارج الدولة، مما يسبب انخفاضاً في عرض النقود، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار المحلية، وذلك على حسب نظرية كمية النقود الكلاسيكية $(MV = Py)$ ، فمع افتراض ثبات سرعة الدوران، وثبات مستوى الإنتاج، على أساس إن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، فإن الانخفاض في كمية النقود سوف يؤدي إلى انخفاض في الأسعار، فيتغير الإنفاق من الإنفاق على السلع الأجنبية، إلى الإنفاق على السلع المحلية؛ لأنها تصبح أرخص نسبياً، مقارنة مع السلع المستوردة، مما يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، كما أن سلع هذا البلد صاحب العجز تصبح أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية؛ بسبب انخفاض أسعاره، مما يؤدي إلى زيادة صادراته، فيزداد عرض الصرف الأجنبي، ويحدث التوازن في ميزان المدفوعات بشكل تلقائي، ويحدث العكس في حالة وجود فائض.

ب- النظرية الكينزية (منهج الاستيعاب) The Keynesian Theory

"تهتم هذه النظرية بالتغيرات في الدخل، وآثارها على طلب وعرض الصرف الأجنبي"، من خلال تحليل التغيرات التي تصيب الصرف الأجنبي، وذلك كما يلي:

1- إذا حدث العجز في ميزان المدفوعات، بسبب انخفاض عرض الصرف الأجنبي، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات مثلاً، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل في البلد الذي حدث به العجز، والانخفاض في الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، بسبب الانخفاض في الطلب على الواردات، وانخفاض الإنفاق على الواردات سوف يؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات.

إلا أن التعديل التلقائي في الدخل لن يقود إلى توازن ميزان المدفوعات؛ لأن الأفراد لا يخفضون إنفاقهم بنفس مقدار الانخفاض في الدخل، لذلك يرى الكينزيون ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال خفض الدخل عن طريق السياسة المالية أو النقدية، ويمكن للسياسة النقدية إزالة عجز ميزان المدفوعات، من خلال تخفيض كمية النقود، فترتفع أسعار الفائدة وينخفض

(1) عطية المهدي الفيتوري، الاقتصاد الدولي (ط 1؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1988 م)، ص ص 203 - 214.

الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

ويؤكد الكينزيون على أهمية السياسة المالية في تعديل ميزان المدفوعات، من خلال خفض الإنفاق العام الذي يؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل، ومن ثم انخفاض في الواردات .

2- قد يكون العجز في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة في الطلب على الصرف الأجنبي، نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مثلاً، مما يؤدي إلى تغيير الإنفاق من الإنفاق على السلع المحلية، إلى الإنفاق على السلع المستوردة، والعجز في ميزان المدفوعات قد يؤدي إلى انخفاض الدخل، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الواردات، فينخفض العجز في ميزان المدفوعات، ولكنه لا يعود إلى حالة التوازن إلا من خلال التدخل الحكومي لخفض الدخل، عن طريق السياسة المالية أو النقدية.

2-3-1-2 معالجة ميزان المدفوعات بافتراض إمكانية تغيير سعر الصرف⁽¹⁾

من الوسائل التي تلجأ إليها الدول للحد من العجز في ميزان المدفوعات، " تخفيض قيمة عملتها " فإذا لم يكن سعر الصرف ثابتاً، فإنه يمكن تغيير سعر الصرف الأجنبي بالارتفاع إلى أن يزول العجز في ميزان المدفوعات.

فعند تخفيض قيمة العملة، تصبح أسعار السلع والخدمات المحلية رخيصة بالنسبة للمستهلك الأجنبي، مما قد يؤدي إلى تحفيز الطلب على الصادرات، بينما تصبح أسعار السلع المستوردة أغلى، فينخفض الطلب المحلي عليها، وزيادة الصادرات وانخفاض الواردات سوف يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن نجاح عملية التخفيض يتطلب توفر بعض الشروط من أهمها:-

أ- موقف الدول الأخرى، فإذا قامت هي أيضاً بتخفيض قيمة عملتها، فإن عملية التخفيض قد لا تؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان مدفوعات البلد.

ب- أسعار السلع، فإذا رافق تخفيض قيمة العملة ارتفاع في أسعار السلع المحلية، بمقدار أكبر أو مساوٍ لمعدل التخفيض؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج السلع التي تستخدم مواد أولية مستوردة مثلاً، فلن تحدث أي زيادة في الصادرات، ولا انخفاض في الواردات.

ج- مرونة الطلب السعرية، حيث إن نجاح عملية التخفيض تعتمد على مرونة الطلب على الصادرات والواردات، فإذا كان الطلب مرناً فإن عملية التخفيض تؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات.

د- الفائض المعد للتصدير، فنجاح عملية التخفيض في زيادة الصادرات، يعتمد على مدى توفر الفائض للتصدير.

2-1-4- المناهج المختلفة لتحديد ميزان المدفوعات

وتنقسم هذه المناهج إلى: المناهج التقليدية وتتمثل في منهجي (المرونات، والاستيعاب)، والمنهج

النقدي وهو أكثر تطوراً من المنهجين السابقين.

(1) فرانسيس جيرونيلام ، مرجع سابق ، ص ص 175 - 177 .

2-1-4-1 - منهج المرونات The Elasticities Approach⁽¹⁾

يركز هذا المنهج على التغيرات في أسعار السلع والخدمات كمحدد لوضع ميزان المدفوعات، فعند قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها المحلية، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية، وارتفاع أسعار وارداتها مقومة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، إلا أن ذلك يعتمد على مدى مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات، بالإضافة لمرونة العرض المحلي للصادرات والعرض الأجنبي للواردات.

فإذا كان الطلب الخارجي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات مرناً مرونة كبيرة؛ فإن تخفيض قيمة العملة سوف يزيد من حجم الصادرات، ويخفض من كمية الواردات.

أما إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات قليل المرونة، فإن الصادرات لن تزداد كثيراً نتيجة لانخفاض أسعارها، كما أنه إذا كان الطلب المحلي على الواردات غير مرن، فإن الواردات لن تنخفض كثيراً بسبب ارتفاع أسعارها، أما إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات عديم المرونة، فلن تكون هناك أي زيادة في الصادرات، ولا أي انخفاض في الواردات.

إلا أن آثار تخفيض قيمة العملة، لا تتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والواردات فقط، وإنما تشمل أيضاً مرونة عرضها، فحتى لو كانت مرونة الطلب على الصادرات كبيرة، فلن تكون هناك زيادة في حجم الصادرات ما لم يوجد فائض من سلع التصدير.

كما إن مرونة عرض الصادرات تحدد مقدار الانخفاض في أسعار الصادرات، فإذا كان عرض الصادرات مرناً، أي يمكن زيادة الإنتاج عند زيادة الطلب على الصادرات، بدون زيادة في الأسعار المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار بالعملة الأجنبية، أما إذا كان العرض المحلي للصادرات قليل المرونة، فإن الزيادة في الطلب على الصادرات سوف يؤدي إلى رفع سعرها بالعملة المحلية، فيلغى جزءاً من أثر التخفيض على سعرها بالعملة الأجنبية، وإذا كان العرض المحلي للصادرات عديم المرونة، فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى أية زيادة في حجم الصادرات.

كذلك الحال بالنسبة لمرونة العرض الأجنبي للواردات، إذا كان عرضاً مرناً، فإن انخفاض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية "بكل نسبة التخفيض"، بينما تبقى أسعار الواردات بالعملة الأجنبية ثابتة دون أي تغيير، ذلك أن المصدرين الأجانب سوف لن يضطروا إلى خفض أسعار منتجاتهم نتيجة لانخفاض الطلب عليها، عن طريق خفض الكمية التي يعرضونها من منتجاتهم في السوق المحلية للبلد المخفض لقيمة عملته، مما يبقى أسعار الواردات بالعملة الأجنبية ثابتة، في حين ترتفع أسعارها بالعملة المحلية، أما إذا كان العرض الأجنبي للواردات قليل المرونة، فإن أسعار الواردات بالعملة الأجنبية سوف تنخفض، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية "بأقل من نسبة

(1) كامل البكري، مرجع سابق، ص ص 299 - 301 .

التخفيض" ؛ لأن المصدرين الأجانب سيخفضون من أسعار منتجاتهم بالعملة الأجنبية، "حتى يحتفظوا بنصيبهم في السوق المحلية للبلد المخفض لقيمة عملته"، أما إذا كان عرضاً عديم المرونة، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى انخفاض في سعر الواردات بالعملة الأجنبية بنفس نسبة التخفيض، في حين يبقى سعرها بالعملة المحلية كما هو، وعلى ذلك لن يحدث أي انخفاض في حجم الواردات، ولا في قيمتها.

2-4-1-2 - منهج الاستيعاب The Absorption Approach

يفترض منهج الاستيعاب أن الأسعار ثابتة، لذلك يركز على الدخل المحلي الحقيقي كمحدد لميزان المدفوعات، والمقصود بالاستيعاب، هو كل ما تستوعبه أو تمتصه الدولة من السلع والخدمات لغرض الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والإنفاق على الواردات، وينص هذا الأسلوب على أن ميزان التجارة الخارجية، هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وبين استيعابها، والاستيعاب، " هو عبارة عن إجمالي إنفاق الدولة على السلع والخدمات النهائية" (1).

وينتج العجز في ميزان المدفوعات، عندما يفوق طلب الأفراد على السلع والخدمات الإنتاج منها، وبعبارة أخرى أي عندما يكون الاستيعاب أكبر من الدخل، أما الفائض فيحدث عندما يفوق الناتج المحلي الإجمالي طلب الأفراد من السلع والخدمات، أي عندما يكون الدخل أكبر من الاستيعاب (2).

ويمكن توضيح هذه العلاقة جبرياً كالتالي (3) :-

$$BP = G - A \dots\dots(5-2)$$

حيث :-

BP = ميزان التجارة الخارجية.

G = الناتج المحلي الإجمالي.

A = إجمالي الاستيعاب من السلع والخدمات.

فإذا كان الدخل يزيد على الاستيعاب في دولة ما، أي أن ($G > A$)، فإن هذه الدولة تنتج أكثر مما تستوعب، وفي هذه الحالة تكون إشارة الجانب الأيسر من المعادلة موجبة، أي أن الدولة تحقق فائضاً في حسابها الجاري، والعكس إذا كان الدخل أقل من الاستيعاب، فإن الدولة في هذه الحالة تحقق عجزاً في حسابها الجاري، أما إذا كان الدخل يساوي الاستيعاب، فإن الحساب الجاري يكون متوازناً (4).

(1) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني (الرياض: دار المريخ، 2010 م)، ص 356.

(2) فرانسيس جبرونيلا، مرجع سابق، ص 186 .

(3) فرانسيس جبرونيلا، نفس المرجع.

(4) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، المرجع السابق، ص 358 .

إن تخفيض قيمة العملة، قد لا يؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بشكلٍ دائم، وإنما يحدث التوازن لفترة قصيرة، ثم يظهر العجز مرة أخرى؛ لأن ذلك يعتمد على القدرة الاستيعابية للاقتصاد، أي عما إذا كان الاقتصاد يعمل في مستوى التوظيف الكامل، أم في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل عند حدوث العجز⁽¹⁾.

فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ بسبب عدم القدرة على زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة تكون القدرة الاستيعابية أكبر من الإنتاج، أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإنه بالإمكان زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

من المعادلة السابقة (2-5)، يتضح أن التغيير في ميزان المدفوعات نتيجة لتخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى تغيير في كل من الدخل والقدرة الاستيعابية أي أن⁽³⁾:

$$\Delta BP = \Delta G - \Delta A \dots\dots (6-2)$$

ويمكن تقسيم التغيير في القدرة الاستيعابية إلى جزئين:

"الجزء الأول هو أن التغيير في الدخل سيؤدي إلى تغيير القدرة الاستيعابية، ولهذا فإن العلاقة بين الدخل والقدرة الاستيعابية سوف تعتمد على الميل للاستيعاب".

"والجزء الثاني هو الأثر المباشر لتخفيض قيمة العملة على القدرة الاستيعابية، ويمكن توضيح هذين الأثرين كالآتي":

$$\Delta A = c\Delta G + \Delta D \dots\dots\dots (7-2)$$

حيث:

c = الميل للاستيعاب.

ΔD = الأثر المباشر على القدرة الاستيعابية.

Δ : تشير إلى التغيير.

وبالتعويض عن قيمة ΔA في المعادلة (2-6) نحصل على:

$$\Delta BP = \Delta G - [c\Delta G + \Delta D]$$

$$= \Delta G - c\Delta G - \Delta D$$

$$\Delta BP = (1-c)\Delta G - \Delta D \dots\dots\dots (8-2)$$

(1) كامل البكري، مرجع سابق، ص 318-319.

(2) عطية المهدي الفيتوري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 226 - 227.

(3) عطية المهدي الفيتوري، نفس المرجع، ص 228-229.

من المعادلة السابقة يتضح، أن أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، يحدث من خلال العناصر الآتية :- "تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل الحقيقي، ميل القدرة الاستيعابية، الأثر المباشر للتخفيض على القدرة الاستيعابية".

أ- أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل

"قد يسبب تخفيض قيمة العملة تغييراً في الدخل، من خلال أثره على الموارد الإنتاجية العاطلة، والأثر على معدل التبادل"، فقد يسبب التخفيض زيادة مباشرة في الدخل، وهذا راجع إلى أثر الموارد العاطلة، كما قد يسبب انخفاضاً في الدخل، ويعود ذلك إلى أثر تدهور معدلات التبادل⁽¹⁾.

1- الأثر على الموارد العاطلة⁽²⁾

وجود الموارد العاطلة، يعني أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، وعند تخفيض قيمة العملة فإن الصادرات سوف تزداد، ويزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محلياً، مما قد يؤدي إلى زيادة في الدخل، وإن هذه الزيادة في الدخل تتوقف على مدى وجود فائض من سلع التصدير، بالإضافة لقدرة هذه السلع على المنافسة في السوق الدولية، وإن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى حدوث تحسن في وضع الميزان التجاري، ومن ثم تحسن في ميزان المدفوعات، ولكن من ناحية أخرى فإن الزيادة في الدخل قد تؤدي إلى زيادة بمقدار أكبر في القدرة الاستيعابية، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج لن تؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات.

2- الأثر على معدلات التبادل الدولي⁽³⁾

إن تخفيض قيمة العملة بالنسبة لبلد ما قد يجعل معدلات التبادل الدولي في غير صالح البلد، إذ أن صادرات أي بلد تكون قليلة التنوع عن الواردات، "بمعنى أن قيمة الصادرات مقومة بالعملات الأجنبية سوف تتخفض بنسبة أكبر من قيمة الواردات مقومة بنفس العملات"، مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي، وتدهور في الميزان التجاري، وعجز في ميزان المدفوعات، ولكن الانخفاض في الدخل سوف يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض القدرة الاستيعابية، مما يؤدي إلى حدوث تحسن في الميزان التجاري ما ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات.

ب- الأثر المباشر لتخفيض قيمة العملة على القدرة الاستيعابية

المقصود بالأثر المباشر لتخفيض قيمة العملة على القدرة الاستيعابية "هو انخفاض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع الأسعار المحلية الناجمة عن التخفيض"، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، فإن الإنتاج لا يمكن أن يزداد، ولذلك فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار،

(1) أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1990)، ص ص 229-230.

(2) فرانسيس جيرونيلا، مرجع سابق، ص ص 188-190.

(3) محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1986)، ص ص 236-237.

فيحدث تحسن في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

إلا أن هذه الآثار التلقائية على الاستيعاب قد لا تتم بسرعة، لذلك فإنه قد يكون من الضروري استخدام سياسات مالية، ونقدية انكماشية لخفض الاستيعاب، وذلك عن طريق تخفيض عرض النقود، أو زيادة الضرائب، أو تخفيض الانفاق العام، مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق على السلع المحلية والمستوردة⁽²⁾.

2-1-4-3 المنهج النقدي The Monetary Approach

تركز المناهج التقليدية لميزان المدفوعات منهجي (المرونة، والاستيعاب)، على المعاملات في السلع والخدمات دون الاهتمام بأسواق المال، لذلك فكر الاقتصاديون في منهج جديد يهتم بكيفية تحديد ميزان المدفوعات، مع وجود درجة كبيرة من الاندماج بين أسواق المال، وأسواق السلع، وهذا المنهج سمي بالمنهج النقدي، الذي يفترض أن تغيرات ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، أي أن عدم توازن سوق النقود يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

فإذا كانت الكمية المعروضة من العملة المحلية أكبر من الكمية المطلوبة يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان، كما يفترض أن الاقتصاد يعود إلى وضع التوازن بشكل تلقائي⁽⁴⁾، ولتوضيح ذلك لابد أن يأخذ في الحسبان ترتيبات أسعار الصرف الثابتة والمرنة.

أ- المنهج النقدي وترتيبات أسعار الصرف الثابتة والمرنة⁽⁵⁾

كما ذكر سابقاً فإن المنهج النقدي يفترض أن الاقتصاد يعود إلى وضع التوازن بشكل تلقائي، وأن ذلك يعتمد على أسعار الصرف السائدة، فإذا حدثت زيادة في الائتمان المحلي، أو انخفاض في مستوى الأسعار الأجنبية، أو في مستوى الدخل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية دون حدوث أي تغير في ميزان المدفوعات إذا كان سعر الصرف مرناً، بينما يحدث عجز في ميزان المدفوعات دون تغير في قيمة العملة المحلية إذا كان سعر الصرف ثابتاً.

1- التغير في الائتمان المحلي

بافتراض أن الدولة صغيرة، لذلك لن يكون لها تأثير على مستويات الأسعار في الدول الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف ثابتاً، وقام المصرف المركزي بزيادة عرض النقود من خلال زيادة الائتمان المحلي، أي أصبح هناك زيادة في عرض النقود على الطلب عليها.

(1) فرانسيس جيرونيلام، المرجع السابق نفسه، ص 191 .

(2) كامل البكري، مرجع سابق، ص ص 319، 324 .

(3) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، مرجع سابق، ص ص 383 - 384 .

(4) David C. Colander, *Macroeconomics, Op .cit .*, P.449 .

(5) جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، المرجع السابق، ص ص 387، 391 .

في هذه الحالة سيكون لدى الأفراد كمية من النقود أكبر من التي يرغبون في الاحتفاظ بها، فيحاولون التخلص من الأرصدة الزائدة عن طريق زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات المحلية والأجنبية، والزيادة في الطلب على السلع والخدمات الأجنبية سوف تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، دون تغيير في سعر صرف العملة المحلية، لذلك يجب على السلطات النقدية أن تخفض عرض النقود عن طريق بيع الاحتياطيات من الصرف الأجنبي؛ للحفاظ على قيمة العملة المحلية ثابتاً، إذن يمكن القول بأن الانخفاض في احتياطيات الصرف الأجنبي تعادل العجز في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح .

أما إذا كان سعر الصرف مرناً، فإن الزيادة في المشتريات من السلع والخدمات الأجنبية سوف تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، ولكن دون حدوث تغيير في ميزان المدفوعات، وسيستمر الانخفاض في قيمة العملة حتى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود.

2- التغيير في كمية الطلب على النقود

مع استمرار فرضية أن الدولة صغيرة، وأن سعر الصرف ثابت، وأنه حدثت زيادة في مستوى الأسعار، أو في الدخل الحقيقي، مما أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من النقود.

ففي هذه الحالة سيكون لدى الأفراد أرصدة نقدية أقل من التي يرغبون في حيازتها؛ لذلك يعملون على زيادة ما لديهم من أرصدة نقدية عن طريق تخفيض إنفاقهم على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، وعندما ينخفض الإنفاق على المنتجات المستوردة، فإنه إما أن يحدث فائض في ميزان المدفوعات، أو ارتفاع في قيمة العملة المحلية، ولكي تحافظ الدولة على سعر الصرف ثابتاً، فإن المصرف المركزي يقوم بشراء الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، أي يعمل على زيادة الكمية المعروضة من النقود حتى تتعادل مع الكمية المطلوبة، وعلى ذلك تكون الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية معادلة للفائض في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح.

أما إذا كان سعر الصرف مرناً، فإن تخفيض الإنفاق على المنتجات الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، وستستمر في الارتفاع حتى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود.

المبحث الثاني

دراسة وتحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)

2-2-1- مقدمة

إن دور التجارة الخارجية في ليبيا لا يتوقف على توفير النقد الأجنبي نتيجة لزيادة الصادرات، وإنما توفير السلع والخدمات التي تحتاجها السوق المحلية، التي يعجز الإنتاج المحلي عن تغطيتها، وتعمل السياسات الاقتصادية على تطوير وتنويع نشاط التصدير بهدف الرفع من شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الوطني، وللسياسة النقدية دورٌ بارزٌ في إحداث التغييرات المطلوبة على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تعتمد على ما يوفره القطاع النقدي من معلومات وبيانات⁽¹⁾.

"فعرض النقود يؤثر على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية"، فالزيادة في عرض النقود بشكل كبير، قد تؤدي إلى تدهور قيمة العملة، كما إن انخفاضه بأكثر من اللازم قد يؤدي إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي، لذا فإن دراسة وتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات وعرض النقود يعني دراسة وتحليل العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الخارجي⁽²⁾.

2-2-2- تحليل ميزان المدفوعات الليبي للفترة (1980 - 2008)

أولاً:- الحساب الجاري The Current Account

ويشمل : الميزان التجاري السلعي، وميزان الخدمات.

أ- ميزان العمليات المنظورة (الميزان التجاري السلعي)

ويتكون أساساً من الصادرات والواردات السلعية.

1- الواردات The Imports⁽³⁾

تعتبر الواردات السلعية مصدراً مهماً من مصادر الطلب على الصرف الأجنبي؛ لأن قيمتها تسدد بالعملة الأجنبية، وأن "الاختلال بين عرض وطلب الصرف الأجنبي، ينعكس في صورة اختلال في ميزان المدفوعات"، بمعنى أنه إذا كان هناك زيادة في الطلب على عرض الصرف الأجنبي، فإن ميزان المدفوعات يحقق عجزاً، ذلك كما حدث في ليبيا خلال بعض السنوات من فترة الثمانينيات، حيث تضاعفت الواردات السلعية خلال فترة السبعينيات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 1981 م

(1) مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004"، النشرة الاقتصادية، ص 1 .

(2) هيل عجمي جميل الجناحي، "عرض النقود في عمان والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني (ديسمبر 2007 م)، ص 15 .

(3) عطية المهدي الفيثوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي (ط 1 ؛ بنغازي : منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1992 م)، ص 26 .

وبقيمة 4311.4 مليون دينار، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 40% مقارنة بقيمتها في العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات إلى حوالي 4361.1 مليون دينار، فنخفض فائض صافي الميزان التجاري إلى حوالي 49.7 مليون دينار، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات بلغ حوالي - 1221.2 مليون دينار، وذلك كما يتضح من خلال الجدولين رقم (2-1، 2-2)، والرسم البياني في الأشكال رقم (2-1، 2-2، 3-2).

ثم بدأت الواردات في الانخفاض بعد سنة 1981 م، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 1986م فبلغت 1428.3 مليون دينار، أي بمعدل - 26 %، مقابل - 28 % عام 1985م؛ " وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية، مما أدى إلى انخفاض حصة الصرف الأجنبي، فعمدت الدولة للتدخل للحد من الواردات عن طريق تطبيق السياسة الكمية المباشرة على الواردات، والرقابة على الصرف الأجنبي فانخفضت قيمة الواردات" (1).

كما شهدت الواردات أيضاً تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990-1999)، وكان أدنى مستوى لها عام 1992م حيث بلغت 2139.8 مليون دينار، أي بمعدل - 5.37 %، مقابل 5.42 % عام 1991م؛ " وذلك بسبب الاستمرار في سياسة ضبط وترشيد الإنفاق، والتركيز على استيراد السلع الضرورية" (2).

ثم أخذت قيمة الواردات في الارتفاع بعد عام 2003م حيث وصلت إلى 26483.6 مليون دينار عام 2008م، مقابل 22345.6 مليون دينار عام 2007م؛ وذلك بسبب إلغاء القيود على الواردات، وكذلك رفع الحظر الجوي الذي كان مفروضاً على ليبيا منذ عام 1992م.

وتنقسم الواردات السلعية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم الواردات السلعية التي ليس لها بديل محلي، وهذه تتمثل في السلع الرأسمالية، والسلع الكمالية وشبه الكمالية، ومعدات النقل ووسائل الاتصالات إلخ، أما المجموعة الثانية فتشمل السلع المستوردة التي يمكن أن يوجد لها بديل محلي، أي يمكن تصنيعها محلياً، وهذه تتمثل في بعض المنتجات الزراعية والصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى غير المعمرة (3).

وتتمثل الدول الأوروبية الصناعية سوقاً تقليدية للواردات الليبية، وتتمثل الواردات في السلع المصنعة سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية، وقد بلغت الواردات من هذه الدول ما نسبته 44.2% من إجمالي الواردات عام 2007 م، والباقي من الدول الآسيوية ودول شمال أمريكا (4).

(1) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق نفسه، ص ص 25 - 28 .

(2) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 41 (الربع الثاني 2001 م)، ص 3 .

(3) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق، ص ص 29 - 30 .

(4) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، مرجع سابق، ص 68.

جدول رقم (1-2)

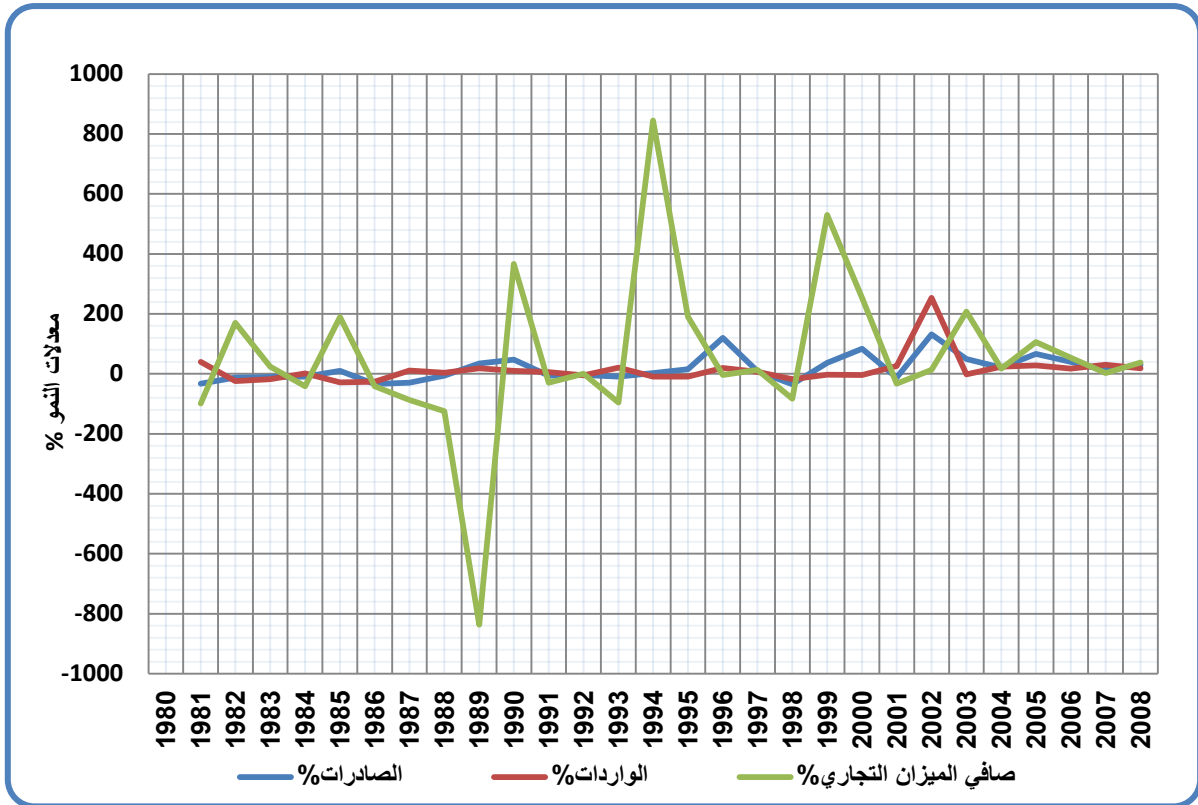
الميزان التجاري الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980 - 2008)

مليون دينار

| معدلات النمو % | | | صافي الميزان التجاري | إجمالي الواردات | إجمالي الصادرات | السنة |
|------------------------|------------|------------|----------------------|-----------------|-----------------|-------|
| صافي الميزان التجاري % | الواردات % | الصادرات % | | | | |
| - | - | - | 3419.1 | 3070.1 | 6489.2 | 1980 |
| -98.55 | 40.43 | -32.75 | 49.7 | 4311.4 | 4361.1 | 1981 |
| 170.38 | -24.63 | -12.01 | 806.8 | 3249.4 | 4056.2 | 1982 |
| 23.70 | -18.21 | -9.87 | 998.0 | 2657.7 | 3655.7 | 1983 |
| -40.76 | 1.94 | -9.72 | 591.2 | 2709.2 | 3300.4 | 1984 |
| 188.90 | -28.48 | 10.46 | 1708.0 | 1937.6 | 3645.6 | 1985 |
| -41.28 | -26.29 | -33.31 | 1003.0 | 1428.3 | 2431.3 | 1986 |
| -87.18 | 11.17 | -29.39 | 128.9 | 1587.9 | 1716.8 | 1987 |
| -124.13 | 3.70 | -5.90 | -31.1 | 1646.6 | 1615.5 | 1988 |
| -836.98 | 18.43 | 34.89 | 229.2 | 1950.0 | 2179.2 | 1989 |
| 366.6 | 10.00 | 47.51 | 1069.5 | 2145.0 | 3214.5 | 1990 |
| -29.94 | 5.42 | -6.34 | 749.3 | 2261.3 | 3010.6 | 1991 |
| 0.16 | -5.37 | -4.00 | 750.5 | 2139.8 | 2890.3 | 1992 |
| -95.36 | 20.76 | -9.39 | 34.8 | 2584.1 | 2618.9 | 1993 |
| 844.8 | -8.94 | 2.41 | 328.8 | 2353.1 | 2681.9 | 1994 |
| 190.42 | -8.69 | 15.72 | 954.9 | 2148.6 | 3103.5 | 1995 |
| -4.18 | 19.32 | 120.09 | 915.0 | 2563.8 | 3478.8 | 1996 |
| 13.50 | 6.83 | 8.59 | 1038.5 | 2739.0 | 3777.5 | 1997 |
| -82.46 | -17.24 | -35.17 | 182.2 | 2266.9 | 2449.1 | 1998 |
| 530.35 | -3.01 | 36.67 | 1148.5 | 2198.6 | 3347.1 | 1999 |
| 253.00 | -4.23 | 84.03 | 4054.1 | 2105.7 | 6159.8 | 2000 |
| -32.57 | 26.34 | -12.43 | 2733.6 | 2660.4 | 5394.0 | 2001 |
| 13.55 | 253.63 | 131.96 | 3104.0 | 9408.0 | 12512.0 | 2002 |
| 207.80 | -2.04 | 50.02 | 9554.0 | 9216.0 | 18770.0 | 2003 |
| 17.45 | 68.23 | 20.51 | 11221.0 | 11398.4 | 22619.4 | 2004 |
| 106.35 | 42.28 | 67.08 | 23154.0 | 14637.9 | 37791.9 | 2005 |
| 54.24 | 17.31 | 39.94 | 35712.8 | 17172.1 | 52884.9 | 2006 |
| 2.79 | 830.1 | 11.67 | 36708.4 | 22345.6 | 59054.0 | 2007 |
| 37.67 | 18.52 | 30.43 | 50538.0 | 26483.6 | 77021.6 | 2008 |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة .

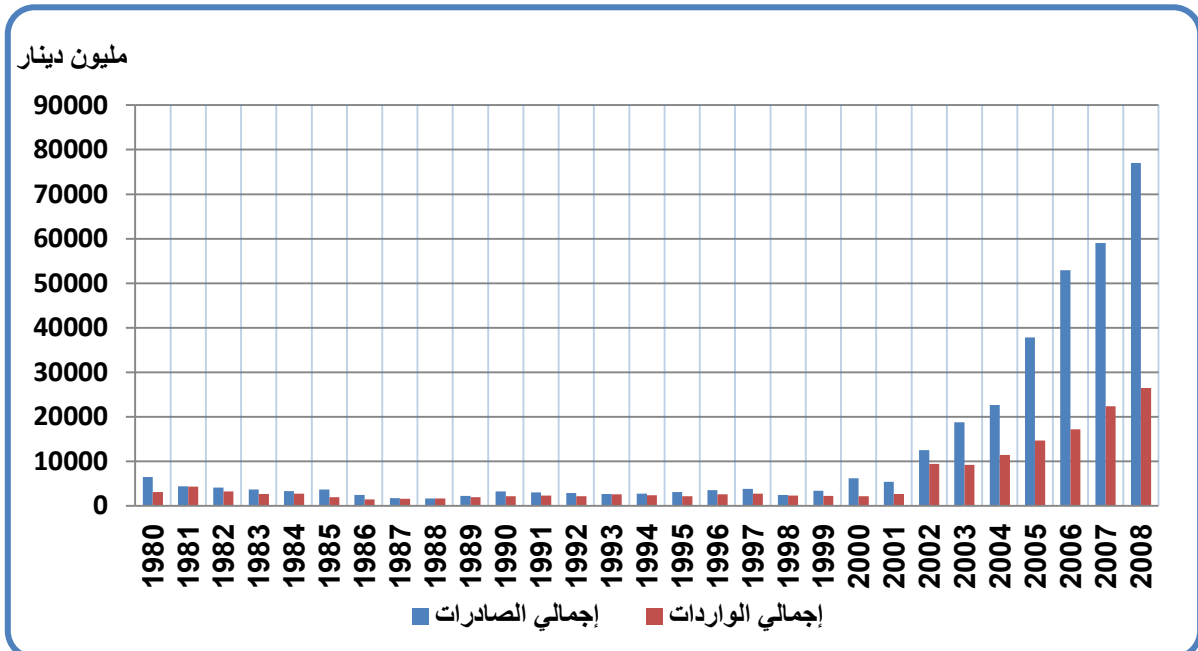
* تم احتساب النسبة من قبل الباحث ، معدل النمو = سنة المقارنة - سنة الأساس / سنة الأساس × 100.



شكل رقم (1-2)

معدلات النمو في الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1980-2008)

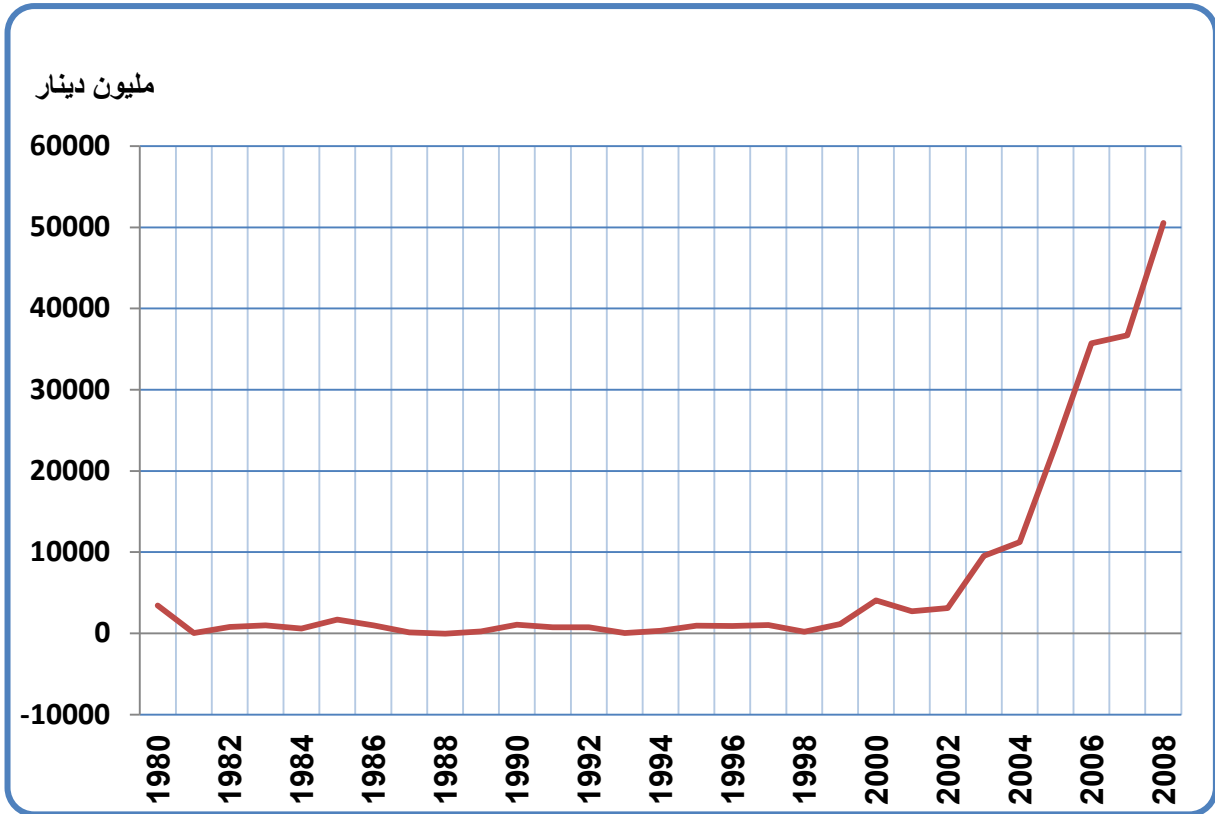
تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-2)



شكل رقم (2-2)

نمو الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (1980-2008)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-2)



شكل رقم (2- 3)

نمو صافي الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1980-2008)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-2)

2- الصادرات The Exports

"الصادرات هي المصدر الرئيسي للإيرادات من الصرف الأجنبي"، والصادرات الليبية تتمثل تقريباً في سلعة واحدة هي النفط؛ لذلك فإن قيمة الصادرات تعتمد بشكل أساسي على أسعار النفط، وعلى الكمية المصدرة منه، فمثلاً في فترة الثمانينيات تعرضت أسعار النفط إلى انخفاض حاد، نتيجة لظروف سياسية واقتصادية خارجية، مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات، فانخفضت إيرادات الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

فخلال عامي (1979-1980م)، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير؛ "بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وانخفاض ضخ النفط من هاتين الدولتين"، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات، حيث سجلت الصادرات الليبية في سنة 1980م حوالي 6489 مليون دينار، وبعد سنة 1980م تعرضت أسعار النفط للانخفاض؛ بسبب بعض العوامل الاقتصادية، مثل الركود الاقتصادي في بعض البلدان الصناعية، بالإضافة لانخفاض أسعار النفط، فإن توقف أمريكا وبعض بلدان أوروبا الغربية عن استيراد النفط الليبي، وكذلك احتفاظ بعض الدول الصناعية وخاصةً أمريكا باحتياطات كبيرة من النفط؛ أدى إلى

(1) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق، ص ص 30 .

انخفاض قيمة الصادرات الليبية، حيث وصلت إلى 1615.5 مليون دينار سنة 1988م، وبمعدل - 6%، مقارنة بعام 1987م، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (2-1)، والأشكال البيانية رقم (2-2 ، 1-2).

كما أن اعتماد الاقتصاد الليبي في صادراته على سلعة واحدة هي النفط، يجعله أكثر عرضة للمشاكل الناجمة عن تغيرات الطلب على السلع، والتغيرات في الأسعار في الأسواق الدولية⁽¹⁾. فقد تميزت حصيلة الصادرات الليبية بالتذبذب من سنة إلى أخرى؛ بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية⁽²⁾.

وقد أظهر الميزان التجاري الليبي فائضاً خلال الفترة (1980-1989)، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2-1)، والرسم البياني رقم (2-1 ، 2-3)، باستثناء عام 1988م إذ حقق عجزاً بلغ نحو 31 مليون دينار؛ بسبب انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات .

كما شهد الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة (1990-1999)، إلا أن هذا الفائض مال إلى الانخفاض خلال بعض السنوات من تلك الفترة ، فقد بلغ الفائض عام 1993م نحو 34.8 مليون دينار أي بمعدل - 95.36%، مقارنة بعام 1992م حيث بلغ نحو 0.16%؛ " ويعود ذلك إلى زيادة الواردات من جهة، وانخفاض الصادرات النفطية من جهة أخرى، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية " ⁽³⁾.

ثم عاد فائض الميزان التجاري للارتفاع سنة 1994م إلى نحو 328.8 مليون دينار، أي بمعدل 845%؛ وذلك بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 2.41%، وانخفاض الواردات إلى حوالي -8.94%، مقارنة بعام 1993م، ثم وصل الفائض في عام 1997م إلى 1038.5 مليون دينار، أي بمعدل 14%، مقارنة بعام 1996م.

وانخفض الفائض مرة أخرى في عام 1998م إلى 182.2 مليون دينار، أي بمعدل -82%؛ " بسبب انخفاض أسعار النفط، وبسبب وضع سقف للإنتاج من قبل منظمة الأقطار المصدرة للنفط، ثم عاد للارتفاع سنة 1999م ؛ بسبب ارتفاع العائد من الصادرات النفطية، والتي تشكل حوالي 91% من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-1999) " ⁽⁴⁾، حيث وصل فائض الميزان التجاري إلى حوالي 1148.5 مليون دينار، وبمعدل زيادة بلغ نحو 530% عن العام السابق.

وهكذا استمر فائض الميزان التجاري في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ففي الفترة (2000-2008) سجل في عام 2000م فائضاً بلغ حوالي 253%، مقارنة بالعام السابق، وانخفض في

(1) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق نفسه، ص 31 - 32.

(2) مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004"، مرجع سابق، ص 2 .

(3) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 41، مرجع سابق، ص 2 .

(4) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، نفس المرجع، ص 1- 2 .

عام 2001م إلى حوالي -32%، ثم ارتفع إلى 14% عام 2002م، بينما وصل الفائض في عام 2008م إلى حوالي 38%، مقابل فائض قدره 2.79% عام 2007م؛ ويعود السبب في فائض الميزان التجاري؛ لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية. من ذلك يتبين أن الارتفاع والانخفاض في فائض الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2008) يعود بالأساس لارتفاع وانخفاض قيمة الصادرات النفطية، مما يدل على أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الليبي، وتأثيره على وضع الميزان التجاري، ومن ثم على وضع ميزان المدفوعات. وبما أن الصادرات الليبية تعتمد على سلعة وحيدة هي النفط، لذلك فإن جل هذه الصادرات يتجه نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكلت الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2008 م ما نسبته 77.5% من إجمالي قيمة الصادرات⁽¹⁾.

ب- ميزان العمليات غير المنظورة (خدمات ، دخل ، تحويلات جارية)

ويضم ميزان الخدمات، وميزان التحويلات بدون مقابل، ويتكون ميزان الخدمات من جانبين هما الجانب المدين، والذي تسجل فيه جميع الخدمات التي يقدمها الأجانب للمقيمين مثل: النقل، والتأمين والسفر، وفوائد الاستثمارات الأجنبية داخل البلد.... إلخ، والجانب الدائن، الذي يضم الخدمات التي يقدمها المقيمون للأجانب، وأهم بند في هذا الجانب يتمثل في دخل الاستثمارات، الناجمة عن الاستثمارات الليبية في الخارج⁽²⁾.

وقد شهد ميزان الخدمات الليبي عجزاً مستمراً خلال الفترة (1980-2008)، ففي فترة الثمانينيات، وبالرغم من اتباع الدولة لسياسات انكماشية أدت إلى الحد من الواردات، مثل إلغاء أو تأجيل خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1981-1985)، وخفض مخصصات سفر الليبيين إلى الخارج وغيرها، مما أدى إلى الحد من مستوى الخدمات المختلفة، إلا أنه لم يتم القضاء على العجز في ميزان الخدمات، ولكن هذا العجز بدأ ينخفض منذ سنة 1985م؛ وذلك بسبب انخفاض الجانب المدين بشكل أكبر من الجانب الدائن، مما أدى إلى انخفاض العجز في ميزان العمليات غير المنظورة⁽³⁾، فمن خلال الجدول رقم (2-2)، والشكل رقم (2-4)، يلاحظ أن ميزان العمليات غير المنظورة قد حقق عجزاً خلال الفترة (1980-1998)، ما عدا سنة 1986م فقد حقق فائضاً بلغ حوالي 64.6 مليون دينار.

كذلك الحال بالنسبة للفترة (1990-1999)، فقد شهد ميزان العمليات غير المنظورة عجزاً مستمراً بلغ أعلى مستوى له عام 1991م حيث وصل إلى -811.4 مليون دينار؛ " ويعود السبب في ذلك إلى

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، مرجع سابق، ص 67 .

(2) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق نفسه، ص 33-36 .

(3) عطية المهدي الفيتوري، نفس المرجع.

زيادة مصاريف السفر والعلاج بالخارج، وإلى عوائد استثمارات شركات النفط الأجنبية والتي شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لميزان التحويلات بدون مقابل، فلا يمثل الجانب الدائن منه أي أهمية تذكر، أما الجانب المدين فقد زادت أهميته في أواخر السبعينيات وفي فترة الثمانينيات؛ والسبب في ذلك يرجع لزيادة العمالة الأجنبية، حيث تعمل على "تحويل جزء كبير من دخلها إلى الخارج" فأظهر هذا الحساب عجزاً مستمراً؛ بسبب وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية في البلد، ولغرض التأثير في هذا البند تم اتخاذ بعض الإجراءات تمثلت في: (تقليص عدد العمالة الأجنبية، وخفض نسبة تحويل غير المقيمين)، مما أدى إلى انخفاض العجز في ميزان التحويلات بدون مقابل⁽²⁾.

كما حقق ميزان العمليات غير المنظورة عجزاً خلال الفترة (2000-2008)، بلغ نحو - 5245 مليون دينار عام 2004م، مقابل عجز بلغ حوالي - 2929 مليون دينار عام 2003م، بينما انخفض العجز إلى حوالي - 3577 مليون دينار في عام 2005؛ "ويعود ذلك إلى انخفاض التحويلات الجارية، في حين ارتفعت قيمة العجز في حساب الخدمات وحساب الدخل"⁽³⁾، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى، حيث سجل في عام 2008م حوالي - 5123.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ حوالي - 1075.9 مليون دينار عام 2007م.

ثانياً: - حساب رأس المال Capital Account

عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، فإن الدول غالباً ما تلجأ إلى استثمار هذا الفائض في الخارج، أي يكون هناك حركة خروج رؤوس الأموال للخارج، وبما أن الاقتصاد الليبي لا يستطيع استيعاب الإيرادات النفطية بالكامل، لذلك يتم استثمار هذه الإيرادات خارج البلد⁽⁴⁾.

وقد انخفضت تلك الاستثمارات في بداية الثمانينيات، حيث حقق هذا الحساب عجزاً خلال جميع سنوات تلك الفترة ما عدا سنتي (1988م، 1989م) فقد حقق فائضاً، كما سجل هذا الحساب عجزاً بلغ نحو - 86.4 مليون دينار عام 1995م، مقابل فائض بلغ نحو 50.8 مليون دينار عام 1994م، كما أظهر صافي حساب رأس المال تدفقاً للخارج بلغ نحو - 403.0 مليون دينار عام 2004م، مقابل - 214 مليون دينار عام 2003م، بينما بلغ تدفق المعاملات المالية الخارجية حوالي - 26338.4 مليون دينار عام 2008م، مقابل - 12062.9 مليون دينار عام 2007م، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2-2)، والرسم البياني رقم (2-4).

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 3-4.

(2) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق نفسه، ص 36-38.

(3) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، كتيب إحصاءات ميزان المدفوعات الليبي، (2005)، ص 13.

(4) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، المرجع السابق، ص 39.

جدول رقم (2-2)

ميزان المدفوعات الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980 - 2008)

مليون دينار

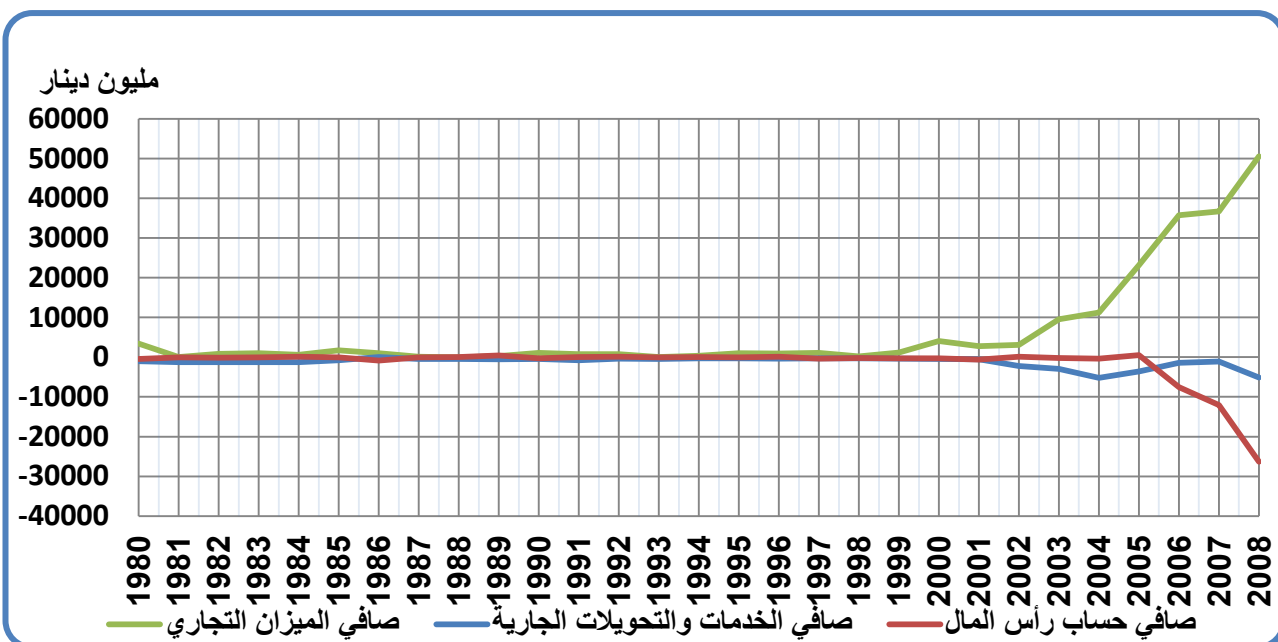
| 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | 1985 | 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 | البند |
|--------|--------|---------|---------|--------|--------|---------|---------|--------|---------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--|
| 915.0 | 954.9 | 328.8 | 34.8 | 750.5 | 749.3 | 1069.5 | 229.2 | -31.1 | 128.9 | 1003.0 | 1708.0 | 591.2 | 998.0 | 806.8 | 49.7 | 3419.1 | صافي الميزان التجاري (الصادرات - الواردات) |
| -378.5 | -268.2 | -319.3 | -453.5 | -351.7 | -811.4 | -456.2 | -557.9 | -491.0 | -436.6 | 64.6 | -816.3 | -1236.9 | -1284.3 | -1268.9 | -1234.7 | -988.3 | صافي الخدمات والتحويلات الجارية (المدفوعات - المقبوضات) |
| 536.5 | 686.7 | 9.5 | -418.7 | 398.8 | -62.1 | 613.3 | -328.7 | -522.1 | -307.7 | 1067.6 | 891.7 | -645.7 | -286.3 | -462.1 | -1185.0 | 2430.8 | صافي الحساب الجاري |
| 81.0 | -86.4 | 50.8 | -61.4 | 94.4 | 37.1 | -284.9 | 455.6 | 1.6 | -37.5 | -853.7 | -36.7 | 124.2 | -35.4 | -167.4 | -81.6 | -463.8 | صافي حساب رأس المال مجموع الحساب (الجاري + الرأسمالي) |
| 194.2 | 103.0 | 77.0 | -46.5 | 9.4 | 85.7 | -2.5 | -47.6 | 114.5 | 29.4 | -46.0 | -51.4 | 30.2 | -207.2 | 33.3 | 45.4 | -63.8 | صافي السهو والخطأ |
| 811.7 | 703.3 | 137.3 | -526.6 | 502.6 | 60.7 | 325.9 | 79.3 | -406.0 | -315.8 | 167.9 | 803.6 | -491.3 | -528.9 | -596.2 | -1221.2 | 1903.2 | الميزان الكلي |
| 15.41 | 412.24 | -126.07 | -204.78 | 728.0 | -81.37 | -310.97 | -119.53 | 22.05 | -287.98 | -79.09 | -263.57 | -7.11 | -11.29 | -51.18 | -164.17 | - | معدلات النمو في ميزان المدفوعات % |

تابع جدول رقم(2-2)

مليون دينار

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2003 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | البند |
|----------|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|----------|---------|---------|--------|--|
| 50538.0 | 36708.4 | 35712.8 | 23154.0 | 11221.0 | 9554.0 | 3104.0 | 2733.6 | 4054.1 | 114.5 | 182.2 | 1038.5 | صافي الميزان التجاري (الصادرات - الواردات) |
| -5123.6 | -1075.9 | -1398.3 | -3577.0 | -5245.0 | -2929.0 | -2214.0 | -529.6 | -462.8 | -384.8 | -333.3 | -321.9 | صافي الخدمات والتحويلات الجارية |
| 45414.4 | 35632.5 | 34314.5 | 19577.0 | 5976.0 | 6625.0 | 890.0 | 2061.8 | 3591.3 | 63.7 | -151.1 | 716.6 | (المدفوعات- المقبوضات) صافي الحساب الجاري |
| -26338.4 | -12062.9 | -7529.0 | 514.9 | - 403.0 | -214.0 | 113.0 | - 640.1 | -320.2 | -259.2 | -216.0 | -338.9 | صافي حساب رأس المال مجموع الحساب (الجاري + الرأسمالي) |
| -195.3 | 13.2 | -3603.0 | 157.1 | 478.9 | -2352.0 | - 623.0 | -369.9 | 87.8 | -356.5 | 304.2 | 521.8 | صافي السهو والخطأ |
| 18880.7 | 23582.8 | 23182.5 | 20249.0 | 6052.1 | 4059.0 | 380.0 | 1051.8 | 3358.9 | 148.0 | - 62.9 | 899.5 | الميزان الكلي |
| -19.94 | 1.73 | 14.48 | 234.59 | 49.10 | 968.16 | - 63.87 | - 68.69 | -2169.53 | -335.29 | -106.99 | 10.82 | معدلات النمو في ميزان المدفوعات % |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

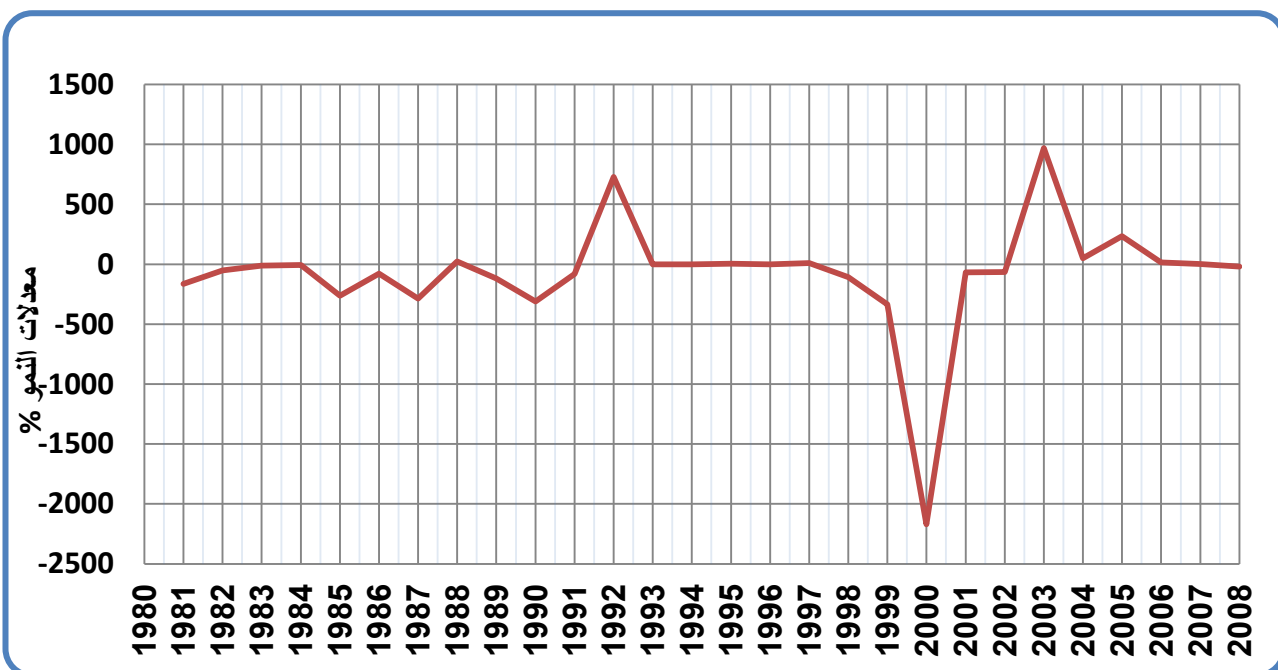


شكل رقم (2-4)

نمو مكونات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2008)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-2)

الشكل السابق (2-4) يوضح فائض الميزان التجاري، وعجز كل من حساب رأس المال وحساب الخدمات والتحويلات بدون مقابل.



شكل رقم (2-5)

معدلات النمو في ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-2)

ثالثاً: - حساب السهو والخطأ Errors & Omissions

أظهر هذا الحساب قيد مدين بلغ نحو -207.2 مليون دينار لعام 1983م، مقابل 33.3 مليون دينار عام 1982م، بينما سجل قيد دائن بلغ 9.4 مليون دينار عام 1992م، مقابل 85.7 مليون دينار عام 1991م، كما سجل هذا الحساب قيد مدين بلغ حوالي -195.3 مليون دينار عام 2008م، مقابل 13.2 مليون دينار عام 2007م، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2-2)، والرسم البياني رقم (2-4).

2-2-3- السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية ودورها في تحسين وضع ميزان المدفوعات الليبي.

هناك العديد من السياسات التي يمكن أن تستخدمها الدول لتخفيض الضغط على موازين مدفوعاتها منها:-

أ- سياسة تخفيض القيمة الاسمية للعملة⁽¹⁾

تعمل الكثير من الدول على تخفيض قيمة عملتها المحلية، عندما يكون هناك عجز في موازين مدفوعاتها، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة شروط، تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل.

وبالنسبة لليبيا فإن تخفيض قيمة العملة، قد لا يؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات، إذ أن "معظم الواردات الليبية تتكون من السلع الاستهلاكية (الضرورية)، والسلع الإنتاجية" اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، لذلك فإن الطلب المحلي عليها هو طلب غير مرن، وعلى ذلك فإن قيمة الواردات لن تنخفض بشكل كبير؛ نتيجة لتخفيض قيمة العملة، وستكون النتيجة النهائية هي ارتفاع في الأسعار المحلية بالنسبة للسلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم من ناحية، وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للصادرات فمعظمها يتمثل في الصادرات من النفط، وحيث أن سعر النفط يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق العالمية، كما يسعر بعملة أجنبية هي (الدولار) وليس بالعملة المحلية، لذلك فإن سياسة تخفيض قيمة العملة لن تؤثر على قيمة الصادرات النفطية .

أما الصناعات الأخرى فهي لا تكاد تكفي الطلب المحلي منها، كما أن المواد الخام الداخلة في تصنيعها يتم استيرادها من الخارج، لذلك تتميز هذه الصناعات بارتفاع تكاليف إنتاجها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، لذلك فإن سياسة تخفيض قيمة العملة من غير المرجح أن تتجح في تحسين وضع ميزان المدفوعات الليبي؛ وذلك بسبب انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وكذلك عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات، وأيضاً عدم مرونة الطلب الأجنبي على السلع الليبية.

(1) عبد الفتاح أبو حبيب، " تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية "، مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي، في الفترة 24-12-1991م، ص ص 160 ، 167 .

ب- نظام التعويم⁽¹⁾

يقصد بنظام التعويم السماح لقيمة العملة أن تتحدد على حسب الطلب والعرض في السوق، وقد تتدخل الدولة في بعض الأحيان عندما يتغير سعر الصرف بشكل كبير، ويسمى النظام في هذه الحالة بنظام التعويم المحكوم .

إلا أن تطبيق هذه السياسة يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية؛ " لأن تطبيق هذه السياسة يتطلب إلغاء السياسات القائمة والدوران بزوايا 180 درجة، وهذا قد لا يكون عملاً مضمون النتائج " ، كما أن عرض الصرف الأجنبي في ليبيا يعتمد على الإيرادات من الصادرات النفطية المملوكة للدولة، ولأن الدولة هي المتحكم الوحيد في عرض الصرف الأجنبي، لذلك فهي قادرة على التأثير في سوق الصرف الأجنبي، وفي سعر الصرف، مما يجعل تطبيق مثل هذا النظام غير ممكن عملياً .

ج- نظام تعدد أسعار الصرف⁽²⁾

هناك العديد من الدول تستخدم نظام تعدد أسعار الصرف، بحيث يتم تحديد سعرين أو أكثر بين العملة المحلية والدولار .

إلا أن هذا النظام له الكثير من المشاكل، مثل انخفاض قيمة العملة المحلية بشكل مستمر، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، بالإضافة لعدم اختفاء السوق الموازية* والسوق السوداء** .

د- نظام الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة على الواردات⁽³⁾

في بداية الثمانينيات انخفض مستوى أسعار وكمية الصادرات النفطية؛ وذلك بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالبلدان الصناعية، مما انعكس على اقتصادنا المحلي، لذا طبقت ليبيا سياسة كمية مباشرة على الواردات، وسياسة مشددة للرقابة على الصرف الأجنبي، من أجل الحد من الواردات، فانخفضت قيمة الواردات، وانخفض المعروض من السلع في السوق المحلية، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية والسوق السوداء، والتي أدت بدورها إلى ظهور آثار سلبية على الاقتصاد المحلي.

(1) عطية المهدي الفيتوري ، " الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي: الآثار والبدائل " ، مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، المرجع السابق نفسه، ص 143 .

(2) عطية المهدي الفيتوري، نفس المرجع، ص ص 141- 142 .

- ورد التعريف في عطية المهدي الفيتوري، نفس المرجع، ص ص 130 - 131.

*السوق الموازية، المقصود بها وجود سوق أخرى غير السوق الرسمية، تباع وتشتري فيها السلع المختلفة والتي يتم جلبها بطرق غير قانونية .

** السوق السوداء ، المقصود منها هو أن الدولة تحدد كمية معينة من الصرف الأجنبي المخصص للاستيراد، وعندما لا تكفي كمية الصرف الأجنبي المعروضة في سد الطلب على الواردات والخدمات فإن الأفراد والمؤسسات الخاصة يعمدون لشراء العملات الأجنبية من السوق السوداء بأسعار أعلى من السعر الرسمي للصرف الأجنبي.

(3) عطية المهدي الفيتوري، " الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي: الآثار والبدائل " ، المرجع السابق، ص ص 130- 145 .

إلا أن تطبيق سياسة الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة بشكل أكثر كفاءة، قد يؤدي إلى تنمية الصادرات المحلية، ومن ثم إعطاء نتائج إيجابية أكثر، لهذا فإن نظام الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة على الواردات، يعتبر من أفضل الوسائل في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الليبي.

2-2-4- تحليل عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2008)

- إن دور النقود والسياسة النقدية في ليبيا لا يختلف عنه في الاقتصادات النامية الأخرى، إذ أن كمية النقود وحجم الائتمان، والسياسة النقدية، تتحكم فيها أربعة عوامل هي⁽¹⁾:
- 1- حالة ميزان المدفوعات.
 - 2- السياسة التي تتبعها المصارف التجارية.
 - 3- مدى رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بالنقود.
 - 4- المصرف المركزي.

ومن الأدوات التقليدية التي تستخدمها البلدان وخاصةً المتقدمة منها، في التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، كما تم توضيحه في الفصل الأول من هذه الدراسة هي (تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الصرف، وإعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة)، إلا أن اتباع مثل هذه السياسات بالنسبة للبلدان النامية ومن بينها ليبيا تكون غير فاعلة أو محدودة الفاعلية؛ وذلك نظراً لأن نجاح مثل هذه السياسات يتطلب توفر شرطين هما: "وجود سوق مالي واسع، بالإضافة لقيام المصارف التجارية بالاقتراض من المصرف المركزي بشكل متكرر وعلى نطاق واسع نسبياً"، لذلك تلجأ المصارف المركزية في هذه البلدان لاستعمال وسائل أخرى لغرض التأثير في عرض النقود وحجم الائتمان، من بين هذه الوسائل: "التدخل بشكل مستمر ومباشر في توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الإقراض للقطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والإسكان"⁽²⁾.

والجدول رقم (2-3)، والأشكال رقم (2-6 ، 2-7 ، 2-8)، توضح نمو عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2008)، ومن خلالها يتضح أن عرض النقود بالمعنى الضيق M_1 نما بشكل متزايد خلال الفترة المخصصة للدراسة، إلا أن نسبة الزيادة هذه لم تكن متنسقة، بل كانت مختلفة من سنة إلى أخرى، وخاصةً في فترة الثمانينيات، حيث يزداد في بعض السنوات، ثم ينخفض في السنوات التالية، ثم يعود للارتفاع من جديد؛ وذلك نتيجة للنمو المتذبذب للودائع تحت الطلب والعملة في التداول. ففي سنة 1981م زاد عرض النقود M_1 إلى حوالي 3512.2 مليون دينار، أي بمعدل 21%، مقارنة بالعام السابق؛ وذلك بسبب الزيادة في العملة في التداول من 685.7 مليون دينار إلى 791.2 مليون دينار، والزيادة في الودائع تحت الطلب من 2213.2 مليون دينار إلى 2721.0 مليون دينار،

(1) ميلود جمعة الحاسية، دور النقود في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية وتطبيقية (بنغازي : مطابع الثورة ، 1979 م)، ص 9.

(2) ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص 252 - 255.

عامي (1980م، 1981م) على التوالي، بينما انخفض عرض النقود M_1 إلى 3232.3 مليون دينار سنة 1982م، أي بمعدل -7.97%، مقارنة بعام 1981م؛ وذلك بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب من 2721.0 مليون دينار عام 1981م إلى 2342.4 مليون دينار عام 1982م.

كما استمر عرض النقود في الانخفاض خلال سنتي (1983، 1984)؛ بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب، والعملية في التداول؛ وذلك نتيجة لتطبيق ما يسمى بالسياسة الكمية المباشرة ومراقبة الصرف الأجنبي على بعض السلع المستوردة، لغرض الحد من الواردات، من أجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

بينما شهد عرض النقود M_1 نمواً متزايداً خلال الفترة (1992- 2008)؛ وذلك نظراً للنمو المتزايد للودائع تحت الطلب، والعملية في التداول، حيث سجل أعلى زيادة له عام 2008 م بما مقداره 34414.6 مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ 51%، مقابل 40% عام 2007م؛ " ويعود السبب في نمو عرض النقود بشكل متزايد إلى التوسع في الإنفاق العام، والائتمان المصرفي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمعدل 10.4% عام 2008م، مقابل 6.2% عام 2007م، كما أن ارتفاع أسعار الواردات؛ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي، بسبب الزيادة في أسعار النفط العالمية كانت أيضاً من ضمن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم محلياً" (4).

كذلك الحال بالنسبة لعرض النقود بالمعنى الواسع M_2 ، فقد اتسم بالتذبذب خلال فترة الثمانينيات؛ بسبب نمو (عرض النقود M_1 ، وشبه النقود) بشكل متذبذب، حيث انخفض عرض النقود M_2 إلى 4305.5 مليون دينار عام 1982م، مقابل 4646.9 مليون دينار عام 1981م، أي بمعدل -7.35%، مقابل -89% عام 1981م؛ بسبب انخفاض عرض النقود M_1 من 3512.2 مليون دينار إلى 3232.3 مليون دينار، بالإضافة لانخفاض شبه النقود من 1134.7 مليون دينار، إلى 1073.2 مليون دينار، في عامي (1981م، 1982م) على التوالي.

ثم عاد عرض النقود M_2 للارتفاع سنة 1985م، حيث وصل إلى 5053.7 مليون دينار، مقابل 4175.7 مليون دينار سنة 1984م، أو بمعدل نمو بلغ حوالي 21.03% عام 1985م، مقابل 1.19% عام 1984م؛ ويعود السبب في ذلك لارتفاع شبه النقود من 1464.3 مليون دينار إلى 1561.4 مليون دينار، وكذلك بسبب الزيادة في عرض النقود M_1 من 2711.4 مليون دينار، إلى 3492.3 مليون دينار، عامي (1984م، 1985م) على التوالي.

بينما تزايد نمو عرض النقود M_2 بشكل مطرد منذ سنة 1991م وحتى 2008م؛ وذلك بسبب نمو (شبه النقود، وعرض النقود M_1) بشكل متزايد، فبلغ أعلى معدل له عام 2008م، حيث وصل إلى حوالي 55%، مقابل 42% عام 2007م.

(4) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، مرجع سابق، ص 45.

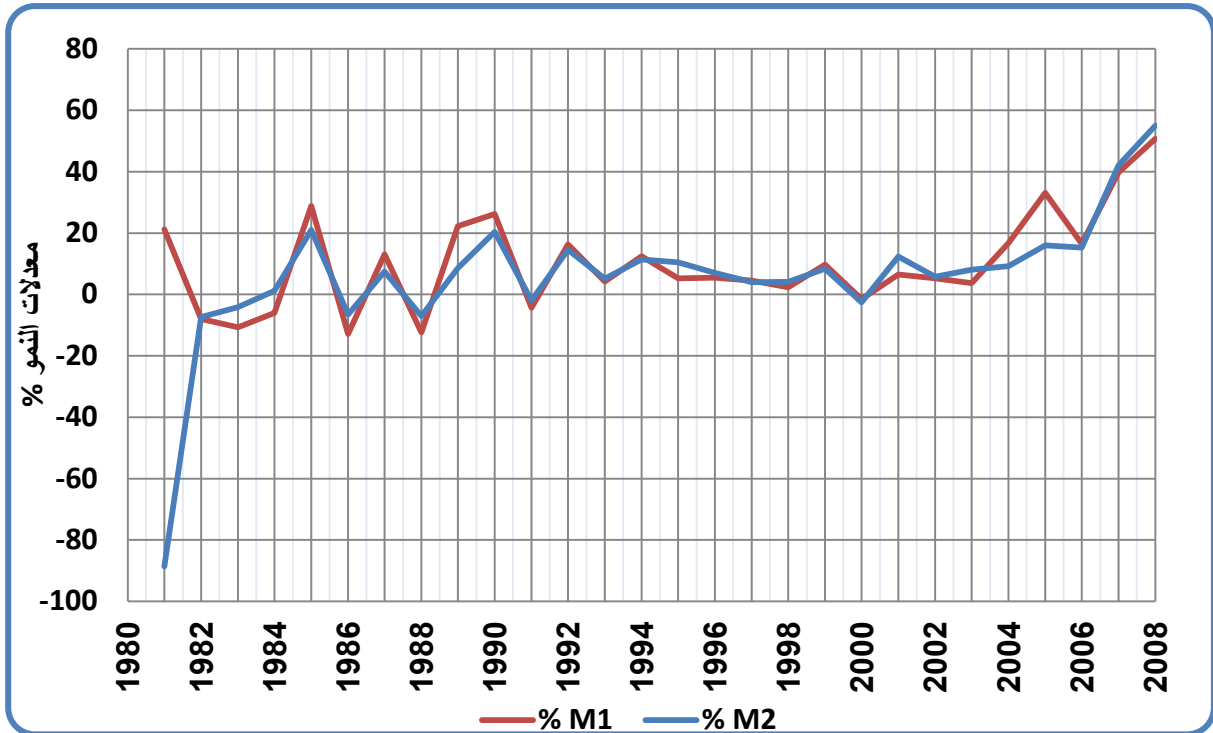
جدول رقم (2-3)

عرض النقود في ليبيا بالأسعار الجارية للفترة (1980-2008)

مليون دينار

| معدلات النمو % | | عرض النقود (2+1) M ₂ | شبه النقود (2) | عرض النقود (1) M ₁ | ودائع تحت الطلب | عملة خارج المصارف | السنة |
|------------------|------------------|------------------------------------|-------------------|----------------------------------|--------------------|----------------------|-------|
| % M ₂ | % M ₁ | | | | | | |
| 28.19 | 28.87 | 4104.6 | 1205.7 | 2898.9 | 2213.2 | 685.7 | 1980 |
| -88.67 | 21.16 | 4646.9 | 1134.7 | 3512.2 | 2721.0 | 791.2 | 1981 |
| -7.35 | -7.97 | 4305.5 | 1073.2 | 3232.3 | 2342.4 | 889.9 | 1982 |
| -4.15 | -10.76 | 4126.7 | 1242.3 | 2884.4 | 2046.2 | 838.2 | 1983 |
| 1.19 | -6.00 | 4175.7 | 1464.3 | 2711.4 | 1943.8 | 767.6 | 1984 |
| 21.03 | 28.80 | 5053.7 | 1561.4 | 3492.3 | 2507.2 | 985.1 | 1985 |
| -6.56 | -12.91 | 4722.2 | 1680.7 | 3041.5 | 2017.7 | 1023.8 | 1986 |
| 7.43 | 13.06 | 5073.0 | 1634.4 | 3438.6 | 2370.4 | 1068.2 | 1987 |
| -7.11 | -12.42 | 4712.2 | 1700.6 | 3011.6 | 2112.0 | 899.6 | 1988 |
| 8.55 | 22.26 | 5115.0 | 1433.0 | 3682.0 | 2550.3 | 1131.7 | 1989 |
| 20.34 | 26.17 | 6155.3 | 1509.9 | 4645.4 | 3184.3 | 1461.1 | 1990 |
| -1.94 | -4.36 | 6035.7 | 1593.0 | 4442.7 | 2821.8 | 1620.9 | 1991 |
| 14.54 | 16.33 | 6913.2 | 1745.0 | 5168.2 | 3186.0 | 1982.2 | 1992 |
| 5.13 | 4.19 | 7268.0 | 1883.1 | 5384.9 | 3168.0 | 2216.9 | 1993 |
| 11.36 | 12.49 | 8093.4 | 2036.0 | 6057.4 | 4067.6 | 1989.8 | 1994 |
| 10.49 | 5.20 | 8942.7 | 2570.3 | 6372.4 | 4337.0 | 2035.4 | 1995 |
| 7.00 | 5.42 | 9569.0 | 2851.0 | 6718.0 | 4298.2 | 2419.8 | 1996 |
| 3.96 | 4.52 | 9948.3 | 2926.7 | 7021.6 | 4487.4 | 2534.2 | 1997 |
| 4.12 | 2.37 | 10358.4 | 3170.4 | 7188.0 | 4489.1 | 2698.6 | 1998 |
| 8.37 | 9.78 | 11225.4 | 3334.2 | 7891.2 | 5256.3 | 2634.8 | 1999 |
| -2.59 | -1.55 | 10934.2 | 3165.0 | 7769.2 | 5070.0 | 2699.2 | 2000 |
| 12.38 | 6.46 | 12288.4 | 4017.6 | 8270.8 | 5711.2 | 2559.6 | 2001 |
| 5.82 | 5.26 | 13004.1 | 5298.3 | 8705.8 | 6091.9 | 2613.9 | 2002 |
| 8.06 | 3.71 | 14051.8 | 5022.6 | 9029.2 | 6265.7 | 2763.5 | 2003 |
| 9.19 | 16.69 | 15343.6 | 4807.0 | 10536.6 | 7923.9 | 2612.7 | 2004 |
| 16.03 | 33.14 | 18272.7 | 4244.6 | 14028.1 | 10719.4 | 3308.7 | 2005 |
| 15.25 | 16.50 | 21059.4 | 4716.4 | 16343.0 | 12410.1 | 3932.9 | 2006 |
| 42.02 | 39.74 | 29908.8 | 7071.5 | 22837.3 | 18256.1 | 4581.2 | 2007 |
| 54.99 | 50.69 | 46356.8 | 11942.2 | 34414.6 | 28806.3 | 5608.3 | 2008 |

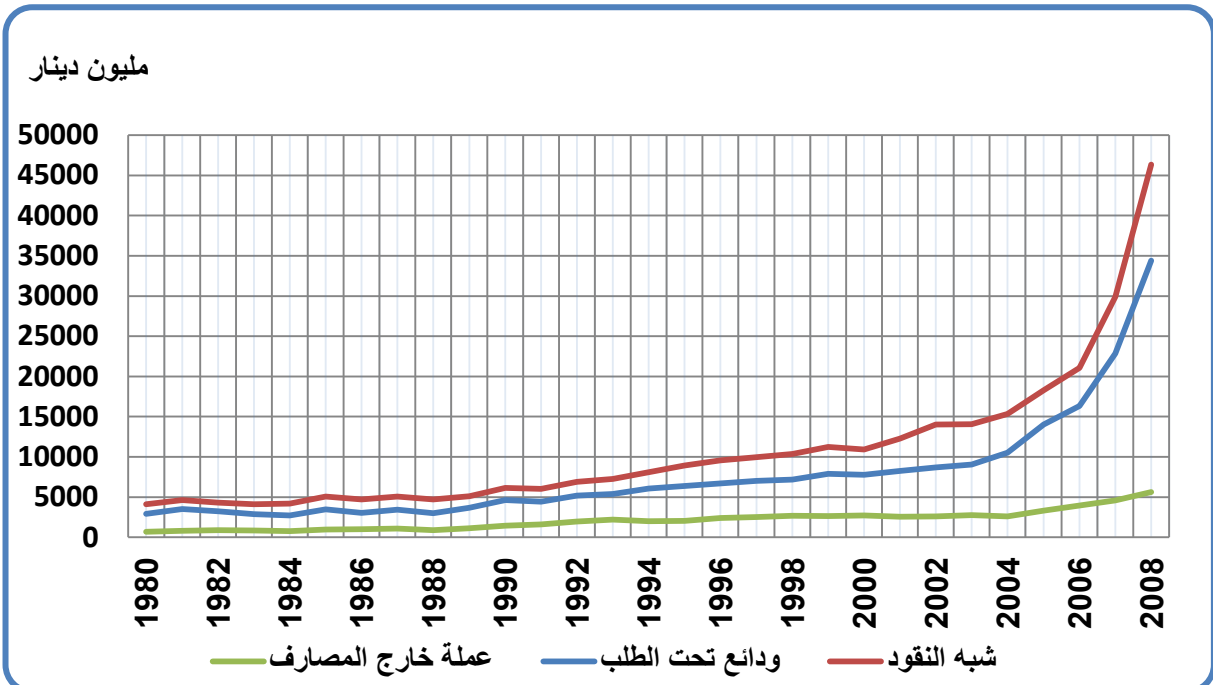
المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .



شكل رقم (2-6)

معدلات النمو في عرض النقود (M_2, M_1) في ليبيا خلال الفترة (2008-1980)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-3)



شكل رقم (2-7)

نمو مكونات عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (2008-1980)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-3)

2-2-5- علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات الليبي للفترة (1980-2008)

من خلال الجداول (2-1، 2-2، 2-3)، والشكلان رقم (2-8، 2-9)، وكذلك الشكلان رقم (2-5، 2-6)، يلاحظ أن عرض النقود M_1 زاد إلى حوالي 3512.2 مليون دينار عام 1981م، مقابل 2898.9 مليون دينار عام 1980م، أي بمعدل زيادة قدرها 21% مقارنة بالعام السابق، وفي المقابل حقق ميزان المدفوعات عجزاً بلغت قيمته - 1221.2 مليون دينار، أي بمعدل -164% خلال سنة 1981م مقارنة بالعام السابق؛ ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الواردات بمعدل 40%، وانخفاض الصادرات إلى حوالي -33% عام 1981م، مقارنة بعام 1980م، بالإضافة لارتفاع عجز حساب الخدمات والتحويلات بدون مقابل، حيث زاد هذا العجز إلى حوالي -1234.7 مليون دينار عام 1981م، مقابل -988.3 مليون دينار عام 1980م؛ " وذلك بسبب زيادة متوسط دخل الفرد في ليبيا، مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات " (1).

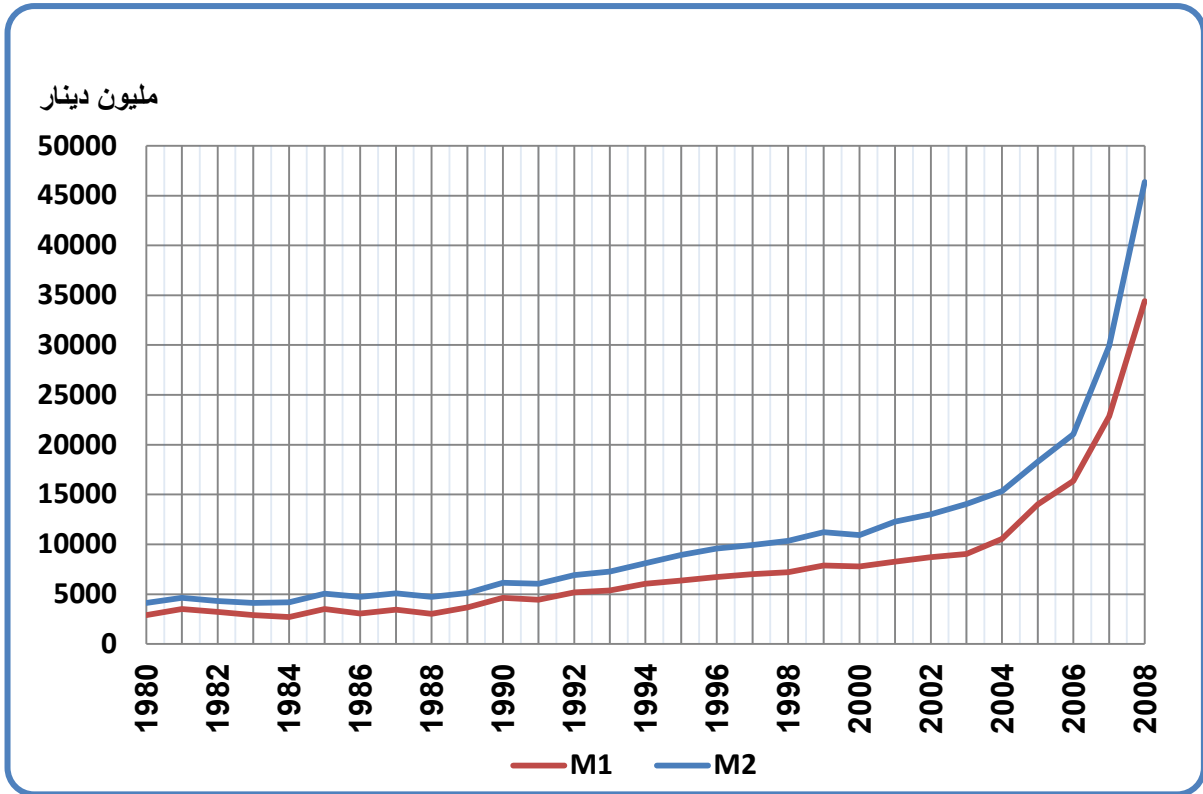
كذلك الحال بالنسبة لعرض النقود M_2 ، حيث زاد إلى حوالي 4646.9 مليون دينار عام 1981م، عما كان عليه سنة 1980م؛ وذلك بسبب الزيادة في عرض النقود M_1 إلى حوالي 3512 مليون دينار، مقابل 2898 مليون دينار سنة 1980م.

بينما في سنة 1982م انخفض عرض النقود M_1 إلى حوالي 3232.3 مليون دينار، أي بمعدل -8%، مقابل 21% سنة 1981م، وكذلك انخفض العجز في ميزان المدفوعات لنفس السنة إلى حوالي -596.2 مليون دينار، أي بمعدل -51%، مقابل -164% سنة 1981م؛ وذلك بسبب الانخفاض في كل من الواردات والصادرات، وكذلك انخفاض العجز في صافي الحساب الجاري.

كما زاد عرض النقود M_1 إلى حوالي 3492.3 مليون دينار، وبمعدل 29% سنة 1985م مقابل -6% سنة 1984م، بينما حقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو 803.6 مليون دينار لسنة 1985م، وبمعدل -264%، مقابل -7% عام 1984م؛ ويعود ذلك لفائض الميزان التجاري حيث بلغ نحو 1708.0 مليون دينار، أي بمعدل 189%، كما انخفض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل إلى حوالي -816.3 مليون دينار سنة 1985م، مقارنة بعام 1984م؛ " وذلك بسبب انخفاض الجانب المدين، نتيجة لانخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، ويرجع ذلك لانخفاض أرباح الشركات الأجنبية والنفطية، نتيجة لتوقف تنفيذ العديد من المشروعات، وأيضاً انخفاض الصادرات النفطية بالإضافة لتطبيق سياسة الحد من الواردات، والرقابة على الصرف الأجنبي، مما أدى لانخفاض مصاريف السفر والسياحة، وانخفاض الطلب على استعمال وسائل الشحن الأجنبية " (2).

(1) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق، ص 33 .

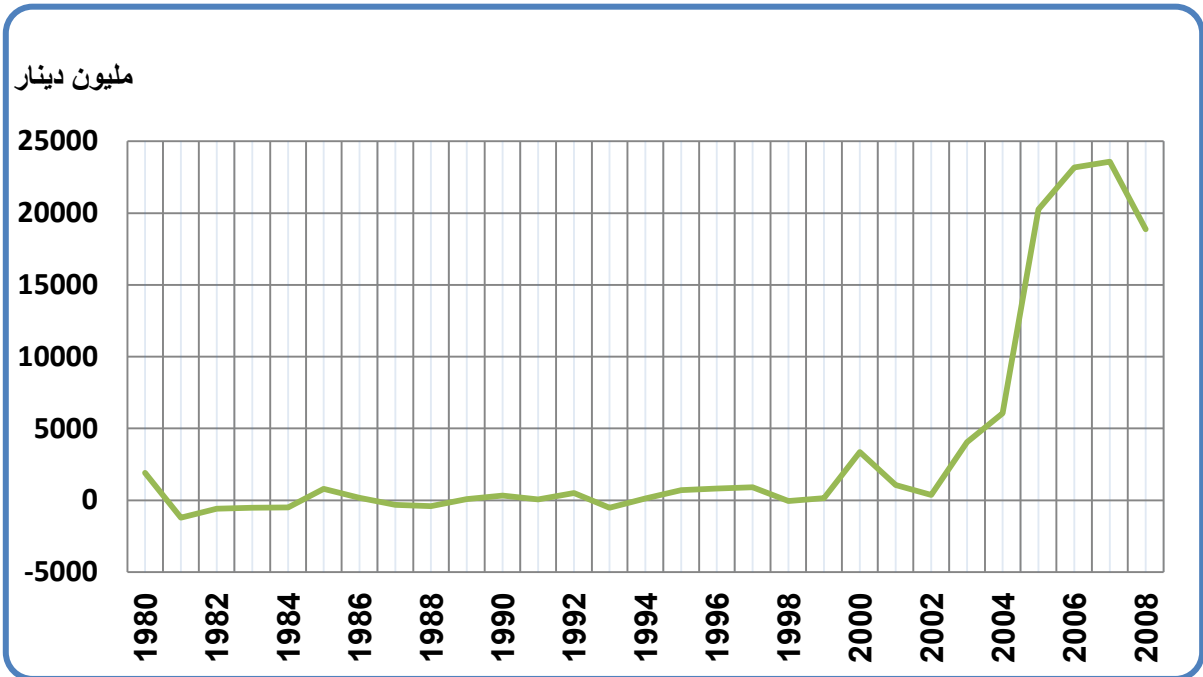
(2) عطية المهدي الفيتوري، نفس المرجع، ص 35 .



شكل رقم (2- 8)

نمو عرض النقود (M_2, M_1) في ليبيا خلال الفترة (2008-1980)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-3)



شكل رقم (2- 9)

نمو ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (2008-1980)

تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-2)

في سنة 1993م، زاد عرض النقود M_1 إلى حوالي 5384.9 مليون دينار، أي بمعدل 4.19% مقابل 16% عام 1992م، وفي المقابل حقق ميزان المدفوعات عجزاً بلغ نحو -526.6 مليون دينار وبمعدل -205% لسنة 1993م، مقارنة بالعام السابق؛ وذلك بسبب زيادة الواردات بحوالي 21% وانخفاض الصادرات إلى حوالي -9% عام 1993م، مقارنة بعام 1992م، بالإضافة لزيادة عجز ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل إلى حوالي -453.5 مليون دينار لعام 1993م، مقارنة بعام 1992م. كما نما عرض النقود بشكل متزايد (منذ سنة 2000م، وحتى 2008م)، وحقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال نفس الفترة؛ ويعود فائض ميزان المدفوعات لفائض الميزان التجاري، حيث حقق ارتفاعاً في كل من الصادرات والواردات، ما عدا سنة 2001م فقد انخفض فائض الميزان التجاري؛ بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات .

من ذلك يتضح، أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً خلال أغلب سنوات الفترة (1980-2008)، بالرغم من العجز المتزايد في حساب الخدمات والتحويلات بدون مقابل، بالإضافة إلى عجز حساب رأس المال في أغلب السنوات من تلك الفترة؛ ويعود فائض ميزان المدفوعات لفائض الميزان التجاري، مما يشير إلى أهمية هذا البند في التأثير على ميزان المدفوعات الليبي، كما نما عرض النقود أيضاً بشكل متزايد خلال الغالبية العظمى من سنوات تلك الفترة؛ وذلك بسبب النمو المتزايد للعملة في التداول، والودائع تحت الطلب، وكذلك نمو شبه النقود بشكل متزايد، كما تبين أيضاً أنه في بعض سنوات الدراسة حقق عرض النقود نمواً، وحقق ميزان المدفوعات عجزاً، بينما في سنوات أخرى كان هناك زيادة في عرض النقود، وفائضاً في ميزان المدفوعات، وذلك كما اتضح من خلال الجداول رقم (1-2 ، 2-2 ، 2-3)، والشكلان البيانيان رقم (2-8 ، 2-9).

الفصل الثالث

(اختبار العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي
خلال الفترة (1980-2008))

المبحث الأول : كيفية تقدير العلاقة بين عرض النقود وميزان
المدفوعات

المبحث الثاني : تحليل نتائج التقدير

المبحث الأول

كيفية تقدير العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي

3-1-1-1- مقدمة

تناول الفصل السابق من البحث تحليل العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي، خلال الفترة (1980-2008)، وسوف يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الإشكالية البحثية والمتمثل في بحث ما إذا يوجد تأثير لعرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي، وسيخصص هذا المبحث لبناء نموذج قياسي، يتم من خلاله التحقق من العلاقة المفترضة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وفقاً للمنطق الاقتصادي الذي توضحه النظرية الاقتصادية⁽¹⁾.

3-1-1-2- توصيف النموذج

من خلال ما تم عرضه في الجزء النظري والتحليلي من البحث، تبين أن ميزان المدفوعات في ليبيا يمكن أن يتأثر بمجموعة من المحددات (المتغيرات) تتمثل في: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الائتمان المحلي، بالإضافة لبعض الإجراءات السياسية كفرض قيود على الواردات لغرض تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، بالإضافة للحصار الجوي الذي فرض على ليبيا خلال فترة التسعينيات.

وكما هو وارد في النظرية الاقتصادية، فإن الزيادة في السيولة المحلية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض سعر الفائدة، فيزداد الاستثمار وتحدث زيادة في الدخل، ثم زيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة في الواردات، والتي تؤدي بدورها إلى تدهور الميزان التجاري، وحدوث عجز في ميزان المدفوعات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الاستثمار قد تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، فتزداد الصادرات، مما يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري، ومن ثم تحسن في ميزان المدفوعات.

وعلى حسب المنهج النقدي فإن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة في عرض النقود، فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، والزيادة في الطلب على السلع والخدمات الأجنبية سوف تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ووفقاً لمنهج الاستيعاب فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخل، وزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وعندما يفوق الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الإنتاج منها، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

(1) وسيتم ذلك من خلال استخدام برنامج Gretl القياسي.

لذلك ومن خلال ما ورد في الجزء التحليلي (الفصل الثاني) من البحث، ووفقاً لما ورد بالنظرية الاقتصادية الكلية⁽¹⁾، يمكن صياغة العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي في الدالة التالية:

$$PB = f (GDP , M , DC , G , D_1 , D_2) \dots\dots\dots (1-3)$$

حيث :

- 1) PB : ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة.
- 2) GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- 3) (M₂ , M₁) : عرض النقود بالأسعار الثابتة.
- 4) DC : صافي الائتمان المحلي بالأسعار الثابتة .
- 5) G : الإنفاق العام بالأسعار الثابتة.
- 6) D₁ : متغير وهمي يمثل الفترة (1982-2001)، والتي تم فيها تطبيق ما يعرف بالموازنة الاستيرادية.
- 7) D₂ : متغير وهمي يمثل الفترة (1992-2003)، والتي فرض فيها الحظر الجوي على ليبيا.

3-1-3- تقدير النموذج

سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares (O L S)، وذلك من أجل تقدير العلاقة المفترضة بين عرض النقود وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)، إذن يمكن صياغة الدالة السابقة في شكلها القياسي كآتي:

$$PB = a_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 M_1 + \beta_3 DC + \beta_4 G + \beta_5 D_1 + \beta_6 D_2 + \mu t \dots\dots\dots (2-3)$$

وقد تم استخدام عرض النقود M₁ في هذه الدالة، ثم بعد ذلك سوف يستخدم عرض النقود M₂ لنفس الدالة، وفيما يلي وصف لآلية تأثير المتغيرات الداخلة في النموذج :-

أ- الناتج المحلي الإجمالي : GDP

إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مع المحافظة على معدل تضخم معقول، بالإضافة للتقليل من حجم الائتمان المحلي، تؤدي إلى حدوث تحسن أو فائض في ميزان المدفوعات⁽²⁾، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، فتزداد الواردات، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم يصعب توقع إشارة متغير الناتج المحلي الإجمالي.

(1) أنظر على سبيل المثال: مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص ص 92- 227 ، سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص ص 255- 256، جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، مرجع سابق، ص ص 356- 357 ، فرانسيس جيرونيلام ، مرجع سابق، ص 186 .

(2) منجد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 79 .

ب- عرض النقود : (M_2 , M_1)

سيتم استخدام عرض النقود بالمعنى الضيق M_1 ، وعرض النقود بالمعنى الواسع M_2 ، لمعرفة الأثر الذي يحدثه أي منهما على ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض في سعر الفائدة⁽¹⁾، مما يشجع على الزيادة في الاستثمار فيزداد الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب الكلي، فتزداد الواردات، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، أي أن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات هذا من جانب الطلب⁽²⁾. أما من جانب العرض فإن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج فتزداد الصادرات، مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وعليه تكون علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات علاقة طردية⁽³⁾.

كما أن الانخفاض في سعر الفائدة المحلي مقابل سعر الفائدة الأجنبي قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، فيحدث فائض في ميزان المدفوعات، ولذلك يصعب توقع إشارة متغير عرض النقود.

ج- الائتمان المحلي : DC⁽⁴⁾

عندما يزداد الائتمان المحلي الممنوح من قبل المصارف التجارية، فإن ذلك يشجع على زيادة الاستثمار، فيزداد الإنتاج ومن ثم الصادرات، كما أن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فينخفض طلب الأفراد على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، فيزداد الدخل ويزداد الطلب الكلي، ومن ثم تزداد الواردات، مما يعمل على تدهور ميزان المدفوعات، ولذلك يصعب توقع إشارة متغير الائتمان المحلي.

د- الإنفاق العام : G⁽⁵⁾

عندما يزداد الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الدخل، فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، مما يؤدي إلى زيادة في الواردات فيحدث عجز في ميزان المدفوعات، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض الإنفاق، أي أن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات.

(1) مايكل ابدجمان، المرجع السابق نفسه، ص 208.

(2) مايكل ابدجمان، نفس المرجع، ص ص 92 - 93.

(3) مايكل ابدجمان، نفس المرجع، ص ص 486 - 487 .

(4) جوزيف دانياليز وديفيد فانهوز، المرجع السابق نفسه، ص 387 - 391 .

(5) مايكل ابدجمان، المرجع السابق، ص ص 110 - 111 .

هـ - المتغير الوهمي : D_1

نظراً للظروف التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة الثمانينيات؛ بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الليبية، دون حدوث انخفاض مقابل في قيمة الواردات؛ بسبب عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات، ما قد ينجم عنه حدوث عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى فرض قيود كمية مباشرة على الواردات وعلى الصرف الأجنبي؛ بهدف تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، لذلك فإن المتغير الوهمي D_1 من المفترض أن يرتبط بعلاقة موجبة مع ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

و - المتغير الوهمي : D_2

وهو يعبر عن الفترة التي فرض فيها الحصار الاقتصادي على ليبيا، ومن المتوقع أن تكون علاقته عكسية مع ميزان المدفوعات .
أما ut فيمثل المتغير العشوائي (Random Variable)، والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر في المتغير التابع ولا يوضحها النموذج .

ومن المتوقع أن تكون إشارات المعلمات في المعادلة رقم (3-2) كالتالي :

$$\beta_5 > 0 , \beta_4 , \beta_6 < 0 , \beta_1 , \beta_2 , \beta_3 > 0$$

3-1-4- تقييم النموذج

الهدف من تقييم النموذج، معرفة ما إذا كانت قيم المعلمات المقدرة لها مدلول أو معنى اقتصادي وإحصائي، عن طريق اختبار المعلمات المقدرة للوقوف على مدى تأثيرها على المتغير التابع، وسيتم تقييم النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات تتمثل في:
اختبار t وهو يوضح مدى معنوية المعلمات المقدرة كلاً على حدة، واختبار F ويبين جودة توصيف النموذج، واختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 ، ثم اختبارات الكشف عن وجود مشاكل القياس في النموذج المقدر؛ للتأكد من خلوه من الارتباط الذاتي، والاشتراك الخطي المتعدد، بالإضافة لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة في النموذج، من خلال تطبيق اختبار (ديكي- فولر) الموسع (ADF)، واختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (انجل-جرانجر) (Engel- Granger).

(1) ينظر الفصل الثاني من البحث .

المبحث الثاني

تحليل نتائج التقدير

3-2-1- مقدمة

يهدف هذا المبحث لاستعراض وتحليل النتائج القياسية لأثر عرض النقود على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفترة (1980 - 2008).

3-2-2- نتائج تقدير أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي

من خلال تقدير النموذج رقم (3-2)، وبعد استخدام اختبار جذر الوحدة (لدي- فولر) الموسع Augmented Dickey and Fuller (ADF)، اتضح أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، في النماذج الثلاثة (I، II، III)، وعند مستوى معنوية 1%، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-1).

جدول رقم (3-1)

نتائج اختبار جذر(الوحدة لدي- فولر) الموسع (ADF)

| III | | II | | I | | البيان |
|-------------|-----------|-------------|-----------|-------------|-----------|----------------|
| -4.15 | | -3.58 | | -2.62 | | القيم الحرجة |
| -3.50 | | -2.93 | | -1.95 | | 1% %5 |
| -3.18 | | -2.60 | | -1.61 | | 10% %10 |
| الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | المتغيرات |
| ***-6.291 | ***-6.701 | ***-6.256 | ***-3.560 | ***-6.048 | ***-3.312 | BP |
| ***-5.860 | *-3.227 | ***-4.795 | -0.880 | ***-4.958 | 0.108 | GDP |
| ***-5.082 | -1.721 | ***-5.053 | -1.846 | ***-5.136 | -0.469 | M ₁ |
| ***-5.835 | ***-5.508 | ***-5.949 | ***-5.095 | ***-6.075 | *-1.971 | G |
| ***-5.392 | -0.808 | ***-4.706 | 0.425 | ***-4.566 | -0.019 | DC |

- القيم الحرجة أخذت من، عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي(ط 3؛ الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)،

ص 912

- (***) : معنوي عند مستوى 1% . (**): معنوي عند مستوى 5% . (*): معنوي عند مستوى 10%.

- حيث: (I) النموذج الأول، وهو بدون حد ثابت واتجاه زمني، (II) النموذج الثاني، بثابت وبدون اتجاه زمني، (III) النموذج الثالث، بثابت مع اتجاه زمني .

- اختبار(ADF): الجدولي $\lambda > * \lambda$

وبعد تقدير المعادلة السابقة رقم (3-2) خلال الفترة (1980-2008) تم الوصول إلى النتائج

التالية:

$$\hat{BP} = 1954.90 + 0.065 \text{ GDP} - 0.127 \text{ M}_1 - 0.131 \text{ DC} + 0.013 \text{ G} + 1690.47 \text{ D}_1 - 1706.25 \text{ D}_2 \dots\dots (3-3)$$

$$*t = (0.411) \quad (0.660) \quad (-0.496) \quad (-2.367) \quad (0.272) \quad (0.748) \quad (-0.731)$$

$$R^2 = 0.53, \quad R^{-2} = 0.40, \quad *F = 4.13, \quad D.W = 2.09, \quad n = 29, \quad k = 7$$

ولأن اختبار (دكي- فولر) يبين مدى استقرار المتغيرات كلاً على حدة، لذلك لابد من اختبار استقرار هذه المتغيرات كمجموعة من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك (Cointegration)، وقد جاءت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول رقم (3-2)

اختبار (انجل - جرانجر) للتكامل المشترك Engel- Granger

| $\Delta u_t = \lambda_{ut-1} + \sum \rho_{t-j} \Delta u_{t-j} + \epsilon_t$ | البيان | |
|---|--------|--------------|
| -5.58 | %1 | القيم الحرجة |
| -5.03 | %5 | |
| -4.73 | %10 | |
| *** $t = -5.75992$ | | |

- القيم الحرجة أخذت من، عبد القادر محمد عطية، المرجع السابق، ص 914 .
 - (***) تعني : معنوي عند مستوى 1%.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3-2)، يلاحظ وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، عند مستوى معنوية 1%، إذاً يرفض الفرض العدم: H_0 ، ويقبل الفرض البديل: H_1 ، أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة كمجموعة في الأجل الطويل.

كما يلاحظ من خلال النموذج السابق أن إشارات جميع المعلمات جاءت متوافقة مع فرضيات النموذج، ما عدا معلمة متغير الإنفاق الحكومي، فقد جاءت إشارته موجبة في حين من المفترض أن تكون سالبة، أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فقد جاءت إشارته موجبة، وهذا موافق للمنطق الاقتصادي، فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP قد تؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، كذلك الحال بالنسبة لعرض النقود، فقد يرتبط بعلاقة سالبة مع ميزان المدفوعات، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض في سعر الفائدة، مما يشجع على الزيادة في الاستثمار، فيزداد الدخل الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، فتزداد الواردات، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، كما جاءت إشارة الائتمان المحلي موافقة للمنطق الاقتصادي أيضاً، فقد يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات، فالزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار، فيزداد الدخل ويزداد الطلب الكلي، ومن ثم تزداد الواردات، مما يعمل على تدهور ميزان المدفوعات، كذلك بالنسبة للمتغيرين الصوريين D_1, D_2 فقد جاءت إشارتهما موافقة للمنطق الاقتصادي.

غير أن جميع المعلمات لم تكن ذات دلالة إحصائية ما عدا معلمة متغير الائتمان المحلي DC،

فقد جاءت معنوية عند مستوى 5%، وذلك كما يوضحه اختبار $t^{(1)}$.

وقد أعيد تقدير المعادلة السابقة (3-3) بعد حذف متغير الإنفاق العام لعدم معنويته، ومخالفة إشارته للمنطق الاقتصادي، وكذلك المتغير الوهمي D_2 لعدم معنويته أيضاً مع الإبقاء على المتغير الوهمي D_1 ، فكانت النتائج كما يلي:

$$\hat{BP} = 510.671 + 0.076 \text{ GDP} - 0.097 M_1 - 0.150 \text{ DC} + 2781.36 D_1 \dots\dots (4-3)$$

$$*t = (0.128) \quad (0.8001) \quad (-0.397) \quad (-3.164) \quad (1.820)$$

$$R^2 = 0.52, \quad R^{-2} = 0.44, \quad *F = 6.45, \quad D.W = 1.94, \quad n = 29, \quad k = 5$$

من المعادلة السابقة لوحظ أن متغير عرض النقود لم يحقق أي مستوى معنوية، كما أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي جاءت غير معنوية أيضاً، بالإضافة لعدم معنوية الثابت، لذلك فقد تم حذف الثابت من المعادلة، فكانت نتائج التقدير كالتالي:

$$\hat{BP} = 0.083 \text{ GDP} - 0.082 M_1 - 0.149 \text{ DC} + 2821.09 D_1 \dots\dots (5-3)$$

$$*t = (1.087) \quad (-0.391) \quad (-3.229) \quad (1.924)$$

$$R^2 = 0.60, \quad R^{-2} = 0.55, \quad *F = 9.29, \quad D.W = 1.93, \quad n = 29, \quad k = 4$$

من النموذج السابق تبين عدم معنوية متغير الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك عدم معنوية عرض النقود M_1 ، لذلك أعيد تقدير النموذج بعد حذف الناتج المحلي الإجمالي من المعادلة، فجاءت النتائج كما يلي:

$$\hat{BP} = 0.136 M_1 - 0.183 \text{ DC} + 2672.03 D_1 \dots\dots (6-3)$$

$$*t = (2.359) \quad (-5.345) \quad (1.824)$$

$$R^2 = 0.58, \quad R^{-2} = 0.55, \quad *F = 11.90, \quad D.W = 2.06, \quad n = 29, \quad k = 3$$

من المعادلة أعلاه يلاحظ أن إشارات جميع المعلمات جاءت موافقة لفرضيات النموذج، بالإضافة للدلالة الإحصائية العالية لجميع المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية 5%، وذلك كما يتضح من خلال اختبار $t^{(2)}$ ، ما عدا المتغير الوهمي D_1 فقد جاء معنوي عند مستوى معنوية 10%⁽³⁾. كما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة بالنموذج مستقرة عند الفرق الأول، في النماذج الثلاثة (I، II، III)، وعند مستوى معنوية 1%، وذلك كما تبين من خلال اختبار (دكي- فولر) الموسع الموضحة بالجدول رقم (3-1)، كما اتضح وجود تكامل مشترك بين جميع المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، وذلك من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (3-3)، أي أن جميع المتغيرات مستقرة كمجموعة في الأجل الطويل.

(1) t الجدولية = 2.074.

(2) t الجدولية = 2.056.

(3) t الجدولية = 1.706.

- اختبار t: الجدولية $t > *t$.

جدول رقم (3-3)

اختبار (انجل - جرانجر) للتكامل المشترك

| $\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum \rho_{t-j} \Delta u_{t-j} + \epsilon_t$ | البيان | |
|--|--------|--------------|
| -4.65 | %1 | القيم الحرجة |
| -4.16 | %5 | |
| -3.84 | %10 | |
| *** $\tau = -6.24348$ | | |

وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث 55% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع فسرتها التغيرات في المتغيرات المستقلة، و45% المتبقية فسرتها الأخطاء.

ومن خلال اختبار (F) تبين جودة توصيف النموذج، من حيث ارتفاع قيمة (F^*) المحسوبة مقارنة مع الجدولية⁽¹⁾، مما يدل على جودة اختبار المتغيرات المستقلة في النموذج.

كما توضح قيمة D.W عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بعد مقارنتها مع قيم du , dL حسب جداول دارين واتسون، ومن خلال اختبار كلاين⁽²⁾ تبين عدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك كما يتضح من خلال معامل التحديد (R^2) للنموذج المقدر (0.58) مقارنة مع مربع أكبر قيمة ارتباط جزئي وهي بين المتغيرين (DC, D_1)، وكما هو موضح من خلال مصفوفة الارتباط المتعدد جدول رقم (3-4).

جدول رقم (3-4)

مصفوفة الارتباط المتعدد

| D_1 | DC | M_1 | BP | المتغيرات |
|----------|----------|----------|----------|-----------|
| - 0.0877 | - 0.6688 | - 0.2949 | 1.0000 | BP |
| 0.2340 | 0.4401 | 1.0000 | - 0.2949 | M_1 |
| 0.4518 | 1.0000 | 0.4401 | - 0.6688 | DC |
| 1.0000 | 0.4518 | 0.2340 | - 0.0877 | D_1 |

وقد تم إعادة تقدير النموذج (3-3) بعد استبدال متغير عرض النقود M_1 بعرض النقود M_2 ، لمعرفة واختبار تأثير الأخير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، ومن خلال اختبار (ADF) تبين أن متغير عرض النقود M_2 مستقر في الفرق الأول في النماذج الثلاثة، كما يوجد تكامل مشترك بين جميع

(1) f الجدولية = 4.64.

- اختبار F : الجدولية $F > F^*$.

(2) اختبار كلاين : $R^2 > r^2$

المتغيرات الداخلة في النموذج، وذلك من خلال ارتفاع قيمة τ المحسوبة مقارنة مع الجدولية عند مستوى معنوية 1%، كما هو موضح بالجدولين (3-5) و (3-6) .
جدول رقم (3-5)

نتائج اختبار جذر الوحدة (لدي - فولر) الموسع للمتغير M_2

| III | | II | | I | | البيان |
|-------------|---------|-------------|---------|-------------|---------|--------------|
| -4.15 | | -3.58 | | -2.62 | | القيم الحرجة |
| -3.50 | | -2.93 | | -1.95 | | %1 |
| -3.18 | | -2.60 | | -1.61 | | %5 |
| -3.18 | | -2.60 | | -1.61 | | %10 |
| الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | الفرق الأول | المستوى | المتغيرات |
| ***-4.577 | -1.683 | ***-4.611 | -1.781 | ***-4.695 | -0.521 | M_2 |

- (***) تعني : معنوي عند مستوى 1%

جدول رقم (3-6)

اختبار (انجل - جرانجر) للتكامل المشترك

| $\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum \rho_{t-j} \Delta u_{t-j} + \epsilon_t$ | البيان | |
|--|--------|--------------|
| -5.58 | %1 | القيم الحرجة |
| -5.03 | %5 | |
| -4.73 | %10 | |
| *** $\tau = -5.81943$ | | |

وبعد تقدير المعادلة كانت النتائج كالآتي :

$$\hat{BP} = 1517.29 + 0.059 \text{ GDP} - 0.060 \text{ } M_2 - 0.136 \text{ DC} + 0.013 \text{ G} + 1783.58 \text{ } D_1 - 1554.41 \text{ } D_2 \dots\dots\dots (3-7)$$

$$*t = (0.313) (0.584) (-0.291) (-2.388) (0.285) (0.777) (-0.671)$$

$$R^2 = 0.53, R^{-2} = 0.40, *F = 4.07, D.W = 2.09, n = 29, k = 7$$

إلا أن متغير عرض النقود M_2 لم يكن ذا دلالة إحصائية، كما أنه لم يضاف للمعادلة أي تغيير فقد بقيت جميع المتغيرات على حالها كما في المعادلة رقم (3-3).

وقد أعيد تقدير النموذج السابق (3-7) بعد حذف متغير الإنفاق الحكومي، لعدم معنويته ومخالفة إشارته للمنطق الاقتصادي، والمتغير السوري D_2 لعدم معنويته أيضاً، مع الإبقاء على المتغير الوهمي D_1 ، وكانت النتائج هي نفسها المتحصل عليها في المعادلة (3-4)، ثم بعد ذلك تم حذف الثابت، ثم الناتج المحلي الإجمالي، لعدم معنويتهما، فتم الحصول على نتائج معنوية، وهي قريبة جداً من النتائج

المتحصل عليها في المعادلة السابقة (3-6) ⁽¹⁾، فبالإضافة لاستقرار السلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج المقدر على حسب اختبار (دكي - فولر) الموسع، فإن هذه السلاسل مستقرة أيضاً كمجموعة، وذلك كما اتضح من خلال اختبار (انجل - جرانجر) للتكامل المشترك، بالإضافة لتوافق إشارات جميع المعلمات مع فرضيات النموذج، وكذلك معنوية جميع معاملات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5%، وخلو النموذج من المشاكل القياسية، مع ضعف الدلالة الإحصائية للنموذج المقدر، وانخفاض القدرة التفسيرية لمتغيراته المستقلة.

وبعد ذلك أعيد تقدير النموذج رقم (3-2) بعد استبعاد متغير الائتمان المحلي، فكانت النتائج كالاتي:

$$\hat{BP} = 3713.61 + 0.171GDP - 0.451M_1 + 0.017G - 759.016D_1 - 4295.98D_2 \dots (8-3)$$

$$*t = (0.722) \quad (1.772) \quad (-1.905) \quad (0.338) \quad (-0.345) \quad (-1.900)$$

$$R^2 = 0.41, \quad R^{-2} = 0.28, \quad *F = 3.20, \quad D.W = 1.68, \quad n = 29, \quad k = 6$$

من خلال النموذج السابق يلاحظ عدم معنوية متغير الإنفاق العام، وكذلك عدم معنوية المتغير الوهمي D_1 ، بالإضافة لمخالفة إشارتيهما لفرضيات النموذج، لذلك فقد أعيد التقدير بعد حذف هذه المتغيرات من النموذج، فجاءت النتائج كالاتي:

$$\hat{BP} = 3063.28 + 0.193GDP - 0.477M_1 - 3605.60D_2 \dots (9-3)$$

$$*t = (0.6980) \quad (2.507) \quad (-2.171) \quad (-2.209)$$

$$R^2 = 0.40, \quad R^{-2} = 0.33, \quad *F = 5.64, \quad D.W = 1.56, \quad n = 29, \quad k = 4$$

من النموذج السابق، يلاحظ أن جميع المعلمات حققت مستوى معنوية مرتفع عند مستوى 5%، وذلك من خلال مقارنة t الجدولية ⁽²⁾ مع t المحسوبة، ما عدا الثابت، فقد جاء غير معنوي، كما أن إشارات جميع المعلمات جاءت موافقة لفرضيات النموذج، هذا بالإضافة لاستقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، وذلك كما اتضح من خلال اختبار (دكي - فولر) الموسع الموضح بالجدول رقم (3-1)، كما تبين أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة كمجموعة في الأجل الطويل، وذلك على حسب نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة بالجدول رقم (3-7).

جدول رقم (3-7)

اختبار (انجل - جرانجر) للتكامل المشترك

| $\Delta ut = \lambda ut-1 + \sum pt-j\Delta ut-j + \epsilon_t$ | البيان | |
|--|--------|--------------|
| -5.04 | %1 | القيم الحرجة |
| -4.49 | %5 | |
| -4.20 | %10 | |
| *** $t = -5.54989$ | | |

(1) انظر الملحق ص ص 109-111.

(2) t الجدولية = 2.060.

كما يلاحظ ارتفاع قيمة (F^*) المحسوبة مقارنة مع الجدولية⁽¹⁾، بينما قيمة معامل التحديد (R^2) تشير إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر منخفضة جداً، بالإضافة إلى أن النموذج في منطقة شك، أي يمكن أن يكون هناك ارتباط ذاتي، وذلك كما اتضح من خلال مقارنة قيمة $D.W$ مع قيم du, dL ($du 1.65, dL 1.20$) .

في حين يشير اختبار كلاين إلى عدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك كما هو موضح من خلال مصفوفة الارتباط المتعدد جدول رقم (3-8) .

جدول رقم (3-8)

مصفوفة الارتباط المتعدد

| المتغيرات | BP | GDP | M_1 | D_2 |
|-----------|---------|---------|---------|---------|
| BP | 1.0000 | 0.4386 | -0.2949 | 0.3811 |
| GDP | 0.4386 | 1.0000 | 0.0296 | -0.1619 |
| M_1 | -0.2949 | 0.0296 | 1.0000 | -0.0869 |
| D_2 | 0.3811 | -0.1619 | -0.0869 | 1.0000 |

كما تم تقدير النموذج السابق رقم (3-8) بعد استبدال عرض النقود M_1 بعرض النقود M_2 ، وكانت نتائج التقدير قريبة جداً من النتائج المتحصل عليها في المعادلات السابقة (3-8 ، 3-9)⁽²⁾. إذن مما سبق ومن خلال المعادلات المبينة أعلاه، يتضح أن النموذج رقم (3-6) مؤهل أكثر من النموذج رقم (3-9) في توضيح أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)؛ نظراً لأن النموذج (3-9) يعاني من بعض المشاكل القياسية مثل احتمالية وجود الارتباط الذاتي، بالإضافة لضعف القدرة التفسيرية لمتغيراته المستقلة.

على ذلك ومن خلال النتائج المتحصل عليها من قياس النموذج رقم (3-6)، تبين أن عرض النقود في ليبيا بمفهوميه (M_2, M_1)، يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات، فقد جاءت إشارة متغير عرض النقود (M_2, M_1) موجبة، وبذلك تم قبول فرضية البحث، التي تنص على أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى حدوث تغيرات (سالبة أو موجبة) في ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)، إلا أن معلومة عرض النقود (M_2, M_1) جاءت منخفضة جداً، مما يعني أن عرض النقود في ليبيا ليس له تأثير مهم على ميزان المدفوعات، كما تبين أيضاً أن ميزان المدفوعات الليبي يتأثر بعوامل أخرى تتمثل في: الائتمان المحلي الذي كان له تأثير سالب على ميزان المدفوعات، والمتغير الوهمي D_1 وهو يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. والجدول التالي رقم (3-9) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تقدير المعادلات السابقة.

(1) f الجدولية = 4.68.

(2) أنظر الملحق ص ص 114 - 115 .

جدول رقم (3-9)
نتائج التحليل القياسي للنماذج المقدرة

| المتغيرات النموذج | رقم المعادلة | a | β_1 | β_2 | β_3 | β_4 | β_5 | β_6 | D.W | *F | R ⁻² | t الجدولية | F الجدولية |
|----------------------|-----------------|---------------------|--------------------------------|-----------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------|-------|-----------------|---------------|---------------|
| النموذج الأول | (3-3) | 1954.90 (0.411) | 0.065GDP (0.660) | -0.127M ₁ (-0.496) | -0.131DC (-2.367) | 0.013G (0.272) | 1690.47D ₁ (0.748) | -1706.25D ₂ (-0.731) | 2.09 | 4.13 | 0.40 | 2.074 | 3.76 |
| | (4-3) | 510.671 (0.128) | 0.076GDP (0.8001) | -0.097M ₁ (-0.397) | -0.150DC (-3.164) | 2781.36D ₁ (1.820) | | | 1.94 | 6.45 | 0.44 | 2.064 | 4.22 |
| | (5-3) | | 0.083GDP (1.087) | -0.082M ₁ (-0.3912) | -0.149DC (-3.229) | 2821.09D ₁ (1.924) | | | 1.93 | 9.29 | 0.55 | 2.056 | 4.18 |
| | (6-3) | | 0.136M ₁ (2.359) | -0.183DC (-5.345) | 2672.03D ₁ (1.824) | | | | 2.06 | 11.90 | 0.55 | 1.706 | 4.64 |
| | (7-3) | 1517.29 (0.313) | 0.059GDP (0.584) | -0.060M ₂ (-0.291) | -0.136DC (-2.388) | 0.013G (0.285) | 1783.58D ₁ (0.777) | -1554.41D ₂ (-0.671) | 2.09 | 4.07 | 0.40 | 2.074 | 3.76 |
| النموذج الثاني | (8-3) | 3713.61 (0.722) | 0.171GDP (1.772) | -0.451M ₁ (-1.905) | 0.017G (0.338) | -759.016D ₁ (-0.345) | -4295.98D ₂ (-1.900) | | 1.68 | 3.20 | 0.28 | 2.069 | 3.94 |
| | (9-3) | 3063.28 (0.6980) | 0.193GDP (2.507) | -0.477M ₁ (-2.171) | -3605.60D ₂ (-2.209) | | | | 1.56 | 5.64 | 0.33 | 2.060 | 4.68 |

المصدر: معادلات الفصل الثالث من البحث ص ص 76-81.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1- يعتبر متغيري عرض النقود وميزان المدفوعات، من المتغيرات المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل واضعي السياسة النقدية، فمن خلال التحكم بعرض النقود تستطيع السياسة النقدية التأثير على مستوى الناتج والأسعار من أجل تحقيق الاستقرار، وإن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم، مما يساعد صناع القرار على استنباط السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي، الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، والنمو الاقتصادي، وحتى تكون السياسة النقدية فاعلة، فإن هذا يتطلب وجود سوق نقدية منظمة، مع وجود سوق مالي واسع ومتطور، يستطيع المصرف المركزي من خلالهما تطبيق سياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع، إلا أن ليبيا تتصف بعدم وجود سوق نقدية منظمة، بالإضافة لضيق السوق المالي، مما يؤدي إلى ضعف فعالية هذه السياسات، ومن ثم عدم فعالية السياسة النقدية بشكل عام.

2- إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تكون ملائمة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الليبي؛ لأن الصادرات الليبية تتمثل في الصادرات النفطية، وهي تسعر بعملة أجنبية (الدولار)، بالإضافة إلى أن الواردات هي من السلع الضرورية، لذلك فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لن يؤدي إلى زيادة في قيمة الصادرات، ولا انخفاض في قيمة الواردات، لهذا فإن سياسة القيود الكمية على الواردات تعتبر من أفضل الوسائل في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الليبي إذا ما طبقت بشكل أكثر فاعلية .

3- إن ميزان المدفوعات الليبي يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تحدث في الميزان التجاري وهو من أهم بنود ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التغيرات في قيمة كل من الصادرات والواردات، فالزيادة في قيمة الصادرات، أو الانخفاض في قيمة الواردات تؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري، ومن ثم فائض في ميزان المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، وهذا عكس المنهج النقدي، فوفق المنهج النقدي تكون جميع مكونات ميزان المدفوعات مؤثرة فيه، وليس الميزان التجاري فقط .

وقد حقق الميزان التجاري الليبي فائضاً مستمراً خلال الفترة (1980-2008)، إلا أن هذا الفائض مال للتذبذب، حيث يرتفع في بعض السنوات، ثم ينخفض في سنوات أخرى من تلك الفترة؛ وذلك بسبب التذبذب في قيمة الصادرات النفطية، بسبب الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط العالمية، إذ تمثل الصادرات النفطية مصدر الدخل الرئيسي في الدولة، مما أدى إلى حدوث اختلالات في هيكل الاقتصاد الليبي، هذا بالإضافة لاعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات في توفير احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية؛ بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، مما نتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية .

4- تبين أن ميزان المدفوعات الليبي قد شهد تقلبات بين العجز والفائض خلال فترة الثمانينيات، وكان أكبر عجز سجله ميزان المدفوعات الليبي في عام 1981م بحوالي- 1221.2 مليون دينار، واستمر العجز في ميزان المدفوعات من سنة 1981 وحتى عام 1984 م، وقد كانت أطول فترة عانى فيها ميزان المدفوعات الليبي من العجز؛ ويعود العجز في ميزان المدفوعات إلى الانخفاض في قيمة الصادرات، أو الارتفاع في قيمة الواردات هذا من ناحية، وكذلك إلى العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل، وإلى العجز في حساب رأس المال من ناحية أخرى، ثم تحول العجز إلى فائض في عامي 1985م، 1986م؛ وذلك بسبب انخفاض العجز في ميزان الخدمات، وحساب رأس المال، وأيضاً نتيجة لفائض الميزان التجاري، ثم عاد العجز من جديد سنة 1987م وهكذا، إلا أن ميزان المدفوعات شهد فائضاً مستمراً خلال الفترة (1990-2008) ماعدا سنتي (1993،1998)؛ ويرجع الفائض في ميزان المدفوعات لفائض الميزان التجاري، وكان أكبر فائض حققه ميزان المدفوعات خلال سنة 2008م، حيث وصل إلى حوالي 18880.7 مليون دينار .

5- من خلال دراسة عرض النقود (M_2, M_1) في ليبيا ، لوحظ أن عرض النقود نما بشكل متذبذب خلال فترة الثمانينيات؛ وذلك بسبب النمو المتذبذب للودائع تحت الطلب والعملية في التداول، بالإضافة للنمو المتذبذب لشبه النقود، بينما نما بشكل متزايد خلال فترة التسعينيات، وحتى عام 2008م؛ ويعود السبب في ذلك للنمو المتزايد للودائع تحت الطلب والعملية في التداول، وكذلك بسبب نمو شبه النقود بشكل متزايد، وقد بلغ أعلى معدل له عام 2008م؛ وذلك بسبب التوسع في الإنفاق العام والانتماء المصرفي .

6- من خلال التحليل الوصفي، تبين أن هناك زيادة في عرض النقود في بعض سنوات الدراسة مع وجود عجز في ميزان المدفوعات، بينما في سنوات أخرى كان هناك زيادة في عرض النقود وفائضاً في ميزان

المدفوعات، فمثلاً في سنة 1985م زاد عرض النقود، وحقق ميزان المدفوعات فائضاً؛ يعود السبب فيه لفائض الميزان التجاري، وكذلك لانخفاض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل، بينما في سنة 1993م زاد عرض النقود، وحقق ميزان المدفوعات عجزاً؛ وذلك بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وكذلك بسبب زيادة العجز في ميزان الخدمات، والتحويلات بدون مقابل.

7- الملاحظ خلال فترة الدراسة أن الاقتصاد الليبي واجه ارتفاعاً في معدلات التضخم، وخاصةً خلال الفترة (1993-2008)، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 10% عام 2008 م، مقارنة بعام 2007م؛ وذلك بسبب نمو عرض النقود بشكل متزايد، بسبب التوسع في الإنفاق العام والائتمان المحلي، بالإضافة لارتفاع أسعار الواردات، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي بسبب الزيادة في أسعار النفط، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم محلياً.

وحيث أن الاقتصاد الليبي يعتمد على الواردات في تغطية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وأن حصيلة الصادرات (والمتمثلة في الغالبية العظمى في الصادرات النفطية) تمتصها الواردات، لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي ليس له دورٌ مهمٌ في الاقتصاد الليبي مقارنة بحجم التجارة الخارجية، وهذا ما أثبتته التحليل القياسي من خلال النموذج المقدر، فقد جاء متغير الناتج المحلي الإجمالي غير معنوي إحصائياً.

8- من خلال الاختبارات القياسية المتعددة التي استخدمت من قبل الباحث لقياس أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2008)، تبين أن إشارات جميع المعلمات المستخدمة جاءت مطابقة لفرضيات النموذج، وكانت إشارة متغير عرض النقود (M_2 , M_1) موجبة، غير أن معلمة عرض النقود (M_2 , M_1) كانت منخفضة جداً، فالزيادة في عرض النقود M_1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى حدوث زيادة في ميزان المدفوعات بمقدار (0.136) وحدة، أي أن عرض النقود M_1 فسر حوالي 14% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (ميزان المدفوعات)، وكذلك الحال بالنسبة لعرض النقود M_2 ، حيث لا يوجد اختلاف يذكر في النتائج بينه وبين عرض النقود M_1 ، مما يدل على أن عرض النقود في ليبيا ليس له تأثيرٌ مهمٌ على ميزان المدفوعات.

وبالرغم من انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج المقدر، إلا أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج كان لها دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة لمعنوية النموذج المقدر، وخلوه من المشاكل القياسية، كما تبين من خلال اختبار(ديكي- فولر) الموسع استقرار جميع المتغيرات عند فروعها

الأولى، وعند مستوى معنوية 1%، وأثبت اختبار(انجل- جرانجر) وجود تكامل مشترك بين جميع المتغيرات المستخدمة.

9- أظهر التحليل الوصفي أن تغيرات عرض النقود في ليبيا ليس لها علاقة بالتغيرات في ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2008)؛ ففي بعض السنوات حقق عرض النقود نمواً، وحقق ميزان المدفوعات فائضاً، بينما في سنوات أخرى زاد عرض النقود، وحقق ميزان المدفوعات عجزاً، وأن التغيرات التي حدثت في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى أكثر أهمية من عرض النقود في التأثير على ميزان المدفوعات، وهذا ما أثبتته التحليل القياسي، فبالرغم من النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال النموذج القياسي، والتي بينت وجود علاقة طردية بين عرض النقود وميزان المدفوعات، فإن تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات الليبي لا ينطبق مع نتيجة النموذج القياسي؛ بسبب خصوصية الاقتصاد الليبي المعتمد على تصدير النفط الخام، الذي يعد هو الأساس في فائض ميزان المدفوعات الليبي من جهة، وتوسيع حجم القاعدة النقدية بمكوناتها الخاص بالعملات القابلة للتحويل (العملات الصعبة) من جهة أخرى.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل القياسي التي تم التوصل إليها من خلال النماذج المقدره:-

| المتغيرات النموذج | رقم المعادلة | a | β_1 | β_2 | β_3 | β_4 | β_5 | β_6 | D.W | *F | R ⁻² | t الجدولية | F الجدولية |
|----------------------|-----------------|---------------------|--------------------------------|-----------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|------|-------|-----------------|---------------|---------------|
| النموذج الأول | (3 -3) | 1954.90 (0.411) | 0.065GDP (0.660) | -0.127M ₁ (-0.496) | -0.131DC (-2.367) | 0.013G (0.272) | 1690.47D ₁ (0.748) | -1706.25D ₂ (-0.731) | 2.09 | 4.13 | 0.40 | 2.074 | 3.76 |
| | (4 -3) | 510.671 (0.128) | 0.076GDP (0.8001) | -0.097M ₁ (-0.397) | -0.150DC (-3.164) | 2781.36D ₁ (1.820) | | | 1.94 | 6.45 | 0.44 | 2.064 | 4.22 |
| | (5 -3) | | 0.083GDP (1.087) | -0.082M ₁ (-0.3912) | -0.149DC (-3.229) | 2821.09D ₁ (1.924) | | | 1.93 | 9.29 | 0.55 | 2.056 | 4.18 |
| | (6 -3) | | 0.136M ₁ (2.359) | -0.183DC (-5.345) | 2672.03D ₁ (1.824) | | | | 2.06 | 11.90 | 0.55 | 1.706 | 4.64 |
| | (7-3) | 1517.29 (0.313) | 0.059GDP (0.584) | -0.060M ₂ (-0.291) | -0.136DC (-2.388) | 0.013G (0.285) | 1783.58D ₁ (0.777) | -1554.41D ₂ (-0.671) | 2.09 | 4.07 | 0.40 | 2.074 | 3.76 |
| النموذج الثاني | (8 -3) | 3713.61 (0.722) | 0.171GDP (1.772) | -0.451M ₁ (-1.905) | 0.017G (0.338) | -759.016D ₁ (-0.345) | -4295.98D ₂ (-1.900) | | 1.68 | 3.20 | 0.28 | 2.069 | 3.94 |
| | (9 -3) | 3063.28 (0.6980) | 0.193GDP (2.507) | -0.477M ₁ (-2.171) | -3605.60D ₂ (-2.209) | | | | 1.56 | 5.64 | 0.33 | 2.060 | 4.68 |

المصدر: معادلات الفصل الثالث من البحث ص ص 76-81.

ثانياً : التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بصنع السياسات الاقتصادية في ليبيا وهي على النحو التالي:

1- نظراً لأهمية عرض النقود في رسم السياسة النقدية، وارتباطه بحركة النشاط الاقتصادي، فإن إخضاع هذا المتغير للدراسة إلى جانب الدراسات المتعلقة بميزان المدفوعات عند صياغة السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، سيؤدي إلى تفعيل دور السياسة النقدية في ليبيا.

2- يعتمد الاقتصاد الليبي بصورة رئيسية على الصادرات النفطية والتي تتأثر أسعارها وكمياتها بدرجة كبيرة بعوامل ومؤثرات خارجية مما يجعل منه اقتصاداً سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، وتأثيرها على مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ومن ثم ينبغي الاهتمام بالصادرات الأخرى غير النفطية، وتنويع قاعدتها، لغرض تقليص الاعتماد على النفط، وكذلك تقليص الاعتماد على الواردات وخاصةً من السلع الاستهلاكية، من خلال تشجيع الصناعات المحلية.

3- لقد عانى ميزان الخدمات الليبي من عجز مستمر خلال الفترة (1980-2008)؛ وذلك بسبب زيادة الخدمات التي يقدمها الأجانب إلى المقيمين في البلد بشكل أكبر بكثير من تلك التي يقدمها المقيمين للأجانب، وهي تتمثل في كافة أنواع الخدمات مثل (النقل والمواصلات، والشحن والتأمين، والسفر والعلاج، والسياحة.....إلخ)، وعليه فإن دعم وتطوير القطاع الخدمي سيؤدي إلى معالجة العجز في مكونات هذا الميزان، ومن ثم معالجة العجز في ميزان العمليات غير المنظورة، مما يؤدي إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تنشيط القطاع الخاص وتوفير التقنيات الحديثة اللازمة لعمله في كافة المجالات من سياحة واتصالات وغيرها، بالإضافة لوضع بعض التشريعات التي من شأنها السماح بتدفق الأموال الأجنبية إلى السوق المحلية، مع توفر مناخ من الشفافية والاستقرار الهيكلي والتنظيمي .

4- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، لوحظ أن معلمة عرض النقود بمفهوميه (M_2, M_1)، جاءت منخفضة جداً، مما يدل على أن عرض النقود في ليبيا ليس له تأثير يذكر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2008)، أي أن السياسة النقدية في ليبيا ليس لها دور فاعل في تحسين وضع ميزان المدفوعات الليبي، وحتى تكون السياسة النقدية فاعلة، ينبغي الاهتمام بتطوير الأسواق المالية وزيادة كفاءتها، بما يكفل للسلطات النقدية تحقيق سياستها بشكل أكثر فعالية عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

5- العمل على إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بعرض النقود وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، ومعرفة ما إذا كان هناك تأثير لعرض النقود على ميزان المدفوعات خلال فترات مختلفة أخرى، غير التي تناولها هذا البحث، وذلك لغرض التعرف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذين المتغيرين ، والاستفادة منها في صياغة السياسة النقدية.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً :- الكتب

أ- الكتب العربية

- 1- أبديمان، مايكل . الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور. الرياض: دار المريخ ، 1999م .
- 2- أدهم ، مازن عبد السلام . العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية . طرابلس : الدار الأكاديمية ، 2007 م .
- 3- الباز، محمود الطنطاوي . دراسات في الاقتصاد الدولي . الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1994 م .
- 4- البكري، كامل. الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001 م .
- 5- الجنابي، عجمي جميل و رمزي ياسين يسع ارسلان . النقود و المصارف و النظرية النقدية. ط1؛ عمان : دار وائل ، 2009 م.
- 6- الحاسية ، ميلود جمعة. دور النقود في الاقتصاد الليبي : دراسة تحليلية وتطبيقية . بنغازي : مطابع الثورة ، 1979م .
- 7- الحاسية، ميلود جمعة. النقود و المصارف والنشاط الاقتصادي . ط2؛ بنغازي : دار الكتب الوطنية، 1995م .
- 8- الدعوى، عباس كاظم. السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية . ط1 ؛ عمان : دار صفاء ، 2010 م .
- 9- السريتي، السيد محمد أحمد. التجارة الخارجية . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م .
- 10- الشمري، ناظم محمد نوري. النقود والمصارف و النظرية النقدية . ط1 ؛ عمان : دار زهران، 2008 م .

- 11- الفيتوري، عطية المهدي. الاقتصاد الدولي . ط1 ؛ بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1988 م .
- 12- الفيتوري، عطية المهدي. ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي . ط1 ؛ بنغازي : مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 1992م .
- 13- القريشي، محمد صالح . المالية الدولية . عمان : مؤسسة الوراق ، 2007م.
- 14- القريشي، مدحت . تطور الفكر الاقتصادي . ط1 ؛ عمان : دار وائل ، 2008 م.
- 15- بن هاني، حسين. اقتصاديات النقود والبنوك : الأسس والمبادئ . ط1 ؛ عمان : دار الكندي، 2003 م .
- 16- جيرُونيلام، فرانسيس. الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري. ط1؛ بنغازي: جامعة قاريونس ، 1991 م .
- 17- حداد، اكرم ومشهور هذلول. النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري. ط2؛ عمان: دار وائل، 2008 م.
- 18- خليل، سامي. نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة . د . م : الكويت ، 1994 م .
- 19- خليل، سامي. الاقتصاد الدولي . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005 م .
- 20- دانياليز، جوزيف وديفيد فانهوز. اقتصاديات النقود والتمويل الدولي. ترجمة محمود حسن حسني، الرياض : دار المريخ ، 2010 م .
- 21- سيجل، باري. النقود والبنوك والاقتصاد : وجهة نظر النقديين . ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، الرياض : دار المريخ ، 1987 م.
- 22- شامية، أحمد زهير. النقود و المصارف . ط1 ؛ عمان : دار زهران ، 2010 م.
- 23- عطية، عبد القادر محمد. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. ط3؛ الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004 م .

- 24- ماير، توماس وجيمس إس دوسينبري وروبرت زد أليبر. **النقود والبنوك والاقتصاد** . ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، الرياض : دار المريخ ، 2002 م .
- 25- مندور، أحمد. **مقدمة في الاقتصاد الدولي** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1990 .
- 26- هاشم، إسماعيل محمد. **مذكرات في النقود والبنوك** . بيروت : دار النهضة العربية ، 1976 م .
- 27- هالوود، سي بول ورونالد ماكدونالد. **النقود والتمويل الدولي** . ترجمة محمود حسن حسني ، الرياض : دار المريخ ، 2007 م .
- 28- يونس، محمود. **مقدمة في نظرية التجارة الدولية** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1986 م .

ب- الكتب الأجنبية

- 1- Abel , Andrew B . and Ben S . Bernanke . **Macroeconomics**. fifth Edition; New York: Pearson Addison Wesley , 2005 .
- 2-Colande, David C . r. **Macroeconomics** . Fifth Edition; McGraw-Hill/Irwin: New York, 2004.

ثانياً :- الدوريات

1- الدوريات العربية

أ- المجلات والمؤتمرات

- 1- أبو حبيل، عبد الفتاح. " تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية " . مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية ، بنغازي ، في الفترة 24- 12- 1991 م .
- 2- أبو غالية، إسماعيل محمد علي وحسين الفحل. " الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج: دراسة تحليلية خلال الفترة (1995- 2008) " . مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، جامعة القدس ، فلسطين، المجلد 2 ، العدد 27، (يونيو 2012م).
- 3- أحمد، منجد عبد اللطيف. " تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي باستخدام النموذج النقدي " . مجلة أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة ، العدد 13 ، (خريف 2003 م).

4- الجنابي، هيل عجمي جميل. " عرض النقود في عمان والعوامل المؤثرة فيه ". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، (ديسمبر 2007 م).

5- الفيتوري، عطية المهدي. " الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي: الآثار والبدائل ". مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي، في الفترة 24-12-1991 م .

6- بريون، نوري عبد السلام. " ممارسة السياسة النقدية في ليبيا ". مجلة دراسات في المال والأعمال، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا، عدد الربيع (1993 م) .

ب- النشرات والتقارير

1- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962-1996 (ديسمبر 1997 م) .

2- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000 م.

3- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

4- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

5- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، كتيب إحصاءات ميزان المدفوعات (2005) .

ج- البحوث والدراسات غير المنشورة

1- اشكاب، عبد الله محمد إبراهيم. محددات الطلب على النقود في ظل التغيرات الهيكلية: حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2008م (سالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراته، ليبيا، 2010 م).

2- الشوربجي، مجدي. السياسة الائتمانية وأثرها على ميزان المدفوعات: دراسة خاصة بالاقتصاد المصري (دراسة غير منشورة ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 1988م) .

- 3- حمد ، عيسى الشادلي. أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني (دراسة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004 م).
- 4- عبد الله، ابتسام محمد أحمد. سياسات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية عن السودان (دراسة غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، الرسائل والتطورات الرقمية ، 2003 م)
- 5- على، إبراهيم محمد أحمد. سلوك ميزان المدفوعات : تطبيق النظرية النقدية (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والدراسات الاجتماعية ، جامعة السودان ، 2008 م).
- 6- مرزا، على خضير. اتجاهات التضخم في ليبيا للفترة 1999 - 2008 ، (دراسة غير منشورة، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، 2009 م).
- 7- مطر، غالب صالح. دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها في ميزان المدفوعات في اليمن (دراسة غير منشورة ، جامعة صنعاء، 2009م).

2- الدوريات الإنجليزية

أ- المجلات والمؤتمرات

1- Agbola, Frank, W .,"Does Devaluation Improve Trade Balance of Ghana?",

Paper to be Presented at the International Conference on Ghana'S Economy
, Accra , July 18-20, 2004.

2- Gulzar Ali ,M." Pakistan's Balance of Payments as a Monetary ", **Journal of Managerial Sciences**, Volume V , Number 2 .

ب- البحوث والدراسات غير المنشورة

1- Fitchat , Sandie . **The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon**
(Unpublished Research , Directorate of Environmental Affairs, Ministry of Environment and Tourism, Windhoek, Namibia , 2005).

2-ROGERS DHLIWAYO .**The Balance of Payments as a monetary phenomenon:
An econometric study of Zimbabwe's experience** (Unpublished Research ,
AERC , University of Zimbabwe , Harare, Zimbabwe , 1996).

الملاحق

ملحق رقم (1)

جداول لبيانات بعض المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة

جدول رقم (1- أ)

عرض النقود في ليبيا بالأسعار الثابتة (2003م) خلال الفترة (1980- 2008)

مليون دينار

| السنة | عرض النقود بالأسعار الثابتة *M1 | عرض النقود بالأسعار الثابتة *M2 |
|-------|------------------------------------|------------------------------------|
| 1980 | 17255.36 | 24432.14 |
| 1981 | 19731.46 | 26106.18 |
| 1982 | 17566.85 | 23399.46 |
| 1983 | 15181.05 | 21719.47 |
| 1984 | 13833.67 | 21304.59 |
| 1985 | 17288.61 | 25018.32 |
| 1986 | 11834.63 | 18374.32 |
| 1987 | 12830.60 | 18929.10 |
| 1988 | 11810.20 | 18479.22 |
| 1989 | 13437.96 | 18667.88 |
| 1990 | 16074.05 | 21298.62 |
| 1991 | 15533.92 | 21103.85 |
| 1992 | 17227.33 | 23044.00 |
| 1993 | 17426.86 | 23521.04 |
| 1994 | 18355.76 | 24525.45 |
| 1995 | 18259.03 | 25623.78 |
| 1996 | 17962.57 | 25585.56 |
| 1997 | 16253.70 | 23028.47 |
| 1998 | 18290.08 | 26357.25 |
| 1999 | 18016.44 | 25628.77 |
| 2000 | 14125.82 | 19880.36 |
| 2001 | 12743.91 | 18934.36 |
| 2002 | 9504.15 | 14196.62 |
| 2003 | 9029.2 | 14051.8 |
| 2004 | 8693.56 | 12659.74 |
| 2005 | 9308.63 | 12125.22 |
| 2006 | 9430.47 | 12151.99 |
| 2007 | 12513.59 | 16388.38 |
| 2008 | 16348.98 | 22022.23 |

المصدر: (1) مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، الإحصاءات النقدية والمصرفية ، خلال الفترة 1966- 2000.

(2) مصرف ليبيا المركزي ، التقارير السنوية ، أعداد متفرقة . تم استخدام المخفض الضمني سنة الأساس (2003 = 100) * .

جدول رقم (1- ب)

إجمالي الواردات والصادرات الليبية ، وصافي الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات

بالأسعار الثابتة (2003م) خلال الفترة (1980- 2008)

مليون دينار

| السنة | إجمالي الواردات *E | إجمالي الصادرات *X | صافي الميزان التجاري *BT | ميزان المدفوعات *PB |
|-------|-----------------------|-----------------------|-----------------------------|------------------------|
| 1980 | 18274.40 | 38626.19 | 20351.79 | 11328.57 |
| 1981 | 24500.56 | 25897.75 | 279.21 | - 6860.67 |
| 1982 | 17659.78 | 22044.57 | 4384.78 | -3240.22 |
| 1983 | 13987.89 | 19240.53 | 5252. 63 | -2783.68 |
| 1984 | 13822.45 | 16838.78 | 3016.33 | -2506.63 |
| 1985 | 9592.08 | 18047.52 | 8455.45 | 3978.22 |
| 1986 | 5557.59 | 9460.31 | 3902.72 | 653.31 |
| 1987 | 5925.0 | 6405.97 | 480.97 | -1178.36 |
| 1988 | 6457.25 | 6335.29 | -121.96 | -1592.16 |
| 1989 | 7116.79 | 7953.28 | 836.50 | 289.42 |
| 1990 | 7422.15 | 11122.84 | 3700.69 | 1127.68 |
| 1991 | 7906.64 | 10526.57 | 2619.93 | 212.24 |
| 1992 | 7132.67 | 9634.33 | 2501.67 | 1675.33 |
| 1993 | 8362.78 | 8475.40 | 112.62 | -1704.21 |
| 1994 | 7130.61 | 8126.97 | 996.36 | 416.06 |
| 1995 | 6156.45 | 8892.55 | 2736.10 | 2015.19 |
| 1996 | 6855.08 | 9301.60 | 2446.52 | 2170.32 |
| 1997 | 6340.28 | 8744.21 | 2403.94 | 2082.18 |
| 1998 | 5768.19 | 6231.81 | 463.61 | -160.05 |
| 1999 | 5019.63 | 7641.78 | 2622.15 | 337.90 |
| 2000 | 3828.55 | 11181.45 | 7371.09 | 6107.09 |
| 2001 | 4099.23 | 8311.25 | 4212.02 | 1620.65 |
| 2002 | 10270.74 | 13659.39 | 3388.65 | 414.85 |
| 2003 | 9216.0 | 18.770 | 9554.0 | 4059.0 |
| 2004 | 9404.62 | 18662.87 | 9258.25 | 4993.48 |
| 2005 | 9713.27 | 25077.57 | 15364.30 | 1343.70 |
| 2006 | 9908.89 | 30516.39 | 20607.50 | 13377.09 |
| 2007 | 12244.16 | 32358.36 | 20114.19 | 12922.08 |
| 2008 | 12581.28 | 36589.83 | 24008.55 | 8969.45 |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة .

تم استخدام المخفض الضمني سنة الأساس (2003 = 100) * .

جدول رقم (1- ج)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة (أسعار 2003 م) ،
والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980 - 2008)

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية | الناتج المحلي الإجمالي المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي |
|-------|--|---|
| 1980 | 62860.7 | 16.8 |
| 1981 | 49347.8 | 17.8 |
| 1982 | 48543.2 | 18.4 |
| 1983 | 44825.3 | 19.0 |
| 1984 | 39834.0 | 19.6 |
| 1985 | 38812.5 | 20.2 |
| 1986 | 26324.6 | 25.7 |
| 1987 | 22454.4 | 26.8 |
| 1988 | 24156.2 | 25.5 |
| 1989 | 25895.3 | 27.4 |
| 1990 | 26858.6 | 28.9 |
| 1991 | 29530.5 | 28.6 |
| 1992 | 29249.8 | 30.0 |
| 1993 | 30058.5 | 30.9 |
| 1994 | 30072.4 | 33.0 |
| 1995 | 30350.5 | 34.9 |
| 1996 | 31540.8 | 37.4 |
| 1997 | 31958.1 | 43.2 |
| 1998 | 32098.6 | 39.3 |
| 1999 | 32132.4 | 43.8 |
| 2000 | 33530.7 | 55.0 |
| 2001 | 33290.2 | 64.9 |
| 2002 | 33163.6 | 91.6 |
| 2003 | 37423.4 | 100.0 |
| 2004 | 39678.8 | 121.2 |
| 2005 | 44087.2 | 150.7 |
| 2006 | 46583.6 | 173.3 |
| 2007 | 48898.0 | 182.5 |
| 2008 | 50225.1 | 210.5 |

المصدر: (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962- 1996 (ديسمبر 1997 م).

(2) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة .

(3) عبد الله محمد إبراهيم أشكاب، محددات الطلب على النقود في ظل التغيرات الهيكلية: حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 - 2008م (سالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراته، ليبيا، 2010 م)، ص77.

جدول رقم (1- د)

صافي الائتمان المحلي، والإتفاق العام (بالأسعار الثابتة والجارية) خلال الفترة (1980- 2008)

مليون دينار

| الإتفاق العام بالأسعار الثابتة *G | صافي الائتمان المحلي بالأسعار الثابتة *DC | الإتفاق العام بالأسعار الجارية G | صافي الائتمان المحلي بالأسعار الجارية DC | السنة |
|--------------------------------------|---|-------------------------------------|--|-------|
| 20842.86 | 2379.76 | 3501.6 | 399.8 | 1980 |
| 22038.20 | 9366.85 | 3922.8 | 1667.3 | 1981 |
| 19678.80 | 10865.22 | 3620.9 | 1999.2 | 1982 |
| 19035.26 | 12537.89 | 3616.7 | 2382.2 | 1983 |
| 16708.67 | 14981.63 | 3274.9 | 2936.4 | 1984 |
| 13393.07 | 15069.80 | 2705.4 | 3044.1 | 1985 |
| 9393.00 | 10563.42 | 2414.0 | 2714.8 | 1986 |
| 7716.42 | 12553.36 | 2068.0 | 3364.3 | 1987 |
| 7726.67 | 14192.55 | 1970.3 | 3619.1 | 1988 |
| 7047.08 | 15830.29 | 1930.9 | 4337.5 | 1989 |
| 9373.70 | 20393.77 | 2709.0 | 5893.8 | 1990 |
| 8318.18 | 19936.71 | 2379.0 | 5701.9 | 1991 |
| 9160.0 | 20505.33 | 2748.0 | 6151.6 | 1992 |
| 8126.21 | 21744.66 | 2511.0 | 6719.1 | 1993 |
| 6304.55 | 22386.67 | 20805.0 | 7387.6 | 1994 |
| 8729.51 | 22559.31 | 3046.6 | 7873.2 | 1995 |
| 10282.35 | 20391.98 | 3845.6 | 7626.6 | 1996 |
| 12456.94 | 16587.73 | 5381.4 | 7165.9 | 1997 |
| 13514.00 | 18665.14 | 5311.0 | 7335.4 | 1998 |
| 11070.78 | 19406.39 | 4849.0 | 8500.0 | 1999 |
| 10400.0 | 9828.73 | 5720.0 | 5405.8 | 2000 |
| 11775.04 | 5344.07 | 7642.0 | 3468.3 | 2001 |
| 11378.82 | 13470.31 | 10423.0 | 12338.8 | 2002 |
| 6109.9 | 19790.9 | 6109.9 | 19790.9 | 2003 |
| 9047.36 | -23083.00 | 10965.4 | -27976.6 | 2004 |
| 5602.39 | -31039.88 | 8442.8 | -46777.1 | 2005 |
| 13686.73 | -39532.60 | 23719.1 | -68510.0 | 2006 |
| 17668.27 | -47845.64 | 32244.6 | -87318.3 | 2007 |
| 15407.60 | -48634.49 | 32433.0 | -102375.6 | 2008 |

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة . تم استخدام المخفض الضمني سنة الأساس (2003 = 100)*

ملحق رقم (2)

Gretl مخرجات برمجة

الملحق (2- أ)

Model 10: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|--------------------|-------------|--------------------|----------|---------|----|
| const | 1954.90 | 4755.08 | 0.4111 | 0.6850 | |
| GDP | 0.0653387 | 0.0990294 | 0.6598 | 0.5162 | |
| M ₁ | -0.126798 | 0.255907 | -0.4955 | 0.6252 | |
| DC | -0.131138 | 0.0554028 | -2.367 | 0.0272 | ** |
| G | 0.0126329 | 0.0463717 | 0.2724 | 0.7878 | |
| D ₁ | 1690.47 | 2260.75 | 0.7477 | 0.4625 | |
| D ₂ | -1706.25 | 2335.54 | -0.7306 | 0.4728 | |
| Mean dependent var | 2071.304 | S.D. dependent var | 4728.010 | | |
| Sum squared resid | 2.94e+08 | S.E. of regression | 3657.857 | | |
| R-squared | 0.529715 | Adjusted R-squared | 0.401455 | | |
| F(6, 22) | 4.130020 | P-value(F) | 0.006308 | | |
| Log-likelihood | -275.0779 | Akaike criterion | 564.1558 | | |
| Schwarz criterion | 573.7269 | Hannan-Quinn | 567.1533 | | |
| rho | -0.139820 | Durbin-Watson | 2.085833 | | |

Excluding the constant, p-value was highest for variable 15 (G)

الملحق (2- ب)

Model 12: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|---------|-----|
| const | 510.671 | 4001.56 | 0.1276 | 0.8995 | |
| GDP | 0.0759273 | 0.0948919 | 0.8001 | 0.4315 | |
| M ₁ | -0.0969822 | 0.244522 | -0.3966 | 0.6952 | |
| DC | -0.149694 | 0.0473092 | -3.164 | 0.0042 | *** |
| D ₁ | 2781.36 | 1528.18 | 1.820 | 0.0812 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.02e+08 S.E. of regression 3545.322

R-squared 0.518044 Adjusted R-squared 0.437718

F(4, 24) 6.449259 P-value(F) 0.001133

Log-likelihood -275.4333 Akaike criterion 560.8667

Schwarz criterion 567.7032 Hannan-Quinn 563.0078

rho -0.081412 Durbin-Watson 1.942437

Excluding the constant, p-value was highest for variable 1 (M₁)

الملحق (ج-2)

Model 2: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|---------|-----|
| GDP | 0.0828595 | 0.0762606 | 1.087 | 0.2876 | |
| M ₁ | -0.0816457 | 0.208723 | -0.3912 | 0.6990 | |
| DC | -0.149160 | 0.0461871 | -3.229 | 0.0035 | *** |
| D ₁ | 2821.09 | 1466.41 | 1.924 | 0.0658 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.02e+08 S.E. of regression 3474.870

R-squared 0.597688 Adjusted R-squared 0.549410

F(4, 25) 9.285201 P-value(F) 0.000097

Log-likelihood -275.4432 Akaike criterion 558.8864

Schwarz criterion 564.3556 Hannan-Quinn 560.5992

rho -0.071304 Durbin-Watson 1.932034

P-value was highest for variable 1 (M₁)

الملحق (2- د)

Model 14: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|----------|-----|
| M ₁ | 0.136336 | 0.0577863 | 2.359 | 0.0261 | ** |
| DC | -0.182984 | 0.0342372 | -5.345 | 1.36e-05 | *** |
| D ₁ | 2672.03 | 1465.04 | 1.824 | 0.0797 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.16e+08 S.E. of regression 3486.914

R-squared 0.578690 Adjusted R-squared 0.546281

F(3, 26) 11.90409 P-value(F) 0.000043

Log-likelihood -276.1122 Akaike criterion 558.2245

Schwarz criterion 562.3263 Hannan-Quinn 559.5091

rho -0.179124 Durbin-Watson 2.058026

الملحق (2- هـ)

Model 10: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value |
|----------------|-------------|------------|---------|-----------|
| const | 1517.29 | 4854.07 | 0.3126 | 0.7575 |
| GDP | 0.0586327 | 0.100337 | 0.5844 | 0.5649 |
| M ₂ | -0.0595919 | 0.204506 | -0.2914 | 0.7735 |
| DC | -0.136372 | 0.0570963 | -2.388 | 0.0259 ** |
| G | 0.0132742 | 0.0466123 | 0.2848 | 0.7785 |
| D ₁ | 1763.58 | 2269.39 | 0.7771 | 0.4454 |
| D ₂ | -1554.41 | 2315.87 | -0.6712 | 0.5091 |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 2.96e+08 S.E. of regression 3671.132

R-squared 0.526295 Adjusted R-squared 0.397103

F(6, 22) 4.073733 P-value(F) 0.006757

Log-likelihood -275.1830 Akaike criterion 564.3659

Schwarz criterion 573.9370 Hannan-Quinn 567.3634

rho -0.147877 Durbin-Watson 2.094914

Excluding the constant, p-value was highest for variable 15 (G)

الملحق (2- و)

Model 11: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|---------|-----|
| const | 346.957 | 4239.97 | 0.08183 | 0.9355 | |
| GDP | 0.0706461 | 0.0952272 | 0.7419 | 0.4654 | |
| M ₂ | -0.0505630 | 0.197360 | -0.2562 | 0.8000 | |
| DC | -0.151792 | 0.0504331 | -3.010 | 0.0061 | *** |
| D ₁ | 2752.40 | 1529.36 | 1.800 | 0.0845 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.03e+08 S.E. of regression 3552.067

R-squared 0.516208 Adjusted R-squared 0.435576

F(4, 24) 6.402017 P-value(F) 0.001183

Log-likelihood -275.4885 Akaike criterion 560.9770

Schwarz criterion 567.8134 Hannan-Quinn 563.1181

rho -0.090530 Durbin-Watson 1.956824

Excluding the constant, p-value was highest for variable 10 (M₂)

الملحق (2- ز)

Model 3: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std.error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|-----------|---------|---------|-----|
| GDP | 0.0745161 | 0.0809949 | 0.9200 | 0.3664 | |
| M ₂ | -0.0414007 | 0.159263 | -0.2600 | 0.7970 | |
| DC | -0.151926 | 0.0493948 | -3.076 | 0.0050 | *** |
| D ₁ | 2775.74 | 1472.39 | 1.885 | 0.0711 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.03e+08 S.E. of regression 3480.787

R-squared 0.596317 Adjusted R-squared 0.547875

F(4, 25) 9.232432 P-value(F) 0.000101

Log-likelihood -275.4925 Akaike criterion 558.9850

Schwarz criterion 564.4542 Hannan-Quinn 560.6979

rho -0.084763 Durbin-Watson 1.951271

P-value was highest for variable 10 (M2)

الملحق (2-ح)

Model 15: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|----------|-----|
| M ₂ | 0.100075 | 0.0413202 | 2.422 | 0.0227 | ** |
| DC | -0.184707 | 0.0341086 | -5.415 | 1.13e-05 | *** |
| D ₁ | 2624.25 | 1458.82 | 1.799 | 0.0837 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.13e+08 S.E. of regression 3470.491

R-squared 0.582649 Adjusted R-squared 0.550545

F(3, 26) 12.09924 P-value(F) 0.000038

Log-likelihood -275.9753 Akaike criterion 557.9506

Schwarz criterion 562.0525 Hannan-Quinn 559.2353

rho -0.182108 Durbin-Watson 2.065227

الملحق (2- ط)

Model 34: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value |
|----------------|-------------|------------|---------|----------|
| const | 3713.61 | 5145.19 | 0.7218 | 0.4777 |
| GDP | 0.171405 | 0.0967445 | 1.772 | 0.0897 * |
| M ₁ | -0.451061 | 0.236792 | -1.905 | 0.0694 * |
| G | 0.0171562 | 0.0507569 | 0.3380 | 0.7384 |
| D ₁ | -759.016 | 2201.94 | -0.3447 | 0.7334 |
| D ₂ | -4295.98 | 2260.47 | -1.900 | 0.0700 * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.69e+08 S.E. of regression 4007.174

R-squared 0.409949 Adjusted R-squared 0.281677

F(5, 23) 3.195939 P-value(F) 0.024614

Log-likelihood -278.3675 Akaike criterion 568.7350

Schwarz criterion 576.9388 Hannan-Quinn 571.3043

rho 0.118484 Durbin-Watson 1.684593

Excluding the constant, p-value was highest for variable 15 (G)

الملحق (2- ي)

Model 35: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|---------|----|
| const | 3063.28 | 4388.92 | 0.6980 | 0.4916 | |
| GDP | 0.192645 | 0.0768560 | 2.507 | 0.0191 | ** |
| M ₁ | -0.476507 | 0.219450 | -2.171 | 0.0396 | ** |
| D ₂ | -3605.60 | 1632.60 | -2.209 | 0.0366 | ** |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.73e+08 S.E. of regression 3864.187

R-squared 0.403595 Adjusted R-squared 0.332026

F(3, 25) 5.639265 P-value(F) 0.004295

Log-likelihood -278.5228 Akaike criterion 565.0456

Schwarz criterion 570.5148 Hannan-Quinn 566.7585

rho 0.178351 Durbin-Watson 1.564098

Model 36: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

الملحق (2- ك)

Model 2: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value |
|----------------|-------------|------------|---------|----------|
| const | 3738.45 | 5228.76 | 0.7150 | 0.4818 |
| GDP | 0.170780 | 0.0973198 | 1.755 | 0.0926 * |
| M ₂ | -0.337360 | 0.184625 | -1.827 | 0.0807 * |
| G | 0.0209776 | 0.0510354 | 0.4110 | 0.6848 |
| D ₁ | -405.611 | 2282.56 | -0.1777 | 0.8605 |
| D ₂ | -3807.86 | 2321.23 | -1.640 | 0.1145 |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.73e+08 S.E. of regression 4029.146

R-squared 0.403461 Adjusted R-squared 0.273778

F(5, 23) 3.111141 P-value(F) 0.027373

Log-likelihood -278.5261 Akaike criterion 569.0522

Schwarz criterion 577.2559 Hannan-Quinn 571.6215

rho 0.123323 Durbin-Watson 1.666675

Excluding the constant, p-value was highest for variable 25 (D₁)

الملحق (2- ل)

Model 4: OLS, using observations 1980-2008 (T = 29)

Dependent variable: PB

| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value | |
|----------------|-------------|------------|---------|---------|----|
| const | 3527.64 | 4637.29 | 0.7607 | 0.4539 | |
| GDP | 0.183430 | 0.0772713 | 2.374 | 0.0256 | ** |
| M ₂ | -0.349570 | 0.165953 | -2.106 | 0.0454 | ** |
| D ₂ | -3286.42 | 1634.63 | -2.011 | 0.0553 | * |

Mean dependent var 2071.304 S.D. dependent var 4728.010

Sum squared resid 3.77e+08 S.E. of regression 3882.373

R-squared 0.397968 Adjusted R-squared 0.325724

F(3, 25) 5.508670 P-value(F) 0.004802

Log-likelihood -278.6590 Akaike criterion 565.3180

Schwarz criterion 570.7871 Hannan-Quinn 567.0308

rho 0.170101 Durbin-Watson 1.571363